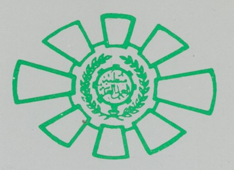
منظمة العمل العربية



مكتب العمل العربى

التعاون العربى - الدولى

بين

جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة

ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

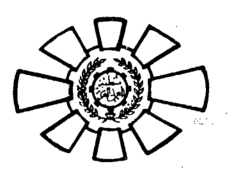
ملف توثيقى

للاجتماعات المشتركة الموسعة والقطاعية

١٩٨٣ - ١٩٩٣



منظمة العمل العربية



مكتب العمل العربى

التعاون العربى - الدولى

بين

جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة

و

منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

ملف توثيقى

للاجتماعات المشتركة الموسعة والقطاعية

(١٩٨٣ - ١٩٩٣)

المحتويات

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

□ □ □

تقـــــديم

■■ هذا الملف . . .

بقلم د. أحمد عصمت عبد المجيد
الأمين العام
لجامعة الدول العربية

يضم هـذا الملف بين صفحـاته ، حصـاد عشر سنوات مـن التعـاون المشترك بين جـامعة الـدول العـربية ومنظمـاتها المتخصصـة ، والأمـم المتحدة ووكـالاتها المتخصصـة .

وبهذه المناسبة يطيب لى أن أتقدم بوافر الشكر لكل من أسهم فى هذا الجهد تخطيطا وتنفيذا وذلك من أجل توسيع آفاق التعاون الدولى والأقليمى .

ويأتى اصدار هذا الملف التوثيقى فى ظل تسارع المتغيرات الدولية والتطورات المتلاحقة التى يشهدها عالمنا المعاصر دوليا واقليميا على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حتى أضحت تتطلب مراجعة تتسم بالواقعية وتأخذ فى اعتبارها التطورات والمتغيرات ، وتأثيرها على تعزيز وتطوير هذا التعاون الامر الذى يمكن أن يؤدى الى أن يكون هذا التعاون رافدا حيويا من روافد التنمية الشاملة والتكامل

العربى المنشود ، وبما يتفق واهتمامات الانسان العربى .

ولاشك فى أن ما حققته تجربة التعاون المشترك بين جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ، والامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة قد حدد بوضوح مجموعة من المبادئ التوجيهية لهذا التعاون ومجالاته ، وهى مبادئ ستسهم ، بلا شك ، فى تعزيز هذا التعاون وتحقيق الاهداف المنشودة من قبل المعنيين والمشرفين عليه .

ومن الأهمية بمكان استخلاص ما أظهره الجانب العربى ممثلا فى جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة من اهتمام متصل ومتجدد ومن رغبة صادقة فى تمتين جسور التعاون ، أخذا وعطاء ، تقديرا منه لمزايا التعاون الدولى العربى المشترك وانعكاس ذلك على المواطن العربى ، ومن ثم فإن هذا الملف هو بمثابة شهادة حقيقية للسعى الجاد والدءوب من الجانب العربى تلمسا للجهد الصادق الناجح ، اضافة الى ذلك، فانه من المفيد تسليط الضوء على دور آلية التعاون العربى المشترك فى تنشيط التعاون العربى الدولى والمبادرة الى استكشاف آفاقه ومجالاته بما يؤدى الى توثيق عرى التعاون بين المؤسسات الدولية والوطن العربى بوجه عام .

إن جامعة الدول العربية بحكم تجسيدها للارادة الجماعية العربية قد راعت فى تعاونها الدولى منذ بدايته جانب الشمولية ، وتغطيته لجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من أوجه التعاون المختلفة وان يندرج اساسا وفى جميع اهدافه وتفرعاته ومساراته فى اطار استراتيجية العمل العربى المشترك ، والتأكيد على الهوية الحضارية والثقافية للامة العربية . كما أكدت على أهمية تقسيم العمل بين الجانبين العربى والدولى فى تنفيذ المشروعات المتعلقة بالدول العربية باعتبارها منطقة اقليمية متجانسة جغرافيا ومراعاة ذلك فى التقسيمات التنظيمية لاعمال الامم المتحدة .

لقد اثمرت الجهود العربية المبذولة فى اطار هذا التعاون ، الى أن يصبح موضوعه بندا دائما مدرجا على جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة فى كل دورة من دوراتها ، حيث يقدم الأمين العام للامم المتحدة تقريرا يستعرض من خلاله ما اتخذ وما نفذ من مشروعات ثنائية أو متعددة الأطراف فى اطار تحقيق الاهداف والتوصيات التى

تم التوصل اليها ، وان نشر هذا الملف يأتى ادراكا منا بأهمية التوعية لاستيعاب دلالة ومغزى هذا التطور النوعى الجديد فى التعاون الجماعى العربى الدولى ، الذى قننته قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، والذى يعمق مصداقية ادوات العمل العربى المشترك ويرفع مكانة ومستوى آدائها ، كما انه يفتح صفحة جديدة للتعاون متعدد الاطراف والمناهج والأهداف بين الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبين تنظيم اقليمى/ قومى تتوافر فيه كل مقومات النجاح والازدهار ، وان نجاح هذه التجربة ستعد نموذجا مثاليا لتعاون مماثل بين الامم المتحدة ومنظمات اقليمية اخرى وفاتحة لتعاون مثمر مستقبلى بين جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة من ناحية وتجمعات دولية اقليمية أخرى ذات اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها من ناحية اخرى .

ولا يسعنى الا أن اتقدم بالشكر لمنظمة العمل العربية والتقدير لمديرها العام الاستاذ بكر محمود رسول على الجهد الذى بذل فى اعداد هذا الملف ، والذى نأمل ان يكون وثيقة مرجعية لكل المهتمين بالتعاون العربى والدولى والاقليمى ، آملين ان يحظى بمتابعة جادة من جميع المعنيين بهذا النشاط .

والله ولى التوفيق . ،،

القاهرة ـ شباط / فبراير ١٩٩٤

د. أحمد عصمت عبد المجيد

الأمين العام

لجامعة الدول العربية

□ □ □

مقـــدمة

يكتسب التعاون الدولى والاقليمى فى هذه المرحلة - موضوع هذا الملف - أهمية خاصة . وقد أولت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عناية متميزة ومتواصلة بأهمية تنشيط تعاون مؤسسات العمل العربى المشترك مع نظيراتها الدولية والاقليمية ، والتأكيد على ما جاء بميثاق العمل الاقتصادى القومى واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك وتنشيط آلياتها وتحديد دور رئيسى للمؤسسات القومية كل فى مجال اختصاصها لتعزيز مسيرة العمل العربى المشترك وبناء علاقات تعاون مشتركة مع الأطراف الدولية والاقليمية ، نحو مزيد من تبادل المنافع المشتركة ، وفى اطار الحرص الشديد على المصالح القومية ، وتدعيم برامج التنمية .

إن منظمة العمل العربية اذ تثمن الثقة التى أولتها لها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وشخص أمينها العام معالى الأستاذ الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد ، وتكليفها باعداد هذا الملف التوثيقى الذى نعتبره جهدا متواضعا يمكن أن يفيد كل المعنيين ، ووثيقة لمتابعة الأنشطة المشتركة ، فإننا نأمل أن نكون قد وفقنا فى إنجاز هذه المهمة بما يرضى الله والمسئولين والمعنيين فى مؤسسات العمل العربى المشترك .

وبالله التوفيق .

القاهرة - شباط / فبراير ١٩٩٤

بكر محمود رسول
المدير العام
لمنظمة العمل العربية



■ القسم الأول ■

مبررات التعاون والمبادئ العامة

يستند التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الى أهمية الترابط الوثيق والمتواصل بين الجانبين العربى والدولى بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المنطقة العربية ، وتدعيم التعاون والدعم الدولى فى هذا المضمار الحيوى آخذا بالاعتبار التجارب السابقة والمقترحات المتعددة لتطويره ووضع الأسس العامة لاستراتيجيته المتمثلة فى :

* * تعميم التعاون على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وغيرها من مجالات التعاون المختلفة والمتصورة ، مع التركيز على بعض المجالات المحددة لأهميتها الخاصة للوطن العربى وتطوره فى المرحلة الراهنة ، أو لتشعب الاختصاص فيها بين جهات عديدة فى كل من منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من ناحية وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة من جهة أخرى ، وأن يندرج كليا وفى جميع توجهاته وأساليبه فى اطار استراتيجية العمل العربى المشترك فى قطاعاته المختلفة .

* * تأصيل الهوية القومية لجامعة الدول العربية ، وبأجهزتها المختلفة فى تعاملها مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باعتبارها الممثلة للارادة الجماعية العربية ، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأساسية ، والمحافظة على الهوية الثقافية والحضارية للأمة العربية فى مجالات التعاون السياسى والثقافى والاجتماعى بين الجانبين العربى والدولى .

* * تطوير تعاون الأمم المتحدة مع جامعة الدول العربية باعتبارها تضم دولا تمثل كيانا جغرافيا تنتمى الى منطقة اقليمية واحدة ، ومراعاة ذلك فى التقسيمات التنظيمية لأعمال منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها .

* * تقسيم العمل بين الجانبين العربى والدولى فى تنفيذ المشروعات المتعلقة بالدول العربية بصورة تستبعد التنافس والتضارب بينها ، وقيام التعاون والتنسيق على نحو يؤدى الى الافادة من كل الامكانيات والطاقات العربية والدولية لخدمة هذه الأهداف .

* تعزيز التعاون والتشاور والتنسيق بين الجانبين الدولى والعربى فى جميع المجالات بما يكفل الحلول الفعالة للقضايا العربية والدولية فى اطار تتكامل فيه الجهود وفقا لميثاقى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة .

* توسيع التبادل فى المعلومات والوثائق والمساهمة فى الندوات والحلقات الدراسية المشتركة وتوسيع آفاقها .

* تدعيم المشاريع التى تعزز التكامل الاقتصادى فى الوطن العربى وخاصة تلك التى لها مردود اجتماعى واقتصادى واضح ومتميز .

* تيسير السبل والوسائل المؤدية الى ضمان تعزيز فعالية المساعدة التقنية المقدمة الى البلدان العربية ، سواء تلك التى تقدمها منظومة الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة .

* تعبئة جهود وموارد المنظمات الدولية لضمان تنفيذ مهامها ووضع برامجها المشتركة بما يقوى الدور الرائد للمنظمات العربية المتخصصة فى المنطقة العربية وزيادة كفاءتها فى ميادين نشاط كل منها .

* تشديد الدعم الدولى المقدم الى المنطقة العربية فى مجالى الأمن الغذائى القومى وتنمية القدرة التكنولوجية الذاتية للوطن العربى .

وفضلا عما تقدم فان هذه المبادئ قد أخذت بعين الاعتبار تطلعات بلدان العالم الثالث الذى ينتمى اليه الوطن العربى ، ومن ثم وجوب زيادة الجهد لحل مشكلاته بما يحقق أهدافه فى التحرر والتطور فى المجالات كافة .

□ □ □

■ القسم الثانى ■

أحكام القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة

(١٩٨٣ - ١٩٩٣)

أصبح موضوع التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بندا دائما يدرج على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة فى كل دورة ، ويقدم الأمين العام للأمم المتحدة بشأنه تقريرا مرحليا يستعرض ما اتخذ من اجراءات ، وما نفذ من مشروعات ثنائية ومتعددة الأطراف فى اطار تحقيق الأهداف والتوصيات التى تم الاتفاق عليها .

وقد نظرت الجمعية العامة بشكل منتظم فى دوراتها السنوية منذ عام ١٩٨٣ (١) فى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، واستمعت الى بيان المراقب الدائم لجامعة الدول العربية عن هذا التعاون ، واتخذت فى هذا الشأن القرارات (٢) التى تتماثل معظم أحكامها ، وذلك كما يلى :

أولا :

١ - الاشارة الى المواد ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة التى تشجع على الاضطلاع (عن طريق الترتيبات الاقليمية) ، بأنشطة لتعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

٢ - الملاحظة مع التقدير لرغبة جامعة الدول العربية فى تدعيم وتطوير الروابط القائمة مع الأمم المتحدة فى جميع المجالات المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين ، وفى التعاون بكل السبل الممكنة مع الأمم المتحدة فى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بقضية فلسطين والحالة فى الشرق الأوسط .

---

(١) سبق أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة قرارات بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وبوجه خاص القرار (٣٦ / ٤ فى ٩ / ١١ / ١٩٨١) والقرار (٣٧ / ١٧ فى ١٦ / ١١ / ١٩٨٢) .

(٢) أرقام القرارات : ٣٨ / ٦ عام ١٩٨٣ ، ٣٩ / ٩ عام ١٩٨٤ ، ٤٠ / ٥ عام ١٩٨٥ ، ٤١ / ٤ عام ١٩٨٦ ، ٤٢ / ٥ عام ١٩٨٧ ، ٤٣ / ٣ عام ١٩٨٨ ، ٤٤ / ٧ عام ١٩٨٩ ، ٤٥ / ٨٢ عام ١٩٩٠ ، ٤٦ / ٢٤ عام ١٩٩١ ، ٤٧ / ١٢ عام ١٩٩٢ ، ٤٨ / ٠٠ عام ١٩٩٣ .

٣ – الأهمية الحيوية التى توليها الجمعية العامة بالنسبة للبلدان الأعضاء فى جامعة الدول العربية لايجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاع فى الشرق الأوسط ولقضية فلسطين .

٤ – ادراك الجمعية العامة أن تعزيز السلم والأمن الدوليين يرتبط ارتباطا مباشرا فى جملة أمور ، منها نزع السلاح وانهاء الاستعمار وتقرير المصير والقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصرى .

٥ – اقتناع الجمعية العامة بأن استمرار وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسساتها من ناحية وجامعة الدول العربية من ناحية أخرى ، يسهمان فى أعمال منظومة الأمم المتحدة ، وفى تشجيع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

٦ – التسليم بضرورة زيادة توثيق التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة فى تحقيق أهداف" استراتيجية التنمية الاقتصادية العربية المشتركة " التى اعتمدها مؤتمر القمة العربى الحادى عشر (عمان / الأردن ، ٢٥ – ٢٧ / ١١ / ١٩٨٠) .

٧ – ترجو الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة تدعيم التعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهدف تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بقضية فلسطين ، والحالة فى الشرق الأوسط ، للتوصل الى حل عادل وشامل ودائم للنزاع فى الشرق الأوسط ولقضية فلسطين جوهر النزاع .

٨ – ترجو الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية كل فى ميدان اختصاصه ، مواصلة تكثيف التعاون بينهما بغية الوفاء بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح، وانهاء الاستعمار، وتقرير المصير، والقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصرى

٩ – ترجو الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل جهوده لتعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسساتها وجامعة الدول العربية بغية زيادة قدرتها على خدمة المصالح المشتركة المتبادلة فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية والادارية .

١٠ - ترجو الجمعية العامة اتخاذ التدابير اللازمة فى مجال :

(أ) انشاء فرق عاملة قطاعية مشتركة بين الوكالات لمتابعة المشاريع متعددة الأطراف .

(ب) تعزيز الاتصالات والمشاورات بين الوكالات والبرامج والهيئات المعنية ونظيراتها فيما يتعلق بالمشاريع ذات الطبيعة متعددة الأطراف .

(جـ) تعزيز الاتصالات والمشاورات بين الوكالات والبرامج والهيئات المعنية ونظيراتها فيما يتعلق بالمشاريع ذات الطبيعة الثنائية .

١١ - تطلب الجمعية العامة الى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة :

(أ) مواصلة تعاونها مع الأمين العام للأمم المتحدة وبرامج ومؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ، فى متابعة المقترحات متعددة الأطراف التى تهدف الى تعزيز وتوسيع التعاون فى جميع الميادين بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة .

(ب) مواصلة وتعزيز الاتصالات والمشاورات مع البرامج والمنظمات والوكالات المعنية ونظيراتها فيما يتعلق بالمشاريع ذات الطبيعة الثنائية بغية تيسير تنفيذها .

١٢ - ترجو الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة أن يعمل بالتعاون مع الأمين العام لجامعة الدول العربية على عقد اجتماعات متخصصة بين ممثلى الأمانة العامة للأمم المتحدة وممثلى الأمانة العامة للجامعة لاجراء مشاورات بشأن سياسات المتابعة لمشاريعها وتدابيرها واجراءاتها .

وتقرر لتكثيف التعاون ولاستعراض وتقييم التقدم واعداد التقارير الدورية الشاملة ، وجوب عقد اجتماع عام مرة كل **ثلاث سنوات** (تعدلت اعتبارا من عام ١٩٩٠ **الى سنتين**) بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، وعقد اجتماعات قطاعية مشتركة بين الوكالات سنويا ، تتناول المجالات ذات الأولوية والأهمية الواسعة فى الميدان الانمائى للدول العربية ، على أن يتم تحديد مواعيد عقد تلك الاجتماعات وأماكنها من خلال مشاورات بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

* * *

■■ ثانيا :

علاوة على الأحكام السابقة التى تواترت فى قرارات الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية منذ عام ١٩٨٣ ، **وردت أحكام جديدة فى قرارات السنوات الآتية :**

١ – تثنى الجمعية العامة للأمم المتحدة على جامعة الدول العربية لما بذلته هى ولجنتها الثلاثية العليا من جهود ومساع **لحل الأزمة فى لبنان** ، وتطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة أن يستمر فى دعم التعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهدف تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بلبنان (٤٤ / ٧ عام ١٩٨٩ ، ٤٥ / ٨٢ عام ١٩٩٠ ، ٤٦ / ٢٩ عام ١٩٩١ ، ٤٧ / ١٢ عام ١٩٩٢) .

٢ – توصى الجمعية العامة بأن تقوم الأمم المتحدة وسائر منظومات الأمم المتحدة بالاستفادة ، قدر الامكان ، من الخبرة الفنية العربية فى المشاريع التى تقام فى المنطقة العربية (القرارات ٤٤ / ٧ ، ٤٥ / ٨٢ ، ٤٦ / ٩٢ ، ٤٧ / ١٢) .

٣ – تشير الجمعية العامة للأمم المتحدة الى قرارات مجلس جامعة الدول العربية الذى ينظر الى الجامعة بوصفها منظمة اقليمية فى اطار معنى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة (القراران ٤٦ / ٢٤ ، ٤٧ / ١٢) .

٤ – تثنى الجمعية العامة للأمم المتحدة على الجهود المتواصلة التى تبذلها جامعة الدول العربية فى سبيل تعزيز التعاون متعدد الأطراف فيما بين الدول العربية ، وتطلب الى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم دعمها (القرار ٤٧ / ١٢) .

٥ – تعرب الجمعية العامة للأمم المتحدة عن اقتناعها بالحاجة الى فعالية وتنسيق استعمال الموارد الاقتصادية والمالية المتاحة لتعزيز الأهداف المشتركة للمنظمتين (القراران ٤٦ / ٢٩ ، ٤٧ / ١٢) .

٦ – ترحب الجمعية العامة للأمم المتحدة بعملية السلام المتعلقة بالشرق الأوسط التى بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد فى عام ١٩٩١ بهدف التوصل الى تسوية شاملة وعادلة للنزاع فى الشرق الأوسط ولقضية فلسطين لب النزاع (القرار ٤٧ / ١٢) .

* * *

ثالثا :

وردت مسائل أخرى فى مجموعة أحكام القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول **العربية** :

١ - طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن تنظر فى عقد اجتماع فى روما فى موعد لايتجاوز ٣١ / ٨ / ١٩٨٤ بشأن الأغذية والزراعة فى المنطقة العربية للنظر فى الإجراءات الواجب اتخاذها والمشاريع المشتركة المقرر بدؤها عملا بالتوصيات المعتمدة فى اجتماع تونس (١٩٨٣) ، وقد أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما بعد عن ارتياحها للنتائج التى تم التوصل اليها فى هذا الاجتماع الذى عقد فى اطار (الفاو) (القرار ٣٩ / ٩) .

٢ - إحاطة الجمعية العامة للأمم المتحدة علما مع الارتياح بالتقدم الذى أحرز بين مجلس وزراء الداخلية العرب ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة فى حالات الكوارث بعقد " الحلقة الدراسية المشتركة بشأن التأهب للكوارث ومنع وقوعها فى الدول العربية " فى عام ١٩٩٠ وبمشاركة من جامعة الدول العربية .

٣ - دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة الأمين العام للأمم المتحدة الى الشروع فى مشاورات مع الأمين العام لجامعة الدول العربية بغرض عقد اجتماع تحضيرى فى عام ١٩٨٩ بين ادارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، بهدف النظر فى امكانية عقد حلقة دراسية بشأن مسائل نزع السلاح فى المنطقة العربية فى عام ١٩٩٠ (القرار رقم ٤٤ / ٧) .

٤ - احاطة الجمعية العامة علما بالتوقيع فى ٦ / ١٠ / ١٩٨٩ على اتفاق التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وفقا لما دعت اليه الفقرة (١٠) من قرارها (٤٢ / ٣) الذى يوصى بجعل التعاون القائم بينهما شاملا ومجديا ، واضفاء الصفة القانونية والرسمية عليه . وكما تنص المادة الثامنة من الاتفاق ، فقد دخلت شروطه وأحكامة حيز النفاذ بعد توقيعه .



القسم الثالث

مجالات التعاون والتنسيق



شهدت السنوات العشر من عمر التعاون المشترك بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ستة اجتماعات رئيسية منها اجتماعان موسعان عامى ١٩٨٣ و ١٩٩٣ واجتماعان مشتركان عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٠ واجتماعان قطاعيان عامى ١٩٨٥ و ١٩٩١ . وهذه الاجتماعات حسب تواريخها هى :

١ - الاجتماع الموسع الأول :

عقد هذا الاجتماع فى تونس خلال الفترة من ٢٨ / ٦ إلى ١ / ٧ / ١٩٨٣ استنادا الى قرار الجمعية العامة (٣١ / ١٧) لاستعراض حالة التعاون السابقة وتحديد اطار تعاون مستقبلى جديد فى عدد من القطاعات ذات الأولوية ، ولكن دون تحديد مشاريع بعينها يمكن تنفيذها على نحو مشترك .

٢ - الاجتماع القطاعى المعنى بالتنمية الاجتماعية :

عقد هذا الاجتماع فى عمان خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ / ٨ / ١٩٨٥ .

٣ - الاجتماع المشترك الأول :

عقد هذا الاجتماع فى جنيف خلال الفترة من ٢٩ / ٦ إلى ١ / ٧ / ١٩٨٨ وذلك من أجل تقييم التقدم المحرز فى تعاونهما خلال السنوات الخمس الأولى .

٤ - الاجتماع المشترك الثانى :

عقد هذا الاجتماع فى جنيف خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ / ٧ / ١٩٩٠ ، لاستعراض التقدم المحرز فى تنفيذ المقترحات متعددة الأطراف ، وبخاصة تلك المعتمدة فى اجتماع ١٩٨٨ ، ولوضع برنامج تعاون مدته عامان بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

٥ - الاجتماع القطاعى المعنى بحماية ورعاية وتنمية الطفل :

عقد هذا الاجتماع فى جنيف فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ / ٩ / ١٩٩١ .

٦ - الاجتماع الموسع الثانى :

عقد هذا الاجتماع فى جنيف خلال الفترة من ٢٦ إلى ٣١ / ٨ / ١٩٩٣ .

وخلال هذه الاجتماعات تحددت بجلاء مجالات التعاون والتنسيق فى جميع القطاعات التى يمكن تقسيمها الى خمسة قطاعات ، رغم التداخل أحيانا فيما بينها ، وهذه المجالات هى :

أولا : التعاون فى المجال السياسى .

ثانيا : التعاون الاقتصادى والمالى والتقنى لأغراض التنمية .

ثالثا : التعاون فى مجال التنمية الاجتماعية والشؤون الصحية والعمل والمسائل الانسانية .

رابعا : التعاون الثقافى والتربوى والاعلامى والاتصال .

خامسا : المسألة الفلسطينية .



■■ أولا : التعاون فى المجال السياسى :

١ - السلم والأمن الدوليان ..

٢ - احترام حقــوق الانسان ..

اشتمل هذا المجال من التعاون على موضوعين رئيسيين ، **الأول** يتعلق بالدور الموكول الى كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، **والثانى** يتصل بحقوق الانسان التى باتت قضية تتصدر أولويات الاهتمامات الدولية .

(ا) السلم والأمن الدوليان :

اتفق الجانبان فى الاجتماع المشترك عام ١٩٨٣ والاجتماعين التاليين عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٠ على أن التدابير التالية ستسهم فى تعزيز تعاونهما فى ميدان السلم والأمن الدوليين :

(أ) مواصلة وتكثيف الجهود التى تستهدف تحقيق تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة للمشكلة الفلسطينية ولنزاع الشرق الأوسط ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

(ب) إيجاد وعى دولى أكبر بالأخطار التى تنجم عن تجاهل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها المتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين .

(جـ) العمل فى إطار **الحملة العالمية لنزع السلاح** على مواصلة برنامج ادارة شؤون نزع السلاح المتعلق بنشر المواد المتصلة **بنزع السلاح باللغة العربية** فى جميع البلدان الناطقة باللغة العربية ، **وتبادل المعلومات المتصلة بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية** .

ولما كانت الحرب العراقية الايرانية مستمرة آنذاك ، فقد استرعى الاجتماع العام فى عامى ١٩٨٣ و١٩٨٨ الى " أهمية تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع بين جمهورية ايران الاسلامية وجمهورية العراق ، والى الحاجة الى انهاء آثاره المدمرة على شعوب المنطقة ، وعلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها " .

وأخيرا ، تم الاتفاق فى اجتماع عام ١٩٩٠ على " تعزيز التعاون بين المنظومتين من أجل إحلال السلم فى لبنان ، ومساعدته على إعادة بناء نفسه " .

* **أعرب الاجتماع ، عام ١٩٩٣** ، عن الأهمية التى تعلقها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على تعاونهما لاقرار السلم والأمن الدوليين بغية ضمان التقدم لجميع شعوب وبلدان العالم ، وإعادة تأكيد الدعوة الى الامتثال كاملا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة فضلا عن قراراتها ذات الصلة المتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين .

وأعرب الاجتماع عن الأمل فى أن يؤدى هذا التعاون بكل السبل الممكنة الى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) فيما يتعلق بجنوب لبنان .

واضافة الى ذلك ، تؤكد جامعة الدول العربية التزامها بدعم الأمم المتحدة فى انجاز واجباتها بمقتضى الميثاق فيما يتعلق بضمان السلم والأمن وتعزيز الحرية والسيادة والتقدم والازدهار لجميع الشعوب .

ونظر الاجتماع فى البند المتعلق بتقرير الأمين العام " خطة للسلام " ، وخلص الى أن خطة السلام تحتوى على الكثير من العناصر الايجابية ، وأحيط علما كذلك بأن كلا من مجلس الأمن والجمعية العامة ينظران فى اعتماد مقترحات تنفيذا لخطة السلام . ورأت جامعة الدول العربية التى تنتظر تعليقات دولها الأعضاء لتكون موقفها من خطة السلام ،

أنه اذا ما أرادت الأمم المتحدة أن تحافظ على دورها العالمى فى الحياد ، فلابد لها من التمسك باحترام الميثاق ، والامتناع عن الكيل بمكيالين واتخاذ موقف متوازن يستند الى مبدأ العدالة .

ورأى الاجتماع أيضا أن اعتماد نهج شامل لنزع السلاح يعم جميع الدول وجميع أسلحة الدمار الشامل هو الوسيلة الوحيدة الممكنة والفعالة لتحقيق ذلك الهدف الهام . واسترعى الاجتماع الانتباه الى قرار الجمعية العامة ذى الصلة الذى دعا الى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء بما فيها الأسلحة النووية ، وفى هذا الاطار أكدت جامعة الدول العربية بأن لنزع السلاح بوجه عام ، ونزع السلاح على الصعيد الاقليمى بوجه خاص ، أهمية جوهرية فى تحقيق السلم والأمن الدوليين ، مما يتيح تحرير الموارد البشرية والمادية التى تمس الحاجة اليها وتسخيرها لأغراض التنمية .

(٣) تعزيز حقوق الانسان :

أقر الاجتماع المشترك عام ١٩٨٣ زيادة المشاورات الفعالة بين مركز حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة وادارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بشأن جميع المسائل المتعلقة بحقوق الانسان ولاسيما المسائل المتصلة بايجاد الصكوك والمؤسسات الاقليمية فى مجال حقوق الانسان ، وتكثيف تبادل المعلومات بين المركز المشار اليه وادارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة للجامعة بشأن جميع المسائل المتعلقة بحقوق الانسان ، ولاسيما الخبرة التى اكتسبتها الدول فيما يتعلق بتنفيذ المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، واستطلاع امكانية القيام ، بالتعاون مع اليونسكو ، بوضع برامج واستراتيجيات للتربية والتعليم والتدريب ونشر المعلومات فيما يتعلق بحقوق الانسان فى المنطقة العربية ، والقيام على أساس منتظم بتعيين مراقبين لحضور الاجتماعات المتعلقة بحقوق الانسان التى ينظمها أى من الجانبين ، والتنسيق فيما يتعلق بعقد حلقات دراسية بشأن قضايا حقوق الانسان .

وفى الاجتماع ، الموسع عام ١٩٩٣ ، أكدت جامعة الدول العربية على أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة فى مناهضة التمييز العنصرى فى كل مكان . وكررت الجامعة الاعراب عن تأييدها للجهود المستمرة للقضاء كليا على التمييز العنصرى . وهى تؤيد الجهود التى تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الانسان فى العالم . وطلبت بوجه خاص من جميع الأطراف المعنية أن تتعاون فى العملية المؤدية الى ارساء الديمقراطية واللاعنصرية فى جنوب أفريقيا وفقا لما تنص عليه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

□ □ □

■ ■ ثانيا : التعاون الاقتصادى والمالى والتقنى لأغراض التنمية

١ - التجارة والتنمية .

٢ - التنمية الصناعية والتعدين .

٣ - الزراعة .

٤ - الأغذية والطاقة .

٥ - النقل البحرى .

٦ - الطيران المدنى .

٧ - الخدمات البريدية .

٨ - الاتصالات السلكية واللاسلكية .

٩ - البيئة .

١٠ - الأرصاد الجوية .

١١ - التعاون التقنى لأغراض التنمية .

فى اطار التقييم الشامل لأبعاد التعاون الاقتصادى والمالى والتقنى لأغراض التنمية الذى تم خلال الاجتماع الموسع الثانى عام ١٩٩٣ ، تم التأكيد على أن السنوات العشر من عمر التعاون ، قد شهدت فى مختلف الأنشطة تزايدا مطردا أسهم فى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة العربية ، دون تجاهل لعوامل ، عند معالجتها ، يمكن لهذا التعاون أن يتقدم أكثر ، **وهى** :

- نقص الموارد المالية الكافية .
- طول المدة التى يستغرقها تجهيز طلبات المشاريع .
- اختلاف الأولويات .
- غموض آلية التعاون ورصده أحيانا .
- افتقار الأنشطة الى جهات للتنسيق بين الأنشطة المشتركة ومتابعتها .

لقد تحددت عناوين هذا التعاون رغم تداخل محتوياتها فى كثير من الأحيان واختلاط بعضها بالبعض بأبرز الموضوعات التنموية وعلى وجه التحديد الآتى :

(أ) التجارة والتنمية :

فى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣ ، اتفقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) على تعزيز التعاون فى المجالات **التالية** :

- مواصلة المشاورات الدورية .
- اعداد الدراسات المشتركة فى المجالات التى تحظى باهتمام مشترك .
- مضاعفة المساعدات التقنية الممولة من البرنامج الانمائى للأمم المتحدة وموارد أخرى ، والمقدمة الى جامعة الدول العربية فى مجال التجارة والتنمية .

وفى هذا الاجتماع أيدت أمانة الأونكتاد استعدادها ورغبتها فى القيام بالتعاون مع الجانب العربى بتنفيذ مشاريع تتعلق بـ :

* * تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

* * الموانئ والنقل متعدد الوسائط .

* * نقل التكنولوجيا .

* * الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة .

* * التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية فى أوروبا الشرقية .

* * السلع الأساسية التى تحظى باهتمام الدول العربية .

* * التأمين وإعادة التأمين .

* * التسهيلات التجارية .

وأحيط الاجتماع العام ، عام ١٩٨٨ ، علما بالمشروع المعنون " التعاون الاقليمى للتنويع الاقتصادى للاقتصادات العربية من خلال تعزيز التعاون بين المؤسسات التجارية العربية " وهو المشروع الذى حظى بتأييد قوى فى الاجتماع الحكومى الدولى للبرنامج الاقليمى الرابع الذى عقد فى الدار البيضاء فى آذار / مارس ١٩٨٨ وكذلك فى مجلس ادارة البرنامج الانمائى للأمم المتحدة .

وحول التعاون مع مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (جات GATT) ومركز التجارة **الدولية** :

*** قرر الاجتماع العام ، فى عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٠ ، مايأتى :**

- الافادة من الدورات التدريبية التى ينظمها الأونكتاد ومجموعة " غات " ومركز التجارة الدولية .

- المشاركة فى دورات تدريبية فى اطار مجموعة " غات " والأونكتاد فى ميادين اجراءات التفاوض متعدد الأطراف ، والقيام بدراسات السوق وغيرها من التقنيات المتعلقة بدراسة العرض والطلب .

- التعاون مع مركز التجارة الدولية فى انشاء وحدة مركزية للاعلام التجارى وتنظيم

حلقات دراسية اقليمية بالاشتراك مع الأونكتاد عن نظام الأفضليات المعمم .

- تنظيم دورات تدريبية بالتعاون مع الأونكتاد ومركز التجارة الدولية عن استخدام الحاسبات الالكترونية فى المفاوضات التجارية والتعريفات الجمركية والسلع المطروحة للتفاوض واعداد قوائم بالسلع القابلة للتصدير .

- تزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بدراسات وتقارير عن التعاون الاقتصادى الدولى والاقليمى ، وكذلك عن الحالة الاقتصادية فى العالم والتطورات الاقتصادية العالمية .

وفى اطار التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا :

أكد الاجتماع المشترك فى الأعوام ١٩٨٣ و١٩٨٨ و ١٩٩٠ على مواصلة التعاون بين اللجنة والأمانة العامة للجامعة فى الميادين المحددة فى الاتفاق المبرم بينهما ، ولاسيما فى مجالات تبادل المعلومات والخبرات والاشتراك فى الحلقات الدراسية والتدريبية والفرق الدراسية .

وعلى صعيد التعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا (الاسكوا) :

فقد تم الاتفاق فى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨ ، على التعاون فى المجالات **الآتية :**

(أ) نشر الخلاصة الاحصائية العربية الموحدة ، والاعداد للمؤتمر العربى الثانى عن الحسابات القومية (كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨) .

(ب) استمرار المشاركة فى الاجتماعات السنوية للجنة التقنية العربية الدائمة المعنية بالإحصاءات .

(جـ) اتاحة خبير فى الحسابات القومية على أساس دائم لاسداء المشورة للدول العربية فى تطوير حساباتها القومية .

(د) اقامة آليات منتظمة للحصول على معلومات وبيانات عن القوى العاملة والموارد البشرية .

(هـ) النظر فى الاستراتيجيات العربية للنقل والاتصالات فى اطار علاقات الاسكوا فى مجال النقل والاتصالات .

(و) جمع وتنسيق وتحليل احصاءات النقل والاتصالات والمساهمة التقنية التى تقوم بها الاسكوا فى انشاء قاعدة بيانات النقل .

(ز) اجراء دراسات الجدوى من أجل ربط المشرق العربى بالمغرب العربى برا وبحرا .

(ح) توحيد أنظمة وعلاقات المرور ومصطلحاتها التقنية ، والتعاون أيضا فى اعداد ونشر أدلة تقنية .

(ط) دراسة طرق تقييم المشاريع فى ميدان النقل .

(ى) اعادة تشكيل المؤسسات العامة فى قطاع النقل والاتصالات والعلاقة القائمة بين المنظمات العاملة فى هذا القطاع .

*** وتم الاتفاق فى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠ ، على اقامة تعاون مشترك فى المجالات التالية :**

– تنفيذ المشاريع ذات الصلة باستراتيجية النقل فى البلدان العربية وعقد النقل والمواصلات .

– اصدار الموجز الاحصائى العربى الموحد .

– اصدار نشرة موحدة للاحصاءات الاجتماعية .

– اعداد برنامج يتعلق بزيارات ميدانية للحصول على أحدث البيانات المتاحة فى الدول العربية .

– تبادل المعلومات والبيانات الاحصائية .

وبشأن الشركات عبر الوطنية (متعددة الجنسيات) :

*** فقد اتفق فى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣** ، بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و " مركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية " على توجيه

تعاونهما لتحقيق مايلى :

- اقامة مركز تنسيق فى الأمانة العامة للجامعة بغرض الاتصال بالمركز المشار اليه فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالشركات عبر الوطنية .

- الاشتراك فى تنظيم الحلقات الدراسية والتدريبية بهدف زيادة القدرة التفاوضية للبلدان العربية فى تعاملها مع الشركات عبر الوطنية .

- تبادل المعلومات والوثائق بين الأمانة العامة للجامعة ومركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية .

- القيام بصورة منسقة بجمع المعلومات واجراء البحوث عن أنشطة الشركات عبر الوطنية التى تحظى باهتمام خاص لدى البلدان العربية .

*** وأكد اجتماعا عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٠ على :**

- تزويد الأمانة العامة للجامعة بالدراسات والنشرات الدورية وغيرها من المنشورات التى يصدرها المركز المذكور .

- الاستفادة من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية التى ينظمها المركز .

- توجيه الدعوات الى الأمانة العامة للجامعة للمشاركة فى الاجتماعات التى يعقدها المركز .

وفيما يتصل بصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير (التمويل) :

*** اتفق الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣** ، على أنه ينبغى للاجتماع الأول المقرر عقده بين البنك الدولى والصناديق العربية بهدف وضع سياسة مشتركة ، أن يعنى بتعزيز التنسيق بين هذه الصناديق ومجموعة البنك الدولى ، وتبادل المعلومات فى الوقت المناسب بشأن تقدم المشاريع وسبل اشتراك الصناديق العربية فى دورة المشاريع عن طريق اشتراكها فى عملية التقييم التمهيدى والتقييم ، ووضع معايير موحدة للاتصالات المتعلقة بالاشراف على المشاريع ، والتعاون فى برامج التدريب والمساعدة التقنية .

* وفى الاجتماع نفسه دعى كل من صندوق النقد الدولى وصندوق النقد العربى الى تنسيق أنشطتهما المتعلقة باقراض البلدان العربية كل على حدة ، مع مراعاة القواعد والأنظمة المعمول بها فى كلا الصندوقين ، والى مضاعفة تبادل المعلومات فى ميادين اختصاصهما .

كما دعى صندوق النقد الدولى الى ايلاء النظر للمشاركة فى الدراسات المضطلع بها داخل الاقليم أو الدراسات القطرية الافرادية .

* واتفق الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨ ، على أن يتعاون صندوق النقد الدولى والبنك الدولى مع الأمانة العامة للجامعة بهدف :

- الاستفادة من الدورات التدريبية التى ينظمها كل من الصندوق والبنك .

- تزويد الأمانة العامة للجامعة بالدراسات وأوراق البحوث والدوريات والنشرات التى تصدر بانتظام عن الصندوق والبنك ، وتتناول المشاكل الاقتصادية الدولية وحالة الاقتصاد العالمى .

وأحيط الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠ ، علما بالنهج الذى يتبعه صندوق النقد العربى والبرنامج الإنمائى الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة قيام الصندوق بمهام وكالة منفذة . ويرى الاجتماع أنه من المفيد التوصل الى اتفاق مماثل للاتفاق المبرم فعلا بين البرنامج الانمائى للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى .

وأوصى الاجتماع بالابقاء على الاتصالات مع صندوق النقد العربى والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة من أجل اقرار طرق ووسائل تبادل المعلومات بشأن الاحتياجات من المساعدة التقنية وبشأن الخبرة التقنية المتوافرة لاستخدامها فى البلدان الأعضاء فى صندوق النقد العربى فى مجالات اختصاصه .

وحث الاجتماع البرنامج الانمائى للأمم المتحدة على توسيع البيانات المستقاة من نظام الاحالة الى مصادر المعلومات عن الجنوب لتشمل فى أقرب وقت ممكن عددا أكبر من الخبراء الناطقين باللغة العربية فى المجالين الاقتصادى والمالى .

وفى ضوء ما لاحظه الاجتماع من أن البنك الدولى يقدم خدماته على أساس سداد التكلفة بالكامل ، فقد أوصى بأن ينظر البرنامج الانمائى للأمم المتحدة فى امكانية تقديم قدر من المساعدة المالية الى المشروع الخاص بتطوير أسواق رأس المال فى البلدان العربية .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣** ، تم الاتفاق على أن تشجع كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وما يتبعهما من وكالات ومنظمات متخصصة ، لاسيما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، ومركز التجارة الدولى ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والأونكتاد ، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، وصندوق النقد العربى ، والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، والبرنامج العربى للتمويل التجارى ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، على التعاون فى المجالات **الآتية** :

١ – بذل جهود متواصلة للاستفادة ، كلما أمكن ذلك ، من الموارد التقنية والمالية للمؤسسات الاقليمية والدولية فى تنفيذ برامج عمل المؤسسات المالية العربية بغية كفالة توفير أفضل الخدمات الدولية فى اطار تلك البرامج ، والسعى الى توسيع نطاق أنشطتها وتطويرها .

٢ – تنمية الأسواق والمؤسسات الرأسمالية الاقليمية .

٣ – التشاور فى ميدان الاصلاح والتكييف الاقتصادى .

٤ – دعم الاستثمارات المشتركة ، وبخاصة الاستثمارات التى تتيح تدفق التكنولوجيا الى المنطقة ، فضلا عن تنمية القدرات التكنولوجية الاقليمية .

٥ – التعاون فى المجال النقدى ، بما فى ذلك ترتيبات المقاصة والسداد على الصعيد الاقليمى .

٦ – المساعدة التقنية والتدريب .

٧ – عقد حلقات دراسية .

* وتم التأكيد أيضا ، على أن يتواصل التعاون على نحو يتمشى والخطط الآتية :

- تقديم المساعدة لعملية التكامل العربى .

- دراسة مشاكل معينة فى ميدان التكامل مثل فقدان الايرادات المالية ، وقواعد المنشأ ، ومشاكل تحرير التجارة ، والمواء مة بين الجمارك وتوفير حلول لتلك المشاكل .

- الاستعانة فى عملية التكامل بما لدى المناطق النامية الأخرى من تجارب مقارنة تعزيزا للتعاون الأقاليمى .

- المساعدة التقنية فى المجالات الآنفة الذكر بالاستعانة بالمنظمات التمويلية مثل البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، على أن يتم اعداد المشاريع وتنفيذها بالتشاور مع جامعة الدول العربية .

- تشجع كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وما يرتبط بهما من منظمات ووكالات متخصصة ، لاسيما الأونكتاد ، والمجلس الدولى للتصدير ، والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، والفات ، والبرنامج العربى للتمويل التجارى ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، على مواصلة التعاون وبخاصة فى المجالات الآتية :

١ - بناء شبكة عربية للمعلومات التجارية ، وتشغيلها على الصعيد الاقليمى فيما بين الدول العربية .

٢ - تنمية الموارد البشرية فى ميدان التجارة وتنظيم دورات تدريبية .

٣ - المساعدة التقنية .

٤ - تعديل السياسات التجارية وتشجيع الصادرات والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف .

٥ - دعم التمويل التجارى على الصعيدين الوطنى والاقليمى .

---

٦ - زيادة المساعدة المقدمة الى الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة لأغراض التنمية الاقتصادية واعادة البناء وصوغ مزيد من المشاريع فى ضوء الدراسة التى سيضطلع بها الأونكتاد .

* * *

(٢) التنمية الصناعية والتعدين :

* شدد **الاجتماع المشترك عام ١٩٨٣** على ايلاء الأولوية للعمل المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية فى المجالات **الآتية** :

– تطوير التنسيق ومواصلة إعداد أكبر قدر ممكن من المشاريع المشتركة بهدف تجنب التداخل والازدواج ، من أجل ترشيد الموارد البشرية والمالية .

– اتخاذ التدابير المناسبة لايجاد السبل والوسائل اللازمة لتأمين مثل هذا التعاون فى اطار اللجنة المشتركة بين اليونيدو والمنظمة العربية للتنمية الصناعية .

– القيام باجراءات مشتركة معينة يمكن أن تشمل : تعيين واعداد البرامج والمشاريع الاقليمية وغير الاقليمية ، والدراسات القطرية والاقليمية ، والدراسات القطاعية ، وأنشطة التدريب الصناعى وغيرها من الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية ، وتطوير قدرات الادارة الصناعية والقدرات الادارية وتحسين الأداء الصناعى ، وانشاء وتطوير بنك للبيانات الصناعية وتبادل المعلومات المتعلقة بالصناعة ، وتنمية القدرات التكنولوجية المحلية ، وعقد مؤتمر للتنمية الصناعية تسهم فيه الأطراف العربية واليونيدو .

كما تم تحديد المجالات التالية للتعاون المحتمل بين " ادارة التعاون التقنى لأغراض التنمية التابعة للأمم المتحدة " و " المنظمة العربية للموارد المعدنية " :

– اعداد دراسات قطاعية فى مجال النحاس والرصاص والزنك والفوسفات والمعادن الأخرى .

– تنظيم حلقة دراسية بشأن جودة الطُفل الزيتى .

– تدريب الموظفين التنفيذيين عن طريق برامج دراسية سنوية لتجديد المعلومات وحلقات دراسية تعقدها المنظمة العربية للموارد المعدنية ، عن طريق توفير المساعدة فى مجال تدريس التقنيات العلمية .

- تهيئة دراسات عن المواد الخام ، لأغراض المؤتمر العربى للموارد المعدنية الذى سيعقد فى عام ١٩٨٤ .

- تقديم المساعدة التقنية فى ميدان التنقيب عن المعادن ومسح الثروات المعدنية واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية .

- تعزيز الاهتمام بأنواع الوقود الصلب ، مثل الطفل الزيتى والفحم .

وأحيط الاجتماع علما كذلك بالاحتمالات المشجعة بين اليونيدو والمنظمة العربية للموارد المعدنية ، والتى تشمل المؤتمر العربى الخامس للموارد المعدنية والحلقة الدراسية المعنية بتحويل الفوسفات والدراسات القطاعية المتعلقة بالمعادن الرئيسية وتجهيزها .

* **فى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨** ، أوصت المنظمة العربية للتنمية الصناعية بأن يقوم البرنامج الانمائى للأمم المتحدة واليونيدو والمؤسسات المالية العربية باستكشاف الامكانيات التى تكفل ما يلى :

- وضع برنامج لتحسين كفاءة الصناعات العربية التى تتناول الأسمنت والزيوت النباتية والمنسوجات والحديد والصلب والبتروكيماويات .

- اعداد عدد من دراسات الجدوى عن مشاريع عربية مشتركة فى ميدان الأمن الغذائى بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية .

وقد أحيط الاجتماع علما بأن المنظمة العربية للتنمية الصناعية قد أوصت وكالات منظمة الأمم المتحدة ومنظمات جامعة الدول العربية بتنسيق أنشطتها فى ميدان " الشبكة العربية للمعلومات المتكاملة " .

وادراكا لأهمية المواصفات والمقاييس ومراقبة الجودة فى التنمية الزراعية والصناعية والتكنولوجية بالمنطقة العربية اتفق على اعتماد مجالى " **المواصفات** " و " **مراقبة الجودة** " كمجالين جديدين للتعاون بين وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة و " المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس " ، مع تركيز خاص على **مايلى** :

(أ) وضع مقاييس عربية فى ميادين أنواع الطاقة المتجددة ، والصناعات الغذائية والبيئة والسلامة .

(ب) تدريب وتنمية مهارات الكوادر العربية العاملة فى ميادين توحيد المواصفات ومراقبة الجودة .

* وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠ ، أخذ الاجتماع علما بقرار مجلس التنمية الصناعية التابع لليونيدو أن يتعاون مع جامعة الدول العربية فى المجالات التالية ذات الأولوية : الصناعات الزراعية القائمة على الزراعة ، وتنمية الموارد البشرية ، وتطوير المهام والقدرات التكنولوجية ، والتأهيل الصناعى ، والمشاورات الهندسية والمعلومات الصناعية ، ومواد البناء وصناعة الأدوات ، والصناعات التعدينية والبتروكيماويات ، وستجرى مناقشة ثنائية لتنفيذ البرامج مع الهيئة المعنية أو الادارة التابعة لجامعة الدول العربية والمنظمة ، وسيمول البرنامج الخاص بصورة أولية عن طريق توزيع الموارد داخل الميزانية العادية ، بدعم من صندوق التنمية الصناعية والصناديق الائتمانية وغيرها من مصادر التمويل .

*** وأكد الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣ ، على ضرورة التركيز على المسائل الآتية :**

(١) تحقيق التنمية الصناعية المستديمة من خلال حماية البيئة ، بمزيد من التحديد من خلال نقل تكنولوجيا أنظف ، وادارة النفايات ، وادارة الاستصلاح الصناعى للنفايات والتدريب على دعمه ، فضلا عن تنفيذ بروتوكول مونتريال واستخدام الطاقة وحفظها ، بالاضافة الى استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى البلدان غير المنتجة للنفط .

(ب) تعزيز الأنشطة الاستثمارية بتوثيق عرى التعاون بين المستثمرين العرب ، وعن طريق الأنشطة المشتركة بين العرب والأجانب .

(جـ) تقييم دور القطاعين الخاص والعام بهدف إصلاح الهياكل وتحقيق أقصى قدر من الفعالية وتأمين أوسع نطاق ممكن من مشاركة جميع الوكالات فى الأنشطة الاقتصادية .

(د) استحداث برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات فى مجال الصناعات الزراعية بهدف الاستعاضة عن انتاج المخدرات بمحاصيل أخرى على أساس تقييم اقتصادى تقنى ، وبمراعاة الأوضاع السائدة ، على أن يتضمن البرنامج عناصر التدريب واختيار المعدات والتكنولوجيا الملائمة .

وينبغى ايلاء مزيد من الاهتمام للترتيبات التنظيمية فى اطار البرنامج الخاص ، برعاية اليونيدو سعيا لاشراك المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين اشراكا فعالا فى تخطيط وتمويل الأنشطة الصناعية فى المنطقة . وقد يقتضى ذلك تعبئة الموارد العربية والدولية بهدف تعزيز عملية التعاون بين اليونيدو وجامعة الدول العربية على تنفيذ الأنشطة الصناعية المشتركة فى البلدان العربية ، وايجاد طرق جديدة لتمويل هذه المشاريع ، بما فى ذلك اقتسام التكاليف وترتيبات الصناديق الائتمانية التى توجد لدى اليونيدو خبرة جيدة بشأنها .

* دعوة اليونيدو واللجنة الاقتصادية لغربى آسيا وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين الى السعى لزيادة المخصصات التى ترصدها هذه الجهات للبرنامج الخاص للتنمية الصناعية فى البلدان العربية .
* دعوة اليونيدو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ عقد التنمية الصناعية فى أفريقيا بالنسبة للدول العربية فى أفريقيا .
* دعوة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للانضمام الى المنظمات المتعاونة التابعة للبرنامج الخاص للتنمية الصناعية فى البلدان العربية للاسهام فى تنفيذ هذا البرنامج .
* دعوة اليونيدو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتعاون مع **منظمة العمل العربية** فى المجالات محل الاهتمام المشترك ، وهى :

(أ) تنمية الموارد البشرية ، خاصة فى مجال الصناعات الصغرى .

(ب) المشاركة فى الاجتماعات والحلقات الدراسية المعنية بتدريب القوى العاملة .

(جـ) تبادل المنشورات والوثائق المتصلة بتنمية الموارد البشرية .

* * *

(٣) الأغذية والزراعة :

* **وافق الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣** ، على ضرورة قيام جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ومنظومة الأمم المتحدة بمساع مشتركة لتدعيم التعاون بكل صوره فى مجال تعزيز الأغذية والزراعة فى الوطن العربى .

ولتدعيم هذا التعاون بين الجانبين تم التأكيد على مراعاة ما يلى :

(أ) فى مجال الزراعة والإنتاج الغذائى :

- تبادل الدوريات والمنشورات العلمية والمعلومات المتعلقة بالوثائق الخاصة بالزراعة على الصعيدين الثنائى ومتعدد الأطراف .
- إعداد الدراسات الاقليمية ودون الاقليمية .
- الاشتراك ، بصفة مراقب ، فى المؤتمر الاقليمى للشرق الأدنى وفى اجتماعات اللجان التقنية الاقليمية .
- عقد وتمويل الحلقات الدراسية والتدريبية والبرامج التدريبية العلمية لبلدان المنطقة .
- تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة على الصعيدين الثنائى ومتعدد الأطراف ، ومركز الاستشعار عن بعد التابع لمنظمة الأغذية والزراعة .
- ايفاد البعثات المشتركة لتحديد المشاريع الزراعية ، لاسيما فى البلدان العربية الأقل نموا ، فضلا على اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والتقنية لمشاريع الاستثمار والمساعدة التقنية .

(ب) فى ميدان تمويل الزراعة لأغراض التنمية :

- تنظيم حلقات دراسية وندوات بشأن دور الزراعة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية وفى تكاملها الاقتصادى .
- التعاون بشأن القضايا المتعلقة باحتياجات الأمن الغذائى للبلدان العربية .
- تعزيز التعاون التقنى والاقتصادى فيما بين البلدان العربية فى ميدان الانتاج الغذائى،

ومايتصل بذلك من تنمية زراعية .

- تدعيم التعاون فى انشاء هياكل أساسية ذات طابع مؤسسى فى الوطن العربى ، ولاسيما فى البلدان العربية الأقل نموا .

- تبادل المعلومات والوثائق والاحصاءات الزراعية .

- مضاعفة التعاون فى مجال التمويل المشترك والتنفيذ المشترك للمشاريع الزراعية فى البلدان العربية .

(جـ) فى ميدان التمويل الغذائى عن طريق :

- مساعدة جامعة الدول العربية فى تحديد مواقع الدراية الفنية التى يمكن استغلالها فى ميدان العمليات التى يضطلع بها برنامج الأغذية العالمى .

- تأمين المساعدات غير الغذائية فى صورة معدات ومواد ، بغية استكمال المدخلات المقدمة من برنامج الأغذية العالمى لانجاز المشاريع بنجاح .

- تبادل المعلومات والتعاون فيما يتعلق بتحديد المشاريع وتقديرها والتعاون فى التدريب وتعميم المشاريع والتنفيذ والتسويق .

- توفير المدخلات من الجانبين ، متى أمكن ذلك ، من أجل البرمجة المشتركة للأنشطة المضطلع بها فى مجالات مختارة .

- المضى فى استكشاف وتطوير فرص التعاون الممكنة بين برنامج الأغذية العالمى والمؤسسات العربية للتمويل الإنمائى .

- التعاون فى شن حملة مباشرة ضد الجوع وسوء التغذية متى ظهرا وحيثما وجدا فى الوطن العربى .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨** ، تمت الموافقة على ان تواصل منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تعاونهما فى جميع الميادين المتعلقة بالأغذية والزراعة وتكثيف جهودهما فى المجالات **الآتية** :

(أ) اعداد الدراسات الاقليمية و/ أو دون الاقليمية ذات الأهمية المشتركة للحكومات الأعضاء .

(ب) التمثيل فى الاجتماعات والحلقات الدراسية والحلقات التدريبية والمشاورات التقنية المعقودة على الصعيد الاقليمى .

(جـ) تعزيز التعاون التقنى والاقتصادى فيما بين البلدان العربية .

(د) تنظيم وعقد دورات تدريبية اقليمية و/ أو دون الاقليمية .

(هـ) تبادل المنشورات والوثائق والمعلومات .

(و) تقديم المساعدة الى مؤسسات البحوث الوطنية وتعزيز التعاون بينها .

* وأوصى الاجتماع بأن يواصل " الصندوق الدولى للتنمية الزراعية " خلال العقد الثانى من عملياته تعاونه مع جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية ، وان يواصل الصندوق تكثيف دعمه لبرامج البحوث التطبيقية وتنمية نظم الزراعة الاقليمية فى المناطق القاحلة والأراضى الجافة ، وأن يدعم ايضا برامج تدريب وتنمية الموارد البشرية فى قطاعى الأغذية والزراعة .

وحث الاجتماع البلدان الأعضاء فى الصندوق المذكور على دعم التزامها للصندوق لتمكينه من التوصل الى ختام سريع للتغذية الثالثة لموارد الصندوق ، كيما يمكن أن تتوافر الموارد المالية اللازمة التى يحتاجها .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠** ، حدد الاجتماع المجالات ذات الأهمية المشتركة للتعاون بين جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتنفيذها خلال عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ وتتناول هذه الأنشطة تنمية الأراضى والمياه (دراسة استقصائية للموارد المائية ورصد الشبكات الهيدرولوجية فى

المنطقة العربية ، واستصلاح الأراضى وادارة المياه ، ودعم الأمن الغذائى) والبيئة (التعاون فى رصد ومراقبة التصحر فى البلدان العربية ، ومراقبة الجفاف فى هذه البلدان ، والتعاون فى الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية " ريو ١٩٩٢ " ، والمؤتمر الاقليمى التحضيرى بشأن البيئة والتنمية فى الوطن العربى / ١٩٩١) والدراسات الاقليمية (فى المواضيع الخاصة ذات الأهمية : دعم ومتابعة تنفيذ البحث المعنى بالجمال ، وبرنامج بحوث حول تحسين التمور ، والتعاون فى مجال الحيوانات المجترة الصغيرة ، والتعاون فى النهوض بدراسات الجدوى فى مشاريع الاستثمار الزراعى ، وخدمات اعلامية للسوق الزراعية للبلدان العربية ، وتطوير وتنسيق نظم التخطيط الزراعى بين بلدان مجلس التعاون العربى) والتدريب والندوات والحلقات الدراسية وحلقات العمل فى المجالات الهامة.

* **ووافق الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣ ،** على ضرورة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة تعزيز التعاون من أجل النهوض بمستوى الأغذية والزراعة فى البلدان العربية على النحو **التالى** :

(١) عقد اجتماعات استشارية سنوية مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة قبل وضع البرنامج والأنشطة السنوية بهدف تشجيع وتعزيز التعاون ، وتجنب الازدواج ، وضمان التنسيق المنتظم .

(٢) تشجيع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة ، على الاشتراك فى تنفيذ الأنشطة المشتركة والبعثات الميدانية على أساس الاقتسام .

(٣) حث المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة ، والهيئة العربية للاستثمار والتنمية فى المجال الزراعى ، على الاشتراك المنتظم فى اللجان التقنية الاقليمية التابعة للفاو ، مثل اللجنة الاقليمية للزراعة ، واللجان الاقليمية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، ولجنة لندن الاقليمية المعنية بالمياه .

(٤) مواصلة جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة ، الاشتراك النشط فى قوات العمل الاقليمية القائمة التى انشأتها الفاو كمحافل للتعاون الاقليمى .

(٥) استخدام المؤسسات العربية المتخصصة فى الزراعة كوكالات منفذة للمشاريع التى يمولها البرنامج الانمائى للأمم المتحدة فى المنطقة العربية .

(٦) تحديد المشاريع التالية للتنفيذ المشترك بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة **(الفاو)** :

(أ) جرد الموارد الوطنية عن طريق قاعدة موحدة للبيانات المرجعية الجغرافية للتنمية المستديمة والتخطيط والعمران البيئى .

(ب) مشروع الأحزمة الخضراء لمكافحة التصحر فى البلدان العربية .

(٧) مساهمة ومشاركة المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى اعداد اطار للسياسات العامة وبرنامج عمل اقليمى للمرأة فى المنطقة العربية أعده المكتب الاقليمى للشرق الأدنى التابع للفاو .

(٨) اتفاق المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومركز التجارة الدولية على التنفيذ المشترك لمشروع " دائرة أنباء الأسواق الاقليمية للدول العربية .

(٩) اقتراح المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنفيذ المشاريع التالية بالاشتراك مع وكالات **الأمم المتحدة** :

(أ) السياسات المتعلقة باستغلال امكانات زراعة الشعير والانتفاع والاتجار به في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

(ب) تقوية صغار المزارعين فى المنطقة العربية .

(جـ) تنمية موارد مصائد الأسماك .

(د) تدعيم قطاع الزراعة المروية فى المنطقة العربية .

(هـ) فاقد الانتاج الغذائى والزراعى .

(و) تعزيز المؤسسات الزراعية .

(ز) نقل التكنولوجيا فى مجال الزراعة .

(ح) أثر عمليات التكيف الاقتصادى على صغار المزارعين والفقر الريفى .

(ط) تطوير تكنولوجيا التخزين (استخدام الإشعاع) .

(ى) الانتفاع بالمنتجات الزراعية الثانوية .

(ك) حماية محاصيل أشجار الزيتون والحمضيات فى المنطقة العربية .

(١٠) اقترح المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة التعاون مع المنظمات المعنية بالأمر فى منظومة الأمم المتحدة ، وهى كل من : (منظمة الأغذية والزراعة ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وادارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، والاتحاد العالمى لحفظ الطبيعة ، والمجلس الدولى للموارد الوراثية البنائية) ، وذلك فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ الأنشطة محل الاهتمام فى مجال : دراسة استقصائية عن الموارد المائية الاقليمية والتنسيق فى ميدان الموارد المائية ، ومكافحة التصحر والجفاف وزيادة الأحزمة الخضراء فى الدول العربية وادارة واستصلاح الأراضى المتدهورة ، واستصلاح الأراضى وادارة الموارد المائية ، وبرامج الأبحاث التطبيقية ، وتطوير النظم الزراعية الاقليمية فى المناطق الجافة والأراضى القاحلة ، وتنظيم وعقد حلقات دراسية ومؤتمرات ودورات تدريبية فى المجالات محل الاهتمام المشترك ، وحماية البيئة لاسيما فى المناطق القاحلة وشبه القاحلة ، ودعم ومتابعة تنفيذ برامج دراسة الجمال ، والنهوض بمستوى المجترات ، ودعم البرنامج العربى للأمن المائى ، ودعم وتمويل برنامج مراقبة الجفاف واعداد استراتيجية للتصدى له فى الوطن العربى ، وحماية وتطوير المناطق الرعوية الهامشية فى الوطن العربى ، وحماية

التنوع البيولوجى العربى واستخدامه فى تطوير وحماية البيئات العربية ، وجمع وحفظ وتقييم الموارد الوراثية النباتية فى الوطن العربى واستخدامها فى تطوير الزراعة العربية ، وزراعة ونشر فصائل محسنة للقمح والشعير المقاوم للجفاف والملوحة فى الوطن العربى .

* * *

(٤) الطاقة :

* **أوصى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣** ، بتبادل المعلومات بشأن برامج الطاقة المتصلة بمصادر الطاقة التقليدية ، فضلا عن مصادر الطاقة الجديدة ، والتعاون فى تنظيم اجتماعات فى الاطار الذى اعتمده المؤتمر العربى للطاقة ، وفقا للمبادئ التى يقوم عليها التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية والتعاون التقنى بين البلدان النامية .

* **دعا الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣** ، بأن تحظى ميادين التعاون التالية بين الوكالة العربية للطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة بتقدير كبير :

١- **المشاريع المتعلقة بنقص المياه** : يقع الوطن العربى فى منطقة تتميز اجمالا بنقص المياه ، لذا تعتبر المشاريع المتعلقة بدراسات المياه الجوفية وتقدمها ذات أهمية حيوية بالنسبة للمنطقة ، ومنها على سبيل المثال قياس كميات المياه الجوفية وعمرها وامكانية تكونها من جديد باستخدام التقنيات النووية . ويوصى الاجتماع بتعزيز هذه الأنشطة عن طريق توطيد التعاون بين الوكالتين ، سيما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعمل فى هذا الاتجاه مع بعض البلدان العربية ، وتمثل ازالة ملوحة المياه باستخدام مفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم نشاطا ينبغى تطويره ودعمه فى السنوات العشر القادمة ، ويلقى الدور المشترك الذى تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالة العربية للطاقة الذرية درجة عالية من التقدير .

٢ - **المشاريع المتعلقة بقصور الطاقة الكهربائية** : حيث إن بلدانا عربية عديدة تعانى من شح مواردها من الطاقة فإنه يمكن أن يشكل توليد الطاقة الكهربائية باستخدام محطات الطاقة النووية إحدى الوسائل الناجعة للتغلب على القصور فى مجال الطاقة ، ويمكن المضى فى هذا الاتجاه برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومن خلال ابداء تعاون أكثر نشاطا بين هذه الوكالة والوكالة العربية للطاقة الذرية .

٣ - **المشاريع المتعلقة بتحسين الانتاج النباتى والحيوانى** : يؤكد الاجتماع وجود حاجة ماسة الى تعزيز تنفيذ ومتابعة مشاريع التعاون الاقليمى فى الميادين المتعلقة باستحداث طفرات احيائية ، وبخصوبة التجربة الانتاجية الحيوانية والميادين المماثلة الأخرى .

٤ – التعاون فى تنفيذ وتشكيل شبكة لرصد النشاط الاشعاعى فى البيئة ، توصل فى مرحلة تالية بالشبكة العالمية لرصد النشاط الاشعاعى فى البيئة .

٥ – التعاون فى تدريب وتطوير القوى العاملة فى مختلف ميادين استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية .

وأكد الاجتماع ، أيضا ، تشجيع كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وما يتبعهما من وكالات ومنظمات متخصصة ، لاسيما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، ومركز التجارة الدولى ، واللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والأونكتاد ، والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، وصندوق النقد العربى والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، والبرنامج العربى للتمويل التجارى ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، على التعاون فى المجالات **الآتية** :

١ – بذل جهود متواصلة للاستفادة ، كلما أمكن ذلك ، من الموارد التقنية والمالية للمؤسسات الاقليمية والدولية فى تنفيذ برامج عمل المؤسسات المالية العربية بغية كفالة توفير أفضل الخدمات الدولية فى اطار تلك البرامج ، والسعى الى توسيع نطاق أنشطتها وتطويرها .

٢ – تنمية الأسواق والمؤسسات الرأسمالية الاقليمية .

٣ – التشاور فى ميدان الاصلاح والتكييف الاقتصاديين .

٤ – دعم الاستثمارات المشتركة ، وبخاصة الاستثمارات التى تتيح تدفق التكنولوجيا الى المنطقة فضلا عن تنمية القدرات التكنولوجية الاقليمية .

٥ – التعاون فى المجال النقدى بما فى ذلك ترتيبات المقاصة والسداد على الصعيد الاقليمى .

٦ – المساعدة التقنية والتدريب .

٧ – عقد حلقات دراسية .

* * *

(٥) النقل البحرى :

* أيد **الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣ ، الاقتراح الداعى الى ايلاء الاهتمام** بتطوير وتوسيع نطاق التعاون القائم بين منظمة العمل الدولية والأكاديمية العربية للنقل البحرى فى ميدان التدريب وتوفير المرافق التدريبية ، بما فى ذلك سفينة التدريب المقترحة ، وفى مجال تنمية الموارد البشرية وتحسين ظروف العاملين فى البحر ، ونظر بعين التشجيع الى وضع اجراءات محسنة لتنظيم العلاقة بين " المنظمة الدولية للملاحة البحرية " و " الأكاديمية العربية للنقل البحرى " و " الأونكتاد " مما يتيح للمنظمة الدولية للملاحة البحرية تقديم المشورة والمساعدة فى المجالات **الآتية** :

(أ) انشاء ادارات وطنية للسلامة البحرية .

(ب) وضع تشريعات بحرية وطنية تجسد السياسات الوطنية أو الاقليمية البحرية المتعلقة بالولاية ازاء النقل البحرى الأجنبى فى موانئ الدول ومحطاتها الطرفية وأرجائها الأخرى ، وفقا للاجراءات المطبقة والمحددة فى الاتفاقيات والصكوك الدولية .

(جـ) تنفيذ برامج تدريبية بحرية ، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من الوكالات المعنية بالأمر ، ومن أجل تيسير التدريب للعاملين فى البحر تلبية لمقتضيات اتفاقية سنة ١٩٧٨ بشأن معايير تدريب العاملين فى البحر والترخيص لهم واستمرار مراقبتهم، وينبغى ايلاء المراعاة لمسألة تزويد الأكاديمية العربية للنقل البحرى بسفينة مناسبة للتدريب ، وأن ينظر البرنامج الانمائى للأمم المتحدة وغيره من المنظمات المعنية فى مسألة تمويل هذا المشروع .

(د) اعداد برامج وطنية أو اقليمية لتدريب الأفراد ذوى المستوى الرفيع على أعمال النقل البحرى وغير ذلك من الأنشطة البحرية ، واستخدام جملة أمور منها مرافق الجامعة البحرية العالمية .

(هـ) اتخاذ ترتيبات وطنية أو إقليمية ووضع برامج منع التلوث البحرى .

وأكد الاجتماع على أن تحقيق هذه الأهداف يستلزم مايأتى :

- توقيع اتفاق للتعاون بين " المنظمة الدولية للملاحة البحرية " و " جامعة الدول العربية "
- اشتراك المنظمتين فى الاجتماعات التى يعقدها كل منهما .
- تبادل المعلومات والوثائق بشأن جميع المسائل التى تحظى باهتمامهما المشترك .
- تنظيم ورعاية الحلقات الدراسية المعنية بالمواضيع المتعلقة بالسلامة البحرية ومنع التلوث والتدريب البحرى .

كما ينبغى للأونكتاد أن يستمر فى تقديم التدريب على المستوى المهنى والادارى والبرامج المتصلة باقتصاديات وادارة النقل البحرى ، وبالتعاون مع الأكاديمية العربية للنقل البحرى .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨** ، أحيط المجتمعون علما بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قد اعترف بالأكاديمية العربية للنقل البحرى كمركز من المراكز الـــ (٢٣) حول العالم لشبكة برنامج تنمية التدريب فى مجال النقل البحرى (ترينمار) .

وأكد الاجتماع على انه ينبغى الاستمرار فى مشروع ترينمار (RAB / 82 / 028) الذى كان من المقرر انهاؤه فى تموز / يوليو ١٩٨٨ لعدم توافر موارد اضافية من البرنامج الانمائى للأمم المتحدة للأسباب **الآتية :**

- اعتماده على قاعدة متينة فى المنطقة حيث تشكل الأكاديمية العربية للنقل البحرى مركزه دون الاقليمى .
- يمثل المشروع نقطة انطلاق فى المنطقة .
- استمرارية الأنشطة التى يقيمها .
- امتداد تأثيره الى مجال تنمية الموارد البشرية ، ومن ثم فهو يساعد على التنمية الوظيفية لملاك البحريين الحاليين ، وفى التدريب الأساسى للموظفين الجدد المنضمين الى الصناعة البحرية .

وأخيرا فان الفوائدالاجتماعية الناجمة عن تحقيق المشروع تفوق التكاليف الى حد كبير .

وأخذ الاجتماع علما بوضع مشروع جديد مدته سنتان للأكاديمية العربية للنقل البحرى والمنظمة الدولية للملاحة الدولية ، ويتوخى المشروع تحقيق **الأهداف الآتية** :

- اقامة شبكة من معاهد التدريب فى المنطقة العربية لتعزيز تبادل المعلومات فيما بينها .
- تطوير الأكاديمية العربية للنقل البحرى بصفتها مركزا اقليميا للتدريب البحرى .
- انشاء مركز مع الأكاديمية العربية للنقل البحرى لتنظيم الدورات التى تتطلبها الصناعة البحرية والموانئ فى المنطقة .
- الارتقاء بمستوى نظام الامتحانات للحصول على شهادة الكفاءة البحرية .
- تحسين مواد التدريب الكتابية والسمعية والبصرية للمنطقة العربية .
- وضع المقاييس التى تحتاج اليها هيئة التدريب بالأكاديمية العربية للنقل البحرى، وخاصة فيما يتعلق باستخدام المعدات الواردة فى اطار المشروع (RAB / 84 / 028) وتدريب الكوادر البحرية على العمل فى الموانئ والمكاتب البحرية ، وذلك عن طريق منح زمالات إلى الجامعة العالمية للدراسات البحرية ، حتى تتمكن هذه الكوادر من المساعدة فى اقامة وتطوير مراكز بحرية فى المنطقة .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠** ، أحيط المجتمعون علما بأن المنظمة البحرية الدولية ستتعاون مع جامعة الدول العربية فى إحياء الأنشطة المضطلعة بها بموجب اتفاق التعاون المبرم بينهما فى عام ١٩٨٤ ، وتنفيذ مشاريع معينة تتصل بالنقل فى البلدان العربية أقرها وزراء النقل العرب ، والاستفادة من الخبرة الفنية للمنظمة البحرية الدولية فى ميدان النقل وتطوير الملاحة البحرية وتكنولوجيا الاتصالات ومعدات الأمن والسلامة .

* **واتفق فى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣** ، على أن الحاجة مازالت تستدعى قيام المنظمة البحرية الدولية والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باسداء المشورة والامداد بالخبرات والدعم المالى بغية توفير المساعدة فى الميادين التالية ، مع الاستعانة بالخبرات المتاحة لدى الأكاديمية العربية للنقل **البحرى** :

(أ) تقديم المساعدة التقنية فى مجال التطبيق وصياغة التشريعات البحرية الوطنية .

(ب) إكمال عملية انشاء ادارات وطنية للسلامة البحرية فى البلدان العربية .

(جـ) صياغة برامج وترتيبات وطنية واقليمية فيما يتعلق بمنع التلوث .

(د) مواصلة اعداد برامج وطنية واقليمية لتدريب الموظفين على عمليات النقل البحرى وغيرها من الأنشطة البحرية ، وتنفيذ تلك البرامج .

(هـ) ترجمة برنامج التدريب النموذجى للمنظمة البحرية الدولية الى اللغة العربية .

(و) التوسع فى الاستعانة بقدرات الأكاديمية البحرية الدولية فى تدريب موظفين رفيعى المستوى على عمليات وأنشطة النقل البحرى .

وتعزيزا لعلاقات التعاون مع مختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ولاسيما المنظمة البحرية الدولية ، **كان التوجه نحو** :

١ – ابرام اتفاق تعاون مع المنظمة البحرية الدولية .

٢ – وجود (تعيين) ممثل دائم للأكاديمية العربية للنقل البحرى لدى المنظمة البحرية الدولية فى لندن لتنسيق التعاون بين البلدان العربية وهذه المنظمة .

٣ – مشاركة ممثل عن كل منظمة فى الاجتماعات التى تعقدها المنظمة الأخرى .

٤ – تبادل المعلومات والوثائق بشأن جميع المسائل موضوع الاهتمام المشترك .

٥ – الاشتراك فى تنظيم ورعاية دورات دراسية وتدريبية ، وبخاصة فى ميدان السلامة ومنع التلوث .

٦ – دعم المنظمة البحرية الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة إلى القيام ، كل فى ميدان تخصصه ، بتوفير ما يلزم من خبرات ودعم مالى من أجل تدريب الكوادر الفنية والادارية .

٧ – انشاء مركز دولى للتنفيذ .

* * *

(٦) الطيران المدنى :

* فى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣ ، تم تحديد التعاون بين " منظمة الطيران المدنى الدولى " و " مجلس الطيران المدنى للدول العربيـة " فـى المجالات الآتية :

(أ) التنسيق ، الى أبعد حد ممكن ، بين خطط وبرامج المنظمتين فى البلدان العربية لتجنب الازدواج ، ولوضع الترتيبات للعمل المشترك ، حسب الاختصاص .

(ب) تطوير الهياكل الأساسية للطيران المدنى ، بما فى ذلك الهياكل الأساسية المدرجة فى خطط الملاحة الجوية الاقليمية للبلدان العربية .

(جـ) تبادل المعلومات والوثائق التقنية .

(د) تخطيط ورسم البرامج والمشاريع والدراسات الاقليمية المشتركة فى البلدان العربية.

(هـ) التقييم المشترك لمرافق الطيران المدنى ، لاسيما معاهد التدريب على الطيران المدنى .

(و) عقد الحلقات الدراسية واقامة الندوات التقنية المشتركة .

(ز) اجراء المشاورات حسب الاقتضاء بشأن جميع المسائل التى تحظى باهتمام مشترك .

(ح) الحضور بصفة مراقبين فى الاجتماعات ذات الصلة التى يعقدها كل من الطرفين.

و فى الاجتماع المشترك عام ١٩٩٠ تم التأكيد على أن منظمة الطيران المدنى الدولى ستواصل تعاونها مع جامعة الدول العربية فى تشجيع النمو المأمون والمنظم للطيران المدنى الدولى ، وأعربت منظمة الطيران المدنى الدولى عن رغبتها فى الحفاظ على علاقة عمل وثيقة مع الجامعة بشأن مسائل تهم الطرفين ، من خلال توجيه دعوات لحضور الاجتماعات ذات الصلة والمشاركة فى حلقات العمل والحلقات الدراسية ، وتبادل الوثائق ، ومن خلال المراسلة والحوار ، وتتضمن المسائل ذات الاهتمام المشترك المتصلة بالنقل الجوى ، واستعراض مسائل سياسات النقل الجوى ، مثل :

– دراسات منظمة الطيران المدنى الدولى وارشادها الدول بشأن تنظيم النقل الجوى وتعرفاته ، والتنبؤ الاقتصادى والتخطيط وادارة مرافق الموانىء والطرق الجوية .

– اجراء مناقشة بشأن المساعدات المقدمة للدول لتوفير تسهيلات الملاحة الجوية وخدماتها .

– تدريب موظفى الطيران المدنى .

شجع الاجتماع المشترك عام ١٩٩٣ الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة التابعة لهما ، التعاون بين منظمة الطيران المدنى الدولى ولجنة الطيران المدنى العربية فى المجالات **الآتية** :

(١) انشاء قاعدة بيانات بشأن النقل الجوى فى المنطقة العربية .

(٢) تدريب موظفى الطيرات المدنى .

(٣) استحداث مشاريع للتعاون التقنى فى ميدان الطيران المدنى .

(٤) اتخاذ اجراءات مشتركة بشأن تنفيذ تسهيلات وخدمات الملاحة الجوية .

(٥) تبادل المعلومات والوثائق .

(٦) مشاركة كل طرف فى الاجتماعات ذات الصلة التى يعقدها الطرف الآخر .

* * *

(٧) الخدمات البريدية :

* وافق الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣ ، على ضرورة استناد التعاون بين " الاتحاد البريدى العالمى " و " الاتحاد البريدى العربى " على المبادئ الآتية :

(أ) التوسع فى تبادل المعلومات .

(ب) زيادة اشتراك الاخصائيين العرب فى الأنشطة التى يضطلع بهاد الاتحادان فى الدول العربية .

(جـ) تكثيف عدد الحلقات الدراسية والبرامج التدريبية المنظمة بصورة مشتركة .

(د) تنظيم المساعدة التقنية المقدمة من الاتحادين الى الدول العربية .

(هـ) التنسيق بين الاتحادين فيما يتعلق بالخدمات والتسهيلات المقدمة من الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول العربية والأفريقية ومن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة .

(و) تطوير وتحديث الخدمات البريدية فى الدول العربية ، من خلال الأنشطة المشتركة فى هذا المجال .

(ز) التمثيل على أعلى مستوى ممكن ، فى المؤتمرات والاجتماعات التى ينظمها الاتحادان .

(ح) تعزيز دور اللغة العربية على نحو يكفل لها مكانة رئيسية بين لغات العمل فى الاتحاد البريدى العالمى .

(ط) العمل الى أقصى حد ممكن ، عن طريق الاتحاد البريدى العالمى ، لتنفيذ المشاريع المجازة فى اطار التعاون التقنى ، سواء كانت مشاريع وطنية أو مشتركة بين البلدان العربية .

* **فى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠ ،** أكد الاتحاد البريدى العالمى على أنه سيقدم المساعدة التقنية الى أكاديمية البريد العربية فى دمشق .

* **وشجع الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣ ، الهيئات المتخصصة التابعة** للأمم المتحدة ولجامعة الدول العربية ، وبخاصة الاتحاد البريدى العالمى ، على التعاون **فى المجالين الآتيين :**

(أ) تقديم المساعدة التقنية الى " اللجنة البريدية العالمية الدائمة " .

(ب) تبادل المعلومات والوثائق وخاصة المتصلة بتطوير القطاعات البريدية فى المنطقة العربية .

* * *

(٨) الاتصالات السلكية واللاسلكية :

* **أقـر الاجتمـاع المشترك ، عـام ١٩٨٣ ، المقترحـات الآتية لتقـوية** التعاون فيما بين " الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية " و " اتحاد اذاعات الدول العربية " و " المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية " :

(أ) التوصل الى ترتيبات ادارية مناسبة طبقا للاتفاقيات التى تحكم عمل كل من المنظمات المعنية بهدف تحسين تدفق المعلومات فيما بينها ، وتوفير اطار مناسب لتبادل الاشتراك فى الاجتماعات والمؤتمرات .

(ب) تدعيم الآليات الموجودة للتعاون بهدف القيام ، بطريقة منسقة ومتكاملة ، بتلبية احتياجات المنطقة وفقا لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك .

(جـ) زيادة اشتراك " الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية " فى أنشطة هيئات الأمم المتحدة المختلفة المعنية بالمشاكل الفضائية ، ليتحقق له وضع أفضل يكفل له تنسيق المعلومات ونشرها على الهيئات المختصة فى الجامعة العربية فى ميدان استخدام التوابع .

(د) تنظيم حلقات دراسية تمهيدية لتمكين مندوبى الدول العربية من الاشتراك فى برنامج مؤتمرات الاذاعة اللاسلكية ذات النتائج الحاسمة فيما يتعلق بنظام الاتصال والاعلام الجديد .

(هـ) منح أولوية أولى لتنمية الموارد البشرية عن طريق الاشتراك فى تنظيم برامج وندوات وحلقات دراسية خاصة وزيادة نقل التكنولوجيا والتوسع فيه ، وتطوير درجة تأهيل الاخصائيين فى المنطقة العربية ، وتعزيز الدراسة الفنية العربية بغية تلبية احتياجات المنطقة وتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب .

(و) عملا بقرار مؤتمر نيروبى لعام ١٩٨٢ القاضى باعتبار اللغة العربية احدى اللغات الرسمية للاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، دعى الاتحاد الى انشاء قسم اللغة العربية لتلبية احتياجات الادارات والمنظمات العربية فى المنطقة وفقا للاتفاقية الجديدة التى ستنفذ فى ١ / ١ / ١٩٨٤ .

(ز) تقديم الدعم المالى لبرنامج التعريب لتمكينه من تحقيق أهدافه الأساسية فى اعداد معجم مؤلف من (١٥) الف كلمة فى قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية .

(ح) الاستمرار فى المشروع العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط تحت اشراف لجنته التنسيقية من أجل تعزيز شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الاقليمية ، التى تمثل عنصرا أساسيا فى التكامل الاجتماعى والاقتصادى للمنطقة العربية ، وتمنح الأولوية للاتصالات بين المشرق العربى والمغرب العربى فى اطار الصلات فيما بين بلدان الجنوب .

ويرى الاجتماع أنه وفقا للقرار رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٢ الصادر عن مؤتمر نيروبى للاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ينبغى للاتحاد المذكور أن يواصل جهوده لتعبئة المساعدات الضرورية لترميم الهياكل الأساسية للمواصلات السلكية واللاسلكية فى لبنان بعد تدميرها بفعل الغزو الاسرائيلى . وفى هذا الصدد يود الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية أن يحصل على دعم ملموس من قبل المنظمات القائمة فى المنطقة العربية .

* **وفى الاجتماع المشترك عام ١٩٨٨** أحيط المجتمعون علما بالتعاون المثمر القائم بين جامعة الدول العربية و " الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية " و " اتحاد اذاعات الدول العربية " و " المنظمة العربية للاتصالات الفضائية " (عربسات) من جهة و " الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية " من جهة أخرى ، كما أحيط الاجتماع علما بضرورة قيام هذه المنظمات ببذل قصارى جهودها وضمان تنفيذ برامج متكاملة للتعاون التقنى .

وأوصى الاجتماع بما يأتى :

(أ) مواصلة الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية بتقديم مساعداته الى الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية واتحاد اذاعات الدول العربية وشبكة " عربسات " عن طريق توفير محاضرين للحلقات الدراسية والنهوض بالمدربين وتوفير المواد التدريبية .

(ب) مشاركة الجهات المشار اليها اعلاه فى اللجنة التوجيهة للمشروع الاقليمى الجديد المقترح للاتصالات السلكية واللاسلكية فى الوطن العربى المشترك بين البرنامج الانمائى للأمم المتحدة والاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، مع احتمال مشاركة الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية فى تنفيذ بعض أنشطة المشروع .

(جـ) استمرار تعاون المنظمات الدولية والعربية فى مجال متابعة وانجاز استكمال معجم مصطلحات الاتصالات السلكية واللاسلكية الصادر عن الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

(د) قيام الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية بدراسة امكانية تعيين مستشار تدريب اقليمى لشبكة " عربسات " أسوة بما فعل فى مناطق أخرى .

(هـ) قيام مركز تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية بمساعدة الأمانة العامة لكل من الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية واتحاد إذاعات الدول العربية وشبكة "عربسات" على الاضطلاع بمهامها ، وخصوصا فيما يتعلق بتخطيط الاتصالات السلكية واللاسلكية للمنطقة العربية عن طريق بعثات استشارية قصيرة المدة .

(و) النظر فى تبادل مذكرة تفاهم مع الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية بشأن اجراء دراسة لشبكات الاتصال .

*** ودعا الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠ ، إلى :**

(أ) تعزيز التعاون بين أمانة جامعة الدول العربية ومشروع (RAB / 89 / 001) موند أرابتيك المشترك بين البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة والاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وذلك من أجل الاسراع فى وتيرة تنفيذ المشروع لصالح الدول العربية الأعضاء فى الاتحاد .

(ب) تنظيم اجتماع تنسيقى سنوى فى مقر جامعة الدول العربية بين الادارات المعنية التابعة للأمانة العامة للجامعة والمنظمات العربية المتخصصة (اتحاد اذاعات الدول

العربية ، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية) وأى جهة اقليمية عربية معنية أخرى ، وأمانة مكتب الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وذلك من أجل مناقشة جميع المسائل المشتركة المتصلة بتطوير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية فى العالم ولاقتراح تدابير مشتركة . ويمكن عقد أول هذه الاجتماعات قبل نهاية هذه السنة .

(جـ) مشاركة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى مؤتمرات تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية .

* **ودعا الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣ ، الاتحاد الدولى للاتصالات** السلكية واللاسلكية والأمانة الفنية لجامعة الدول العربية الى مواصلة التعاون فى تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية فى المنطقة العربية ، وبخاصة شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية العربية الحديثة ، واعتماد الأساليب التالية فى تعاونهما وتنسيق **أنشطتهما** :

(أ) استمرار التشاور فيما بينهما لدى اعداد خطط لأنشطتهما والمشاريع الخاصة بكل منهما .

(ب) تنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية إقليمية مشتركة كلما تسنى ذلك .

(جـ) تبادل الدعوات لحضور كل من الجانبين اجتماعات الآخر .

(د) عقد اجتماع تنسيقى كل ستة أشهر .

(هـ) تعيين مركز تنسيق لكل جانب لكفالة الاتصال المباشر والفورى وتنسيق العمل .

* * *

(٩) البيئة :

* **درس الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣ ،** امكانية التعاون بين " برنامج الأمم المتحدة للبيئة " و" الامانة العامة لجامعة الدول العربية " والمنظمات العربية المعنية ، فى المجالات **الآتية :**

(أ) ادماج الاعتبارات البيئية فى التخطيط الانمائى بهدف ضمان الاستغلال الوطنى للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة .

(ب) التربية البيئية والتدريب البيئى ، فضلا عن الوعى البيئى .

(جـ) الاعتبارات البيئية الداخلة فى اطار التنمية الزراعية ، بما فى ذلك مكافحة التصحر والداخلة فى اطار التنمية الصناعية ، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ، والداخلة فى اطار التخطيط للمستوطنات البشرية .

(د) حماية البحار الاقليمية .

(هـ) تبادل المعلومات والدعوات لحضور الاجتماعات التقنية .

(و) مشاركة خبراء الجانبين الدولى والعربى فى الأنشطة التى يتولاها كل جانب بما فى ذلك إطلاع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الخبرة الفنية المجتمعة لدى المنظمات العربية المتخصصة ، وذلك من أجل تنفيذ مشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة المضطلع بها فى المنطقة العربية .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠ ،** أخذ المجتمعون علما بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سوف يواصل التعاون فى **مجالات :** مكافحة التصحر فى الدول العربية ، والتلوث الصناعى ، والتثقيف البيئى والوعى الجماهيرى ، وفى التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (١٩٩٢) ، وفى انشاء اللجنة الاقليمية للمؤسسة الانمائية العربية المعنية بالبيئة التى دعا الى انشائها مجلس الوزراء العرب المسئولين عن البيئة فى دورته الثانية (١٩٨٩) .

وفى هذا الاجتماع أيضا تم التأكيد على أنه ينبغى لجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اتخاذ اللازم نحو عقد حلقة دراسية للتحضير لوضع خطة لتشجيع منظمات الشباب على حل مشاكل تلوث البيئة .

* **وحث الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣ ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة على** تقوية مكتبه الاقليمى فى القاهرة بهدف تعزيز التعاون مع جامعة الدول العربية فى ميدان البيئة .

* * *

(١٠) الأرصاد الجوية :

* رحب الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨ ، بالتعاون المثمر القائم بين " المنظمة العالمية للأرصاد الجوية " و " المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة " وطلب من الهيئتين مواصلة هذا التعاون .

* وأخذ الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠ ، علما بأن " المنظمة العالمية للأرصاد الجوية " ستقدم المساعدة التقنية الى محطات مراقبة الطقس العربية لمساعدتها على تطوير منشآتها وتحسين مرافقها . ودعت المنظمة جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ، وبالخصوص صندوق النقد العربى ، والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، للمساهمة والتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى انشاء " المركز الأفريقى لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية " الذى سيساهم فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لعدة بلدان ، من بينها البلدان العربية الواقعة فى أفريقيا .

وأعربت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية عن استعدادها لمواصلة تقديم مساعدتها التقنية فى اطار برنامج التعاون الطوعى وميزانيتها العادية الى البلدان العربية الأعضاء فيها خلال برنامج عمل جامعة الدول العربية ومدته سنتان ، ولتقديم خدمات خبراء قصيرة الأجل وقطع غيار ، وزمالات قصيرة الأجل وطويلة الأجل فى ميدان الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا العلمية .

وأوصى الاجتماع بتعزيز المركزين التدريبيين الاقليميين فى الأرصاد الجوية التابعين للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية الموجودين فى القاهرة وبغداد ، من أجل تزويد الموظفين من أبناء البلدان العربية بالتعليم والتدريب ، ولنقل التكنولوجيات والمعرفة الفنية الجديدة فى مجال الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا العلمية .

وأوصى الاجتماع كذلك بتعزيز المرافق الوطنية المعنية بالأرصاد الجوية والهيدرولوجيا فى البلدان العربية لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لمشاريع التنمية الاجتماعية الاقتصادية وللرصد الفعال للتغيرات المناخية وحماية البيئة الجوية .

ودعت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية " صندوق النقد العربى " وغيره من الصناديق الانمائية العربية للمساهمة فى تنفيذ أنشطة المنظمة العالمية ومشاريعها فى البلدان العربية ، وبالخصوص للمشاركة فى التمويل المشترك لزمالات فى مجال الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا العلمية .

* * *

(١١) التعاون التقنى لأغراض التنميــة (الاستعانة بالخبرة العربية) :

* **أكد الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣** ، على انه " ينبغى الى أقصى حد ممكن، أن يعهد الى الخبراء العرب بالدراسات والبحوث والاستقصاءات المتعلقة بالسياسات والبرامج والمشاريع المتصلة بالمنطقة العربية " . وستساعد منظومة الأمم المتحدة فى اقامة مركز بالامانة العامة لجامعة الدول العربية لجمع المعلومات والبيانات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالدول العربية ، وينبغى لمنظومة الأمم المتحدة أن توفر المساعدات للامانة العامة للجامعة ومنظماتها المتخصصة من أجل تنفيذ برامجها ومشاريعها .

* **وأوصى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨** ، بأن تمنح الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أولوية للتعاون مع المنظمات العربية ، وأن تفيد من الخبرات العربية ، قدر الامكان ، فى المشاريع التى تنفذ في الوطن العربى ، مع مراعاة التوزيع الجغرافى للبلدان العربية لدى تعيين الخبراء والموظفين فى وظائف بالأمم المتحدة والوكالات المتخصصة .

* **ولاحظ الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠** ، أنه " نظرا لوجود خبرات عربية رفيعة المستوى فى جميع الميادين التقنية ، وانطلاقا من القرارات ذات الصلة التى اتخذتهــا الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس ادارة البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، التى تدعو الى تعيين عدد متزايد من الخبراء من البلدان النامية للعمل فى برامج المساعدة التقنية التابعة للأمم المتحدة ، فان الاجتماع يدعو :

(أ) الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة فى منظومة الأمم المتحدة لاتخاذ جميع التدابير الممكنة لزيادة عدد الخبراء الاستشاريين العرب فى برامج المساعدة التقنية .

(ب) الدول العربية لانشاء دوائر توظيف وطنية مسئولة عن البحث عن خبراء وترشيحهم للخدمة فى الأمم المتحدة وفى الوكالات المتخصصة .

(جـ) الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الى امداد جامعة الدول العربية سنويا بالبيانات المتصلة بعدد الخبراء العرب الذين يقدمون خدماتهم فى بلدان نامية أخرى .

□ □ □

■ ■ ثالثا : التعاون فى مجالات التنمية الاجتماعية والشئون الصحية والعمل والمسائل الإنسانية

١ - التنمية الاجتماعية ..

٢ - الشئون الصحية ..

٣ - شئون العمل ..

٤ - اللاجئون ..

٥ - اتقاء الكوارث والاغاثة فى حالات الطوارئ ..

٦ - رعاية الطفولة ..

٧ - السكان ..

٨ - المستوطنات البشرية (الموئل)

٩ - المرأة ..

شمل التعاون فى هذا المجال الموضوعات **الآتية** :

(أ) التنمية الاجتماعية :

* **قرر الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣ ، بأن يضطلع بالتعاون فى مجال التنمية الاجتماعية والدفاع الاجتماعى** على هدى المبادئ التوجيهية **الآتية** :

- التشاور حول الاستراتيجيات والبرامج .
- تبادل الخبراء والخبراء الاستشاريين .
- التعاون فى تنظيم الاجتماعات والحلقات الدراسية وتبادل الدعوات للاشتراك فى مثل هذه اللقاءات على أساس متبادل .
- الاضطلاع على أساس المعاملة بالمثل باتاحة الامكانات الموجودة لتدريب الأفراد والكوادر من التقنيين والاداريين .

وفيما يتعلق بالأولويات المتفق عليها للتعاون والتنسيق فهى :

- البرامج والمشاريع المخصصة لتنفيذ استراتيجيات التنمية الاجتماعية العربية على الصعيد الاقليمى ، وفى القطاعات الاجتماعية المختلفة تكون الاولويات وفقا لما حددته المجالس الوزارية العربية المتخصصة والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة وما يتمشى مع أولويات منظومة الأمم المتحدة .
- المشاريع الانمائية الريفية التكاملية .
- العناية الصحية التى يضطلع بها فى اطار السياسة العامة لمنظمة الصحة العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ .
- الرعاية الاجتماعية واشراك الفئات الاجتماعية فى العملية الانمائية ، لاسيما الأطفال

والشباب والنساء والفئات الأكثر احتياجا للرعاية .

– الأنشطة السكانية وتنظيم الأسرة ، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية .

– الدفاع الاجتماعي ومكافحة انحراف الأحداث .

وتجاوبا مع نتائج الاجتماع القطاعي بشأن التنمية الاجتماعية فى المنطقة العربية الذى عقد فى عمان (الاردن) خلال الفترة من ١٩ الى ٢١ / ٨ / ١٩٨٥ ، وافق الاجتماع المشترك عام ١٩٨٨ على :

– تصميم تقرير اجتماعى عربى موحد ، على أن توفر الأمم المتحدة خبيرا استشاريا للاشتراك فيه .

– انشاء مركز عربى للبحث والتدريب فى مجال التنمية الاجتماعية ، وان توفر الأمم المتحدة عددا من الخبراء لاعداد دراسة الجدوى لهذا المشروع .

– تنمية العلاقات القائمة بين الأجهزة المختصة فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومجلس الوزراء العرب لشؤون الشباب والرياضة ، وأجهزة الأمم المتحدة المناظرة ، ولاسيما مركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشئون الانسانية بمكتب الأمم المتحدة فى فيينا ، بهدف تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بمواصلة التخطيط والمتابعة المناسبة فى ميدان الشباب .

– بذل جهود مشتركة ترمى الى نشر هذه المبادئ التوجيهية فى الوطن العربى .

– تشجيع اشتراك المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى الأنشطة المتعلقة بالشباب .

– تخطيط وتنظيم اجتماعات مقبلة للشباب تعالج مشاكل فئات محددة من الشباب وحاجاتهم .

– تحفيز الحكومات على وضع الآليات المناسبة لإدماج مسائل الشباب فى التخطيط الإنمائى الوطنى .

– البدء بمشاريع مشتركة لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالشباب والاستفادة من

صندوق الأمم المتحدة للشباب " .

- تدعيم التعاون بين الجامعة ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، والاستفادة من صندوق الأمم المتحدة الائتماني للشيخوخة ، وصندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمعوقين .

- استمرار الدعم المقدم الى المركز متعدد الأهداف الذى يقدم الخدمات للمسنات فى لبنان .

- مواصلة الأنشطة المشتركة ولاسيما فى مجالات " مكافحة المخدرات " و " منع الجريمة و "جنوح الأحداث " .

* **دعا الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨ ،** الى مواصلة الأنشطة المشتركة التى تقوم بها جامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة فى مجالات الدفاع الاجتماعى ، لاسيما **الآتية :**

(أ) **مكافحة المخدرات :** تعزيز العلاقات بين لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة واللجنة الفرعية المعنية بمكافحة المخدرات فى الشرقين الأدنى والأقصى ، والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب .

(ب) **منع الجريمة :** تعزيز العلاقات بين مركز الدراسات الأمنية والتدريب ، وهو الهيئة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب من ناحية ، وفرع منع الجريمة والقضاء الجنائى التابع للأمم المتحدة .

(جـ) **جنوح الأحداث :** التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المختصة فى ميدان مكافحة جنوح الأحداث .

* **واحيط الاجتماع المشترك عام ١٩٩٠** علما بان ادارة الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية تأمل فى امكان تنمية التعاون مع منظومة الأمم المتحدة فى **المجالات الآتية :**

(أ) تحديد اطار لتخطيط التعاون ومتابعته وتنميته (وفقا لقرار الجمعية العامة ٩/٣٩) .

(ب) اعداد دراسة جدوى عن انشاء مركز عربى للبحث والتدريب فى مجال التنمية الاجتماعية (وفقا للقرار الصادر عن الاجتماع القطاعى المشترك المعنى بالتنمية الاجتماعية) واتخاذ التدابير من أجل انشاء برنامج اقليمى للتدريب فى مجال التنمية الاجتماعية لصالح الدول العربية .

(جـ) عقد حلقتين دراسيتين عن التنمية الاجتماعية حول " برامج إنتاجية الخدمة الاجتماعية فى الوطن العربى " و " أساليب تقييم المشاريع الاجتماعية " .

(د) تحسين القدرات الفنية فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية لتنمية المناطق الريفية فى الوطن العربى ودراسة مدى امكانية تنمية مشروع محدد عن طريق التعاون .

(هـ) اعداد تقارير عن أنشطة وبرامج الادارات الخاصة فى المنطقة العربية بصفة دورية ومنتظمة ، وفقا لمجال اختصاص كل منها .

* **وأقر الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠** ، الحاجة الى التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظماتها والأمم المتحدة ووكالاتها بغرض معالجة التأثير الضار لمشاكل " الهجرة الداخلية " وتقليل آثارها على الجاليات المهاجرة فى المستقبل ، فضلا على أن هذه الظاهرة تعمل على تضخم عدد سكان المدن ، وتتسبب فى إقامة مشاريع إسكانية عشوائية ، وفى ايجاد نطاقات من الأحياء الفقيرة التى هى فى مسيس الحاجة الى الخدمات الصحية والتعليمية والاسكانية .

وأوصى الاجتماع ، أيضا ، بأن تتعاون وكالات الأمم المتحدة المعنية وجامعة الدول العربية فى **المجالات الآتية** :

(أ) مكافحة ومنع إساءة استعمال المخدرات ووقف انتشارها وتوزيعها السريع فى البلدان والمجتمعات المحلية ، ووضع استراتيجية مشتركة بغية كبح ظاهرة المخدرات الخطيرة الآخذة فى الانتشار ، مع الاستفادة من التطورات التكنولوجية .

(ب) تحسين مستويات العاملين فى مجال مكافحة ومنع إساءة استعمال المخدرات ، عن طريق دورات وحلقات دراسية ولقاءات مشتركة دورية .

(جـ) تقديم المعونة والمساعدة الى البلدان الفقيرة التى تعتمد اقتصاديا وماليا على

زراعة الحشيش ، بغية تمكين تلك البلدان من الاستعاضة عن زراعة هذه النباتات بزراعة محاصيل أخرى تدر عوائد مادية لشعوبها .

(د) إدانة ومعاقبة الدول التى تساعد على تهريب وانتشار هذا البلاء ، ولاسيما الدول التى تحاول إضعاف القوى العاملة لمختلف الشعوب وشل قدرتها الفكرية بتحويل الأفراد المبدعين الى كائنات ضعيفة ومتخاذلة .

(هـ) تكثيف وتنسيق الجهود الرامية الى تبادل المعلومات وتكريس الانتباه لقضية تسليم المجرمين وتجار المخدرات الى الدول وفقا لاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف .

(و) تنظيم حلقة دراسية عن دور الشباب فى محاربة المخدرات .

ووافق الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣ ، على ضرورة تكثيف التعاون بين جامعة الدول العربية (الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) وبرنامج المكافحة الدولية للمخدرات التابع للأمم المتحدة ، وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية واليونسكو عبر **الخطوط الآتية** :

(أ) تبادل الدراسات وأوراق البحث والمنشورات المتخصصة والمعلومات ، ويشمل هذا التبادل أسماء الذين يمارسون الاتجار وأساليب عملهم ومراكز نشاطهم .

(ب) عقد اجتماعات دورية فى البلدان العربية خارج اطار الاجتماعات العادية للجان مكافحة إساءة استعمال المخدرات .

(جـ) تدريب المشاركين فى مكافحة إساءة استعمال المخدرات فى البلدان العربية على أحدث الطرق والاجراءات المتبعة فى هذا الميدان .

(د) اقامة عدد متزايد من الندوات العالمية لتوعية الرأى العام العربى بأخطار وباء المخدرات .

(هـ) تقديم المساعدة والتشجيع لادخال محاصيل بديلة للاستعاضة بها عن المواد المخدرة فى بعض الأقطار العربية .

* **وعالج الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣ ، أيضا ، موضوع الفئات** الخاصة ، ومن بين هذه الفئات حاجة المعوقين لاهتمام خاص ولاسيما فيما يتعلق بادماجهم فى قوة العمل الفعالة . وتقترح الجامعة العربية أن تتعاون الأمم المتحدة فى دراسة هذه المسألة فضلا على المشاركة فى استخدام صناعة طبية عربية متخصصة فى هذا الميدان . على أن هذه الجهود تتطلب مساعدة مركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشئون الانسانية وكذلك البرنامج الانمائى للأمم المتحدة واليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والصندوق العربى للانماء الاجتماعى والاقتصادى ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب .

وعلى صعيد الشباب والألعاب الرياضية : فقد أشار الاجتماع الموسع لعام ١٩٩٣ الى ما اتخذته الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الشباب باعداد " برنامج عالمى للشباب حتى عام ٢٠٠٠ " وبعد عام واحد اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة قرارا يتعلق بانشاء فريق عمل لاستعراض وتقييم منجزات السنة الدولية للشباب فضلا على العقبات التى وجهت بغية الاعداد للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب فى عام ١٩٩٥ . وان جامعة الدول العربية ، التى شاركت فى السنة الدولية للشباب فى عام ١٩٨٣ على صعيد المنطقة العربية ، تود القيام بدور نشط مماثل فى المناسبة المقبلة .

ولذلك تتطلع جامعة الدول العربية الى تلقى الدعوة من مركز التنمية والشئون الانسانية (فيينا) ، المسئول عن تنفيذ قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة ، للقيام بذلك فى أقرب وقت ممكن .

كما سترحب جامعة الدول العربية بالدعوة الى المساهمة فى اعداد " البرنامج العالمى للشباب حتى عام ٢٠٠٠ " .

أما على صعيد الألعاب الرياضية فقد أكد الاجتماع (١٩٩٣) على أن الألعاب الرياضية تمثل مؤشرا لصحة المواطنين فى الدول العربية (حوالى ٤٢٪ تقل أعمارهم عن ٢٠ عاما) وذلك يجعل جامعة الدول العربية تدرك بوجه خاص أهمية هذه الألعاب ، كما أنها تعى احتياجاتهم وتطورهم .

ومن ثم تدعو جامعة الدول العربية الى التعاون مع الأمم المتحدة عن طريق لجنتها الحكومية الدولية للتربية البدنية والألعاب الرياضية من أجل اعداد برنامج مشترك يرمى الى تحقيق الأهداف الواردة فى البرنامج العالمى للجنة الحكومية الدولية للتربية البدنية والألعاب الرياضية ، على صعيد المنطقة العربية .

* * *

(٣) الشئون الصحية :

* في الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣ ، تمت الموافقة بين الجانبين الدولى والعربى على مقترحات التعاون الآتية :

(أ) اجراء بحوث بشأن الأمراض المتوطنة .

(ب) اعداد برامج خاصة لتعزيز الرعاية الصحية الأساسية فى اطار السياسة العامة لمنظمة الصحة العالمية القائمة على توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ .

(جـ) التدريب على تخطيط وبرمجة الخدمات الصحية .

(د) التوسع فى تبادل المعلومات ، بما فى ذلك التمثيل المتبادل ، والتنسيق لدى توجيه الأموال المقدمة من البلدان العربية كل على حدة من أجل البرامج الصحية ذات الأولوية ، وتقاسم التكاليف والتمويل فيما يتعلق بالبرامج الصحية ذات الصلة والمقبولة لدى منظمة الصحة العالمية والأجهزة الفرعية لجامعة الدول العربية ، ودراسات استقصائية مشتركة فيما يتعلق بمقررات التغذية للمصابين بأمراض القلب والأوعية الدموية ، وحلقات تدريبية مشتركة فى البلدان الأعضاء بشأن تنفيذ الرعاية الصحية الأساسية واصدار نشرة فى هذا الشأن ، والتقييم المشترك للحالة الصحية للعمال المهاجرين فى البلدان الأعضاء ، واستيفاء تشريعات السلامة المهنية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية .

(هـ) الاتصال والتعاون على نحو أوثق مع " المجلس العربى للتخصصات الطبية " عن طريق استكمال ميزانيته بمنحة من منظمة الصحة العالمية ، ورعاية الجهود المتعلقة بالحاق الأساتذة الزائرين بالمؤسسات التدريبية كخبراء استشاريين لفترات قصيرة لأغراض التقييم والاجازة ، وتوفير الزمالات لتمكين المرشحين من مواصلة تدريبهم العالى فى المؤسسات المجازة من قبل المجلس .

(و) التعاون فى مجال مراقبة جودة العقاقير .

(ز) التنسيق والتعاون فى انتاج المواد التعليمية الطبية وترجمتها الى اللغة العربية ، لاسيما من أجل الأفراد المساعدين فى الحقل الصحى والأفراد العاملين فى مجال الصحة المجتمعية .

(ح) تعزيز صناعة المستحضرات الطبية المشتركة بين البلدان .

(ط) مكافحة أمراض الحيوان فى منطقة البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية .

(ى) تحسين مستوى الخدمات فيما يتعلق بامدادات مياه الشرب ، فى إطار العقد الدولى لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية .

(ك) تدعيم التعاون فى ميدان التغذية ، وفى حملة مكافحة التدخين وعلاقته الصحية .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨ ،** أحيط الاجتماع علما بعدد من برامج التعاون بين منظمة الصحة العالمية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية تشمل العقاقير واللقاحات الأساسية والاعلام والتثقيف الصحيين ، والتشريعات الصحية ، ودعم البرنامج العربى الاقليمى ، وخدمات نقل الدم ، ووضع استراتيجية لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسب (الايدز) .

وتم الاتفاق على بذل جهود مجددة للشروع فى تنفيذ الأنشطة المفضية الى اجراء مشاورات بشأن الرعاية الصحية فى اطار التعاون الأوسع بينهما دعما للاستراتيجية الاقليمية الرامية الى توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، بما فى ذلك استعراض البرامج والطرائق الراهنة بين منظمة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، ودراسة امكانيات تجديد وتعزيز التعاون وتقويته ، وتقديم اقتراح بشأن برنامج عمل للتعاون فى المستقبل .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠ ،** دعا المجتمعون كلا من " المكتب التنفيذى لمجلس وزراء الصحة العرب " و " المكتب الاقليمى لمنطقة شرق البحر المتوسط " التابعين لمنظمة الصحة العالمية الى تنسيق جهودهما لتنفيذ برامج صحية لخدمة المنطقة العربية ، وتأكيد الحاجة الى انشاء اطار عام للتعاون بين الجانبين فى شكل " مذكرة تفاهم وتعاون ، تشمل البرامج الصحية وخطط تنفيذها والتمويل المشترك لذلك ، ولاسيما **فى الميادين الآتية :**

(أ) تدعيم الخطوات الرامية الى وضع استراتيجية عربية لصناعة المستحضرات الطبية وتطوير الجوانب المتصلة بالأدوية العربية ، مثل التصنيع والتسويق والرصد ومراقبة الجودة والاستيراد وما الى ذلك بغية تحقيق الاكتفاء الذاتى من الأدوية .

(ب) توحيد جهود مجلس وزراء الصحة العرب ومنظمة الصحة العالمية لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسب (الايدز) بدعم من منظمة الصحة العالمية فى شكل برامج تثقيف صحى للوقاية من الايدز فى المنطقة العربية .

(جـ) تطوير خدمات نقل الدم ، باستكمال جهود مجلس وزراء الصحة العرب الرامية الى اقامة شبكة معلومات عن حالة خدمات نقل الدم فى الوطن العربى ، وبالتعاون بين الجانبين فى دعم صناعات مشتقات الدم فى العالم العربى .

(د) تعريب التدريب الطبى والصحى ، بتشجيع تعريب التدريب الطبى والصحى فى الوطن العربى ودعم المركز العربى للوثائق والمنشورات الصحية ، والهيئة العربية للتخصصات الطبية ، التابعة لمجلس وزراء الصحة العرب ، لتمكين الهيئتين من القيام بدورهما فى المجال الاستراتيجى الصحى .

* **ودعا الاجتماع المشترك ، فى عام ١٩٩٠ ،** منظمة الصحة العالمية الى اجراء دراسات استقصائية لتقييم الحالة الصحية فى الوطن العربى ، والتعاون مع المكتب التنفيذى لمجلس وزراء الصحة العرب فى اعداد خطة للتنمية الصحية تشمل تدريب العاملين فى مجال الصحة ، وذلك تمشيا مع الهدف المتمثل فى توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ .

* **اشار الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣ ،** إلى أن اعتماد النص النهائى للاستراتيجية العربية للتنمية الصحية (ستعرض على مجلس وزراء الصحة العرب فى مارس / آذار ١٩٩٤) بمثابة تتويج للتعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الصحة العالمية ، وتمثل أحد المعالم البارزة فى العلاقات مع جامعة الدول العربية فى توقيع الوثيقة المتعلقة بمشروع البلدان العربية متعدد الوكالات لنماء الطفل ، وتعمل منظمة الصحة العالمية بصورة وثيقة فى اعداد وتنفيذ هذا المشروع من الناحية التقنية . وفى ميدان خدمات نقل الدم ، وبهدف تحقيق الاعتماد على الذات فى الامداد المأمون بالدم ومنتجات الدم .. أنشئ فى عمان (الأردن) مركز تدريب اقليمى للمساعدة فى تدريب الموظفين العاملين فى مجال خدمات نقل الدم .

وتشمل مجالات التعاون الأخرى برنامج الايدز والحماية من الاشعاع ووضع قائمة رئيسية بالعقاقير الأساسية للدول العربية ، والصحة البيئية والصحة المهنية وضمان جودة الخدمات والمنتجات الصيدلية .

وتم الاتفاق على ان تعمل منظمة الصحة العالمية مع عدد من الشعب والمنظمات فى المواضيع ذات الصلة بالصحة ، مثل تعليم الصحة فى المدارس وصحة العمال ومخاطر البيئة والامداد بالمياه والمرافق الصحية وادارة النفايات . وتنظر كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الصحة العالمية فى الحالة الصحية فى الأراضى العربية المحتلة وتوحدان جهودهما فى هذا الصدد .

كما تم الاتفاق على أن تواصل منظمة الصحة العالمية القيام بدور نشط فى التعاون مع جامعة الدول العربية فى وضع الشكل النهائى للاقتراح المتعلق بخطة العمل العربية من أجل بقاء الطفل وحمايته ، والعناية بصحة الأطفال فى الوطن العربى ، الى جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، وتشمل مجالات الاهتمام المشترك : ارتفاع معدلات وفيات الأمهات فى بعض البلدان العربية ومشاكل اساءة استعمال المخدرات والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها .

كما ستواصل منظمة الصحة العالمية تعزيز التقدم فى تعريب تعليم الطب والبرنامج العربى الاقليمى وتوحيد المصطلحات الطبية باللغة العربية .

وسيستمر التعاون الوثيق لرصد وتنفيذ الاستراتيجية العربية لتنمية الصحة وتعزيزها وتنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها فى الاستراتيجية العربية ، ولاسيما برامج الوقاية من الايدز ومكافحته ، والعقاقير الأساسية وخدمات نقل الدم والصحة المهنية والحماية من الاشعاع والصحة البيئية .

* * *

(٣) شئون العمل :

*** فى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣ ، تم تحديد المجالات التالية بوصفها أولويات التعاون :**

(أ) تبادل المعلومات والوثائق والمصطلحات .

(ب) استفادة منظمة العمل العربية ، من قواعد البيانات الموجودة لدى منظمة العمل الدولية ، المتعلقة بالمجالات العمالية ، وتبادل المعلومات بين المنظمتين فيما يتعلق بالخبراء .

(جـ) التعاون فى اصدار المنشورات وانتاج المواد التدريبية ، باللغة العربية أساسا ، وفى وضع مصطلحات عربية للعمل .

(د) تعزيز التعاون الاقليمى والاستفادة من الخبرات العالمية :

* زيادة الجهود المشتركة فى تطوير التعاون ، على الصعيد الاقليمى ، ولضمان توفير الخبرة العالمية لنشرها فى مختلف أرجاء المنطقة .

* بذل جهود شاملة منسقة فيما يتعلق بالادارة والقوى العاملة المعنية بالشؤون العمالية ، وبتعزيز العمالة والتدريب المهنى والسلامة والصحة المهنية ، (بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية) وبهجرة العمالة ، ووضع وتطبيق المعايير ، بما فى ذلك المعايير المتعلقة بحقوق الانسان المقررة للعمال .

* ينبغى لبرنامج الأمم المتحدة أن ينظر بعين التشجيع فى مسألة تمويل المشروعين الاقليميين فى ميدان العمالة وادارة الشؤون العمالية اللذين يمثلان اول عمل مشترك بين منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية .

(هـ) العمل المشترك لصالح الفئات الضعيفة والأحوج الى الرعاية ، بالتعاون مع بقية المؤسسات المعنية فى منظومة الأمم المتحدة :

* لمعاونة الفئات الضعيفة ، وهى فئات الأطفال والمسنين والمعوقين .

* لتبادل المعلومات وتعيين احتياجات هذه الفئات .

* لوضع تدابير وقائية وعلاجية ، أو أى من هذين النوعين من التدابير .

* لتعزيز التدابير المتعلقة بالمساعدات اللازمة والمطلوبة لهذه الفئات .

* توفير الفرص المتساوية للمرأة فى مجال العمالة والاستفادة من التدريب وخدمات الرعاية .

(و) الاستثمار والموارد البشرية : بقيام تعاون أوثق بين صناديق الاستثمار العربية ومنظمة العمل الدولية لضمان ايلاء الاهتمام الكافى فى الوقت المناسب لما تخلفه قرارات الاستثمار فى القطاعين الاقتصادى والاجتماعى من آثار فى الموارد البشرية ولا سيما فيما يتعلق بالتدريب المهنى والادارة .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨ ، تم تحديد المجالات التالية** بوصفها ذات أولوية للتعاون بين منظمة العمل العربية وسائر الوكالات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية من جهة ، ومنظمة العمل الدولية من جهة ثانية :

- تيسير اطلاع منظمة العمل العربية على قواعد بيانات منظمة العمل الدولية فى ميادين العمل ، وتبادل المعلومات المتعلقة بالخبراء بين المنظمتين .

- التعاون فى انتاج المنشورات ومواد التدريب ، ولاسيما باللغة العربية ، وفى تنسيق المصطلحات العربية (مصطلحات العمل) .

- نشر المزيد من الوثائق والدوريات باللغة العربية مع قيام المنظمتين بعقد مشاورات منتظمة لتحديد المواضيع ذات الأهمية الخاصة للمنطقة العربية .

- تبادل أسماء الخبراء العرب من مختلف التخصصات ، ممن يرجح أن يساعدوا فى تنفيذ مشاريع فى ميدانى العمل والتنمية الاجتماعية .

ولدى تنفيذ البرامج المشتركة يجب بذل جهود متضافرة من أجل زيادة تنمية وتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الاقليمى .

وبينما يجب انطباق هذا العمل على جميع المجالات ، بشكل عام ، ينبغى توجيه جهود مكثفة متضافرة نحو زيادة العمالة ، وهجرة العمالة ، ولاسيما فيما يتعلق بالعمالة

الأجنبية فى المنطقة العربية ، والمسائل المتصلة بالجيل الثانى من العمال العرب المهاجرين ، بالتدريب والتأهيل المهنيين والسلامة والصحة المهنية .

وبالنظر الى أهمية " المركز العربى الاقليمى لادارة العمل " ولما حققه من نجاحات منذ انشائه فى كانون الثانى / يناير ١٩٨٧ ، اتفق على بذل جهود مكثفة مع الاطراف المعنية لمد أجل المشروع ثلاث سنوات أخرى اعتبارا من حزيران / يونيو ١٩٨٩ .

كما اتفق على مواصلة مشاورات فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالعمالة وايجاد فرص العمل فى المنطقة العربية ، وبإمكانية الاستفادة من برنامج العمالة العالمى .

وينبغى تبادل المعلومات ومضاعفة الجهود لمساعدة الفئات الضعيفة وهم الشباب والمسنون والمعوقون ، وتحقيقا لهذه الغاية ، يتعين وضع وتنفيذ برنامج للأنشطة فى هذا الصدد . كما يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز تكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة فى العمل ، وضمان استفادتها من خدمات التدريب والرعاية .

وبالنظر الى النتائج التى خلصت اليها الحلقة الدراسية عن " تنمية الموارد البشرية " التى عقدت فى الكويت فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٧ ، اتفق على ان تعمل المنظمتان بصورة مشتركة ، بالتعاون مع الوكالات والصناديق الائتمانية العربية المعنية على ضمان ايلاء الاهتمام الكافى المناسب من حيث التوقيت لتنمية الموارد البشرية ، ولاسيما انتهاج أساليب ادارية أفضل ، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، والأخذ بأساليب التكنولوجيا المتقدمة .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨** ، تمت الاحاطة علما بانه فى اطار اتفاق التعاون والتنسيق الموقع فى عمان فى آذار / مارس ١٩٧٧ والمحضر الموقع فى تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٦ بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) ومنظمة العمل العربية ، فإن الطرفين اتفقا على تنفيذ برنامج متبادل يشمل الهجرة ، والسفر مع احتمال العودة ، وانشاء قاعدة للبيانات الاحصائية ، وتوفير التدريب المهنى والتصنيف والتوثيق فى المجال المهنى ، والبيلوغرافيا ، واسفر الاتفاق عن اجراء ثلاث دراسات مشتركة تشمل التدريب المهنى ، وينتظر اجراء المزيد من الدراسات المشتركة .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠ ، تحددت المجالات الآتية بوصفها** مجالات أولوية فى التعاون بين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية :

- تبادل المعلومات والمواد التدريبية ، ولاسيما باللغة العربية والتوسع فى نشر الوثائق عن الحلقات الدراسية باللغة العربية .
- التنسيق فى تنفيذ المشاريع المشتركة فى الميادين التالية : تشجيع العمالة ، الهجرة الدولية ، التدريب والتأهيل المهنيين ، الصحة والسلامة المهنية .
- متابعة المواضيع ذات الصلة بالعمالة وتهيئة فرص عمل جديدة فى المنطقة العربية ودراسة جدوى برنامج العمالة الدولى .

وفى الاجتماع المشترك عام ١٩٩٠ أكدت كل من منظمة العمل العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا مواصلة تعاونهما فى الميادين التالية : الهجرة ، والعمالة وتخطيط القوى العاملة ، وقاعدة البيانات الاحصائية ، وتطوير الاحصاءات الاجتماعية ، والتعزيز التقنى للوحدات الادارية المعنية بالقوى العاملة فى البلدان العربية ، والتدريب المهنى ، والوثائق والبيئة .

* **وأكد الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣ ، على ان يتضمن البرنامج** المشترك بين مكتب العمل الدولى وجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية الجوانب **الآتية** :

- تصميم احتياجات جمع البيانات ونظم المعلومات .
- دراسة منهجية للتخطيط من أجل تنمية الموارد البشرية .
- تحقيق التكامل بين التخطيط فيما يتعلق بالموارد البشرية والتخطيط الانمائى ودراسة امكانية ذلك .
- توفير الدعم اللازم لتصميم سياسات العمالة والهجرة والحماية المهنية .
- تنمية الدعم الملائم للادارة العمالية وبرامج تثقيف العمال .
- تدعيم ترجمة الدراسات والوثائق المنهجية الهامة الى اللغة العربية بصفة رئيسية .

وفيما يتعلق بمحتويات البرنامج ، فقد تضمن الانشطة **الآتية** :

- دراسة هيكل وعناصر القوى العاملة وفعالية سوق العمل فى ضوء الظروف المتغيرة وفى اطار النظام الاقتصادى الجديد .
- تحليل تدفق الهجرة وامكانية التنقل فى أسواق العمل ضمن اطار سوق العمل العربى الأوسع نطاقا .
- تقييم مجددات ونتائج مشاركة الاناث فى القوى العاملة .
- دراسة دور ومركز المرأة بغية القضاء على العقبات التى تعترض سبل المشاركة الكاملة للمرأة وادماجها فى عملية التنمية .
- بحث سبل ووسائل القضاء على عمل الطفل .
- الوقوف على مشاكل العمل والبطالة وقضاياهما واحتمالاتهما .
- تقصى الآثار المترتبة على برامج التكييف الهيكلى بالنسبة للسكان مع التركيز بصفة خاصة على الجماعات المحرومة .
- دراسة هيكل وعناصر القطاع غير الرسمى (غير المنظم) ومساهمته فى الاقتصاد الوطنى .
- تصميم وتنفيذ مشروع مناسب للتعاون التقنى فى شتى المجالات ولاسيما فيما يتعلق بالعمال وأصحاب العمل الفلسطينيين .
- توفير الدعم المستمر للبرنامج العربى الاقليمى لادارة العمل فى مرحلته التنفيذية الجديدة وغيره من المؤسسات والبرامج .

وفيما يتعلق بتنفيذ سياسة المشاركة النشطة فإن من الأهمية بمكان اجراء مشاورات وحوار وثيق بين الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية فى المنطقة العربية وجامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة ولاسيما منظمة العمل العربية وغيرها من المنظمات الاقليمية مثل الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية .

ويتطلع مكتب العمل الدولى الى التعاون بشأن تشجيع النهوض بالديمقراطية ومكافحة الفقر وتشجيع حماية العمال مع جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة ولاسيما منظمة العمل العربية وفقا للسياسة الجديدة (سياسة المشاركة النشطة) .

وبغية تعزيز الصلات بين مكتب العمل الدولى وجامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة ، فضلا على بلدان المنطقة فإنه ينبغى بذل الجهود لضمان توسيع نطاق الاستغلال الكامل لبرامج ومشاريع مكتب العمل الدولى المختلفة المضطلع بها على الصعيدين القطرى والاقليمى والمشاركة فيها .

وفيما يتعلق بالتعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا ومنظمة العمل العربية فى اطار مذكرة التفاهم الموقع عليها فى ٩ / ٤ / ١٩٨٦ فقد تم تأكيد تعزيز التعاون بينهما خلال العقد القادم فى المجالات الآتية :

(أ) هجرة وتنقل الأيدى العاملة وإعادة إدماج المهاجرين العائدين ..

(ب) دراسة أثر السكان على التخطيط .

(جـ) تطبيق الدعوة لاجتماعات خبراء حول " الاستراتيجية العربية للتشغيل " (التى اعتمدها مؤتمر العمل العربى عام ١٩٩٣) .

(د) المشاركة فى دراسة تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطينى .

(هـ) انشاء وحدات تنسيق ومعالجة تبادل ونقل المعلومات .

(و) الاضطلاع بأنشطة مشتركة فى مجالات الموارد البشرية وتطوير التدريب المهنى والتنمية الاجتماعية .

(ز) القيام بأنشطة مشتركة فى مشروع المسح الاقليمى للأسر فى اقليم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا .

(ح) التعاون فى مجال الاحصاءات .

(ط) عقد مؤتمرات حول احتياجات وقدرات المعوقين .

(ى) اجراء دراسات مشتركة حول الآثار المترتبة على الوحدة الأوروبية فى منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا .

(ك) دراسة حالة ومشاكل القوى العاملة فى قطاع الزراعة فى اقليم اللجنة .

(ل) بحث مسائل التحول الى القطاع الخاص .

(م) تحقيق لقاءات واجتماعات مشتركة لدراسة القوى العاملة فى مجالات التشريع العمالى والضمان الاجتماعى والصحة المهنية ودور المرأة العاملة .

* * *

(٤) اللاجئون :

* **فى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣** ، تم الاتفاق على تعزيز التعاون القائم بين جامعة الدول العربية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فى المجالات **الآتية** :

- استمرار التبادل الدورى للمعلومات والزيارات .
- تبادل الدعوات لحضور الاجتماعات التى تعقدها المنظمتان .
- بذل كل الجهود الضرورية لضمان نجاح الحلقة الدراسية المعنية بـ " المسئولية الانسانية الدولية لكافة اللاجئيين فى الوطن العربى " (سان ريمو ، ايطاليا ١٩٨٣) .
- مواصلة الجهود بهدف ابرام اتفاق للتعاون بين المنظمتين بشأن المسائل التى تحظى بالاهتمام المشترك .

وسلم الاجتماع بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هى مسئولية دولية ، وضرورة تقديم قدر أكبر من المساعدة الى وكالة الأمم المتحدة الانمائية وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) ، وأحيط الاجتماع علما مع التقدير بالنداء الموجه من المفوض العام لهذه الوكالة الى الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتقديم مساهمات كافية لتلبية الحاجات الملحة والعاجلة للوكالة . وأعربت جامعة الدول العربية عن أملها فى اتخاذ الخطوات الضرورية لتمكينها من الاشتراك فى اجتماعات اللجنة الاستشارية للوكالة المذكورة فى الشرق الادنى .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨** ، لاحظ المجتمعون اتفاق كل من جامعة الدول العربية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تنمية تعاونهما اساسا فى ميادين توفير الحماية الدولية للاجئين وطالبى اللجوء ، وعلى عقد اتصالات ومشاورات منتظمة متبادلة بشأن جميع المسائل ذات الاهمية المشتركة ، بما فيها تبادل المعلومات ، واجراء المشاورات وتبادل الوثائق .

وأعرب الاجتماع عن ارتياحه للتعاون الوثيق القائم بين جامعة الدول العربية والأونروا ، لما لهذا التعاون من أهمية خاصة حيث ان تقديم المساعدة الى اللاجئين

الفلسطينيين ، وخاصة فى ضوء الحالة المأساوية الراهنة ، يحظى باهتمام اقليمى ودولى بالغين . كما لاحظ الاجتماع تزايد المشاورات بين جامعة الدول العربية والاونروا خلال الفترة التى انقضت عقب آخر اجتماع فى عام ١٩٨٣ .

* **أشار الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣ ، الى أنه فى سياق الوعى العالمى** بالأثر الاجتماعى والاقتصادى والبيئى الناجم عن تحركات السكان تم تحديد مجالات عدة للتعاون . وان من المتوقع أن تتيح الاتصالات الأخرى للطرفين القيام بأنشطة ووضع آليات عملية مشتركة من أجل التعاون فى المستقبل ولاسيما فى ميدان الحماية الدولية للاجئين وطالبى اللجوء والأشخاص الذين يحتاجون الى الحماية الدولية .

* وقد نظرت كل من جامعة الدول العربية ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين فى عدة مسائل ، من **أهمها** :

(أ) ابرام اتفاق التعاون بينهما .

(ب) وضع الصيغة النهائية للاتفاقية العربية المتعلقة باللاجئين .

(جـ) تنظيم حلقة دراسية اقليمية للمنظمات غير الحكومية تعنى باللاجئين وطالبى اللجوء .

(د) متابعة المناقشة فى ميدان المساعدات التربوية المقدمة الى اللاجئين .

(هـ) تدعيم تعاون المفوضية مع المؤسسات المتخصصة فى جامعة الدول العربية فى ميادين الاهتمام المشترك .

وان تعكف كل من المفوضية وجامعة الدول العربية على استكشاف فرص جديدة لتبادل الخبرة القانونية ، والعمل على إثراء الدراسات وتنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية حول مشاكل الحماية فضلا على الحالة القانونية للاجئين وطالبى اللجوء والمشردين فى الوطن العربى .

* * *

(٥) اتقاء الكوارث والإغاثة فى حالات الطوارئ :

* **وافق الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣ ، على :**

- تعيين موظف فى الامانة العامة لجامعة الدول العربية كى يقيم اتصالا دائما بمكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة فى حالات الكوارث .
- تنظيم المكتب المشار اليه وجامعة الدول العربية لحلقة دراسية مشتركة بشأن التأهب للكوارث .
- توفير هذا المكتب للمساعدات من أجل البلدان الاعضاء فى الجامعة لمعاونتها فى وضع خطوط وطنية للتأهب للكوارث .

* **واحيط الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨ ، علما بالاتفاق الآتى :**

- مواصلة تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة فى حالات الكوارث وجامعة الدول العربية ووكالاتها ومجالسها المتخصصة المعنية ، ووجوب اتاحة مثل هذه الفرصة من خلال " العقد الدولى للحد من الكوارث الطبيعية " .
- عقد – فى اقرب وقت ممكن – الحلقة الدراسية المشتركة المتعلقة بالتأهب فى حالات الكوارث واتقائها فى البلدان العربية .
- استمرار المكتب المشار اليه فى تقديم المساعدة الى الدول الأعضاء فى الجامعة فيما يتعلق بوضع خطط وطنية لاتقاء الكوارث .
- قيام المكتب بمواصلة تزويد جامعة الدول العربية ووكالاتها ومجالسها المتخصصة المعنية بالمعلومات المتعلقة بالمساعدة الغوثية التى تقدمها الى دولها الاعضاء التى تدهمها الكوارث .
- تعزيز تبادل المعلومات والمشاركة فى الاجتماعات والحلقات الدراسية ذات الاهمية المشتركة .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠ ،** وافق المكتب المشار اليه على التعاون مع جامعة الدول العربية فى مجال تبادل المعلومات والاتصالات واجراء دراسة

استقصائية عن مدى احتمال وقوع كوارث فى الوطن العربى ، فى ضوء ظروف وأوضاع كل بلد ، وينبغى للدول العربية ، فى تلك الأثناء ، تزويد هذا المكتب بالمعلومات والبيانات اللازمة لانجاز هذه الدراسة الاستقصائية ، وتقديم المساعدة الى الدول العربية لوضع خطط وطنية للاغاثة والاستجابة لحالات الكوارث عندما تقع ، الى جانب انشاء هيئات للاغاثة تكون متأهبة ومستعدة للعمل فى حالة وقوع كوارث ، ووضع برنامج تدريبى اقليمى للوطن العربى لتنمية القدرات وزيادة كفاءة العاملين الذين يقومون بمهام الاغاثة .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣** ، تم الاتفاق على ضرورة ايلاء المزيد من الاهتمام من الجانبين لنشر الوعى فيما بين الدول العربية بشأن قضية الكوارث والطوارئ وصلتها بالتنمية من خلال محافل عدة ، منها : اجتماعات جامعة الدول العربية والبرامج القطرية للأمم المتحدة والمساهمة فى خطط التنمية الوطنية وادماج جميع جوانب الأنشطة التى تتعلق بادارة ما قبل وما بعد حالات الكوارث والطوارئ ما بين توقع الآثار الخطرة والاستجابة الى الكارثة أوحالة الطوارئ حتى البدء بعملية الاصلاح والتعمير .

وينطوى ذلك على ادماج جميع الأنشطة المتصلة بالكوارث ضمن نهج متناسق وشامل من الصعيد المحلى حتى الصعيد الوطنى والاقليمى والدولى . ويكفل هذا النهج كفاءة استخدام الموارد (البشرية والمالية والمادية) ضمن اطار السياسات الملائمة لظروف المنطقة المعنية بالكارثة والطوارئ وكذلك الأهداف الانمائية الوطنية .

وتتمثل الأهداف الرئيسية لادارة الكوارث أوالطوراىً فيما يأتى :

- خفض الخسائر الممكنة وغيرها من الآثار السلبية الناجمة عن المخاطر المعروفة طبيعية كانت أو من صنع الانسان .
- ضمان تقديم المساعدة الفورية الملائمة الى ضحايا الكوارث عند الاقتضاء .
- تحقيق الانتعاش السريع والدائم عقب أى حالة للكوارث أوالطوارئ .

واتفق على ضرورة ايلاء المزيد من الاهتمام من كلا الجانبين ، الأمم المتحدة وجامعة

الدول العربية ، لنشر الوعى فيما بين الدول العربية بشأن قضية الكوارث و الطوارئ وصلتها بالتنمية من خلال محافل عدة ، منها مثلا : اجتماعات جامعة الدول العربية والبرامج القطرية للأمم المتحدة والمساهمة فى خطط التنمية الوطنية وكذلك تعزيز التأهب على الصعيدين الوطنى والاقليمى من خلال تدعيم و/ أو انشاء القدرات الوطنية والاقليمية فى هذا الميدان ، ولاسيما من خلال متابعة حلقات العمل الوطنية المتعلقة بقضايا ادارة حالات الكوارث و الطوارئ .

وفى ضوء الدروس المستفادة من الماضى ، اقترح أن تقوم جامعة الدول العربية بتعيين جهة تنسيق تتولى مهمة التنسيق متعدد القطاعات لكى تكون همزة وصل بين القطاعات المختلفة المعنية بمشاكل ادارة الكوارث أوالطوارئ .

واقترح استقصاء امكانية وضع نهج مشترك بين الوكالات لتحسين التعاون مع جامعة الدول العربية فى هذا الميدان ، ولسوف تتولى متابعة هذه القضية ادارة الشؤون الانسانية والموئل جنبا الى جنب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ، واليونيسيف ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الأغذية العالمى، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) .

واقترح ، أيضا ، استقصاء امكانيات اشراك المنظمة العربية للتنمية الادارية فى مجال التدريب على ادارة حالات الكوارث والطوارئ ، وسوف يتولى متابعة هذا الأمر كل من البرنامج الانمائى للأمم المتحدة وادارة الشؤون الانسانية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

* * *

(٦) رعاية الطفولة :

* أقر الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣ ، مقترحات للتعاون فى المستقبل بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فى مجال تنفيذ برامج مشتركة للأطفال العرب فى مختلف المجالات الثقافية ، وتدريب المعلمين والتعليم الخاص والعام ، والتعليم فى المرحلة السابقة للالتحاق بالمدارس .

* فى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨ ، أحيط المجتمعون علما بمجالات التعاون بين جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهى :

١ – دراسة استقصائية مشتركة لحالة الطفل العربى : وتتعاون اليونيسيف مع جامعة الدول العربية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان فى تنفيذ مشروع لاجراء هذه الدراسة فى عدد من البلدان العربية لدراسة حالة الأمهات والأطفال .

٢ – تقرير عن الحالة الاجتماعية فى الوطن العربى : وهو التقرير الذى يجرى اعداده من قبل جامعة الدول العربية ، وتساعد اليونيسيف فى اعداده عن طريق تقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بحالة الطفل فى مختلف البلدان العربية .

٣ – الاعلام والاتصال : اتفقت جامعة الدول العربية واليونيسيف على تبادل المعلومات والمواد المتاحة المتصلة بالطفولة والأمومة ، وكذلك على تبادل البرامج والمواد الاذاعية المسموعة والمرئية وغيرها من البرامج والمواد الاعلامية التى تعدها كل من المنظمتين.

٤ – أعربت اليونيسيف عن استعدادها لمساعدة المجلس العربى الأعلى لرعاية الطفولة بكل الأساليب الممكنة .

٥ – قيام اليونيسيف بتدريب موظفين مختارين من الأمانة العامة للجامعة فى مجالات تتصل ببقاء الطفل ونمائه ورعايته .

٦ – تعاون اليونيسيف مع الأمانة العامة للجامعة على نحو وثيق لحشد التأييد من الدول العربية الأعضاء لاعتماد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل .

٧ – تعاون اليونيسيف مع جامعة الدول العربية للعمل على الصعيدين القطرى والاقليمى على صياغة الأهداف المتصلة بالطفولة لعام ١٩٩٠ ، باعتبارها خطوة تسهم فى صياغة أهداف عقد الأمم المتحدة الرابع .

٨ – تقترح الامانة العامة للجامعة واليونيسيف القيام ، خلال عام ١٩٨٩ ، بتنفيذ سلسلة من الانشطة الرامية الى زيادة الوعى العام بمشاكل الطفل العربى واحتياجاته .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠** ، أكد الاجتماع على أنه ينبغى للأمانة العامة لجامعة الدول العربية واليونيسيف مواصلة تنفيذ البرامج التى تديرها اليونيسيف فى مجالات مثل الصحة والتعليم والامداد بالمياه النقية ، وكذلك بشأن أنشطة مشتركة مثل اتفاقية حقوق الطفل ونشر مبادئ تلك الاتفاقية ومؤتمر القمة العالمى من أجل الطفل ، والاعلان وخطة العمل الصادرين عنه . وينبغى كذلك تكريس الاهتمام لتعليم الطفل العربى وصحته وحماية البيئة بالنسبة له ، وحمايته فى ظروف الشدة والخطر وتشجيع اتجاه حب السلم لديه .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣** ، تم الاتفاق على أن جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) سيركزان فى اطار " خطة الدول العربية لبقاء الطفل وحمايته ونمائه " على تحقيق أهداف العقد المحددة فى الخطة ، وأن يتركز التعاون فى الفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٥ على تحقيق أهداف محددة بحلول عام ١٩٩٥ ، وستعطى جامعة الدول العربية واليونيسيف أولوية خاصة لدعم اعداد خطط العمل الوطنية وتقدير تكاليفها وتمويلها وتنفيذها عند اللزوم .

وسيشمل التعاون وضع استراتيجية وطنية واقليمية لبلوغ الأهداف ، مع ايلاء اهتمام خاص لـ :

– ضمان حصول ٧٥٪ من جميع الحوامل على جرعتين على الأقل من ذوفان الكزاز وحصول ٥٠ ٪ من جميع الفتيات على خمس جرعات من اللقاح من أجل منع الكزاز الوليدى والتوجه صوب القضاء على الكزاز الوليدى .

– تخفيض معدلات الوفيات الناتجة عن مرض الحصبة بنسبة ٩٥ ٪ وتخفيض حالات الاصابة بالحصبة بنسبة ٩٠٪ .

- القضاء على التهاب النخاع الشوكى والسنجابى فى بلدان مختارة .

- بلوغ معدل استعمال العلاج بأملاح الاماهة الفموية نسبة ٨٠٪ .

- وقف التوزيع المجانى لبدائل اللبن الثديى فى المنطقة بحلول عام ١٩٩٣ ، وتسمية جميع المستشفيات الكبرى بوصفها " مستشفيات ملائمة للأطفال " بحلول عام ١٩٩٥ ، بهدف ضمان تحقيق مبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال فى جميع البلدان .

- تعميم تزويد ملح الطعام باليود لمنع التخلف العقلى والعجز البدنى الناشئين عن نقص هذا المغذى الدقيق الهام ، والقضاء الفعلى على الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود.

- تخفيض الفوارق بين الجنسين عند الالتحاق بالمدارس (التعليم الابتدائى) بنسبة الثلث (مع التركيز على زيادة التحاق الاناث ومعدلات اكمالهن الدراسة وتخفيض حالات تركهن الدراسة) .

- التصديق الشامل على اتفاقية حقوق الطفل .

- زيادة سبل الوصول الى مصادر مياه الشرب المأمونة بنسبة الثلث ، والوسائل الصحية اللازمة لتصريف فضلات الانسان بنسبة ١٠ ٪ .

وستعطى جامعة الدول العربية واليونيسيف أولوية خاصة لدعم اعداد خطط العمل الوطنية ، وتقدير تكاليفها وتمويلها وتنفيذها ورصدها عند اللزوم .

وسيشمل التعاون تقديم الدعم لوضع استراتيجية وطنية واقليمية لبلوغ الأهداف مع ايلاء اهتمام خاص بـ :

(أ) الأهداف التى تستلزم قيام تعاون مشترك بين الأقطار من قبيل اقامة مناطق إقليمية خالية من مرض شلل الأطفال .

(ب) البلدان الأكثر حرمانا .

(جـ) البلدان التى يحدث فيها تحسين حالة شريحة الأطفال الكبرى من السكان أثرا كبيرا على المعدلات الكلية لتحقيق أهداف الأمة العربية (مثل مصر والمغرب والسودان واليمن) .

وستنشر عما قريب احدى وثائق اليونيسيف عن الاستراتيجيات الخاصة بتعليم الاناث أعدها فريق استشارى اقليمى .

وبغية تنشيط تبادل المعلومات واقامة الشبكات ، ستتعاون اليونيسيف مع جامعة الدول العربية والمجلس العربى للطفولة والتنمية لوضع قاعدة بيانات حول أهداف العقد وسيشمل هذا النشاط الاستخدام المشترك لقاعدة البيانات الاقليمية التابعة لليونيسيف المسماة (DEEDS) وتقييم امكانية توسيع نطاق المرحلة الثانية من خطة الدول العربية لرعاية الطفل وحمايته ونمائه لتشمل قطاع التعليم والتجهيز الالكترونى للمعلومات واقامة الشبكات عن طريق " شبكة الطفل CHILD NEI " مثلا ، ووضع مؤشرات لتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف ، وستنتج اليونيسيف مجموعات مواضيعية عن الشواغل ذات الأولوية لخطة الدول العربية .

وستسند تعبئة الشبكات - الشبكات الاقليمية للمهنيين والمؤسسات والمنظمات - والاشتراك المشترك فى الاجتماعات التقنية ، الى الأنشطة الجارية الداعمة لتحقيق الأهداف .

وستكون المنظمات غير الحكومية الوطنية والاقليمية على السواء هى الشريك الثالث والهام جدا فى التعاون الثلاثى على تنفيذ خطة الدول العربية وسيعقد محفل للمنظمات غير الحكومية فى عمان فى كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣ بالتعاون مع جامعة الدول العربية لوضع خطة عمل للترويج لاتفاقية حقوق الطفل فى سائر المنطقة ، أما التعاون لتوعية الشباب بمسائل البيئة فهو قائم بالفعل مع المنظمة العربية للكشافة .

وستواصل اليونيسيف واتحاد اذاعات الدول العربية التعاون حديث العهد الرامى الى تعبئة وسائط الاعلام فى خدمة حقوق الطفل ورفاهه ونمائه ، وتحسين نوعية التعليم التلفزيونى ، وتدريب المنتجين والمديرين والكتاب .

وسيولى اهتمام متزايد للأطفال الذين يعيشون ظروفا صعبة ، مع الاهتمام بوجه خاص بالتوسط لصالح الأطفال فى حالات النزاع ، وتوفير الحماية لهم .

* * *

(٧) السكان :

* **أوصى الاجتماع المشترك عام ١٩٨٣** بأن يواصل صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية دعم المشروع القائم فعلا لانشاء وحدة للبحوث والتدريب فى المجال السكانى داخل ادارة الشؤون الاجتماعية فى جامعة الدول العربية ، ودعم المشروع المتعلق بالإعلام السكانى والتربية السكانية من خلال اتحاد اذاعات الدول العربية ووجوب الاستمرار فى برامجه التدريبية ، ونقل خبرات صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية الى المنظمات العربية عن طريق توفير المساعدات التقنية للبلدان النامية فيما يتعلق بجميع الأنشطة السكانية ، وينبغى للصندوق أن يقدم بوجه خاص دعما للبرامج الموضوعة من أجل المرأة ، وصحة الأم والطفل ، وتنظيم الأسرة .

* **وأحيط الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨** ، علما مع التقدير بالتنفيذ المرضى للمشروع المعنون " تقديم المساعدة الى وحدة البحث والتدريب فى المجال السكانى " الذى موله صندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفذه ادارة التعاون التقنى لأغراض التنمية داخل إطار الأمانة العامة للامم المتحدة . كما اتفق على ان تقوم الجامعة باتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين هذه الادارة من تنفيذ المشروع وفقا لبرنامج عملها وأهدافها .

ورحب الاجتماع باقرار المرحلة الأولى من المشروع المعنون " المشروع العربى القومى لتنمية الطفولة " وسيتم فى اطار هذا المشروع اجراء دراسة استقصائية لأوجه التباين الاجتماعى والاقتصادى فى وفيات الرضع والأطفال فى ستة بلدان عربية ، فى المرحلة الأولى ، ثم فى ثمانية بلدان عربية فى المرحة الثانية .

* **وأحيط الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠** ، علما بأن وحدة البحث والتدريب فى المجال السكانى تعنى بعدد من الأنشطة البحثية ، وعقد لقاءات فكرية عن القضايا السكانية وانشاء قاعدة بيانات سكانية حديثة وفقا للمعايير الدولية . وينظم هذا النشاط اتفاق مبرم بين جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان النافذ حتى ١٩٩٢ ، كما ينظمه " المشروع العربى لتنمية الطفولة " الذى يعد دراسة استقصائية مصممة لتحديد الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والطبية للوفيات بين الرضع والأطفال .

ودعا الاجتماع المؤسسات المشاركة فى تنفيذ هذا المشروع الى الابقاء على دعمها للمشروع فيما يوسع نطاقه ليشمل بلدان الوطن العربى كافة .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣** ، تم التأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة ، والى مواصلة النجاحات التى تحققت بالفعل وتعزيزها حيث سبق أن أنشئت فى عام ١٩٨٢ بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ، وحدة للبحوث السكانية فى اطار جامعة الدول العربية ، وفى عام ١٩٩٢ بدأت المرحلة الثانية من أنشطة وحدة البحوث السكانية المقرر انتهاؤها فى نهاية عام ١٩٩٦ . وتضطلع الوحدة بتحليل متعمق لناتج خطة الدول العربية لرعاية الطفل وحمايته ونمائه ، وهى مشروع مشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية يعنى بصحة الأمهات والأطفال . ، كما تجرى سلسلة من الدراسات عن الهجرة العربية بالاضافة الى قياس اشتراك المرأة فى الأنشطة الاقتصادية ، وتنشغل وحدة البحوث السكانية بثلاث مسائل تتطلب مزيدا من التعاون من الأمم المتحدة ، وهى :

(أ) توسيع نطاق أنشطة خطة الدول العربية لرعاية الطفل وحمايته ونمائه بحيث تشمل التعليم بوصفه أحد المتغيرات الأساسية فى نماء الطفل العربى ، وهذا التوسيع سيمكن الخطة من التفكير على نحو أوفى بالجوانب المختلفة للصحة بحيث تتعدى قياس الأبعاد المادية للحصول على معلومات عن الجوانب الانمائية . علاوة على ذلك سيتيح لها هذا التوسع امكانية انتاج البيانات الضرورية اللازمة لتقييم المؤشرات المقترحة والقائمة لرصد الأهداف الملحة التى حددتها " خطة العمل لبقاء الطفل وحمايته ونمائه فى التسعينات " ، التى أقرها مؤتمر القمة العالمى من أجل الطفل ، وذلك على نحو منسق وواع وموحد ، وتأسيسا على ذلك تحتاج الخطة الى تقوية والى توسيع نطاق أنشطتها وتمديد فترة بقائها .

(ب) حماية الوضع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والانسانى للمهاجرين العرب فى البلدان المضيفة .

(جـ) آثار سياسات برامج التكيف الهيكلى على الأوضاع السكانية فى البلدان العربية .

(د) مواصلة جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان التعاون فى مجال البحوث السكانية وزيادة تعزيزه ، ونشر النتائج على نطاق أوسع بهدف إرهاف وزيادة وعى مخططى وصانعى السياسة بأهمية المسائل السكانية فى اطار التخطيط الانمائى الوطنى فى الميدانين الاجتماعى والاقتصادى ، وبصورة أكثر تحديدا ستوزع البيانات المحصلة من خطة العمل ، وتستخدم من أجل تحسين رفاه الأطفال والنساء ، وهذا سيفضى بدوره الى تخفيض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأمهات فضلا عن تحسين المعلومات والخدمات فى قطاع صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة .

ويتصل هذا التعاون بكل من صندوق الأمم المتحدة للسكان ، وادارة خدمات الدعم ، والادارة من أجل التنمية ، واليونيسيف ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، واليونسكو ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والأمانة العامة للشؤون الاجتماعية فى جامعة الدول العربية ، وبرنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية .

* * *

(٨) المستوطنات البشرية (الموئل) :

* **أحيط الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣ ،** علما بوجود مشروع اتفاق ، قيد البحث ، يتعلق بالتعاون بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وجامعة الدول العربية وأوصى بما يأتى :

(أ) أن يتخذ مجلس وزراء الاسكان العرب الاجراءات المناسبة المتعلقة بمساهماته فى السنة الدولية لايواء المشردين عام ١٩٨٧ .

(ب) ضرورة ايلاء جامعة الدول العربية النظر فى تقديم المساعدة الى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) للوفاء بمصروفات تشغيل مكتبه الاعلامى فى عمان بالأردن .

(جـ) ينبغى لجميع البلدان الأعضاء فى جامعة الدول العربية أن تقدم مساهمات سنوية لبرنامج الموئل التابع للأمم المتحدة ولمؤسسة المستوطنات البشرية .

* **دعا الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨ ،** الى استمرار مشاركة الأمانة العامة للجامعة فى الاجتماعات التى يعقدها المركز المذكور ، وتزويدها بالاحصاءات والدراسات التى يعدها المركز فى ميدان المستوطنات البشرية ، وتشجيع قيام المركز بدور اكثر فعالية فى قطاع الاسكان والتشييد فى الأراضى العربية المحتلة .

* **وأوصى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠ ،** بأن يتعاون المركز المشار اليه مع جامعة الدول العربية فيما يأتى :

(أ) عقد مؤتمر اقليمى للدول العربية لدراسة طبيعة تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق باستراتيجيات المأوى الوطنية ورصد الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ .

(ب) المساهمة فى الحلقات الدراسية التى ينظمها مجلس الوزراء العرب المسئولين عن الاسكان .

(جـ) وضع استبيانات للحصول على المعلومات والاحصاءات ذات الصلة بتطور قطاع الاسكان فى الدول العربية .

(د) الاستفادة من البرامج والدورات التدريبية التى ينظمها المركز ، وأوصى الاجتماع كذلك بأن يتبادل الجانبان المنشورات والدوريات الصادرة عنه ، وان يترجم المركز ، كما أمكن ذلك ، وثائقه ومنشوراته الى اللغة العربية .

* * *

(٩) المرأة :

* **اجرى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨ ،** مناقشة لبرامج جامعة الدول العربية المتعلقة بالنهوض بالمرأة ، كما قدم " المعهد الدولى للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة " برامج عمله المتصلة بالبحث والتدريب والاعلام بشأن المرأة والتنمية ، ومعلومات بشأن الحلقات الدراسية التدريبية التى عقدت فى عدد من البلدان العربية .

واتفق الجانبان ان يقوم المعهد المشار اليه بكتابة اقتراحات الى جامعة الدول العربية بشأن الاحصاءات والمؤشرات والبيانات المتعلقة بالمرأة والتنمية ، وكذلك مبادئ توجيهية وطنية لمشاركة المرأة فى التنمية الريفية . وقدم المعهد عرضا بزمالة قصيرة لخبير من جامعة الدول العربية ، وذلك لقضاء فترة فى المعهد للتعرف على أساليبه المنهجية بشأن المرأة والتنمية .

* **وأكد الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠ ،** على انه ينبغى لمنظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية القيام بما يأتى :

(أ) السعى نحو تنفيذ التوصيات المعتمدة من قبل المؤتمر المعنى بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية للتسعينات ، ومساهمة المرأة العربية فى التنمية (القاهرة ، ١٩٩٠) الذى عقده البرنامج الانمائى للامم المتحدة وشاركت فى رعايته الأمانة العامة للجامعة العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، بغية إدماج المرأة العربية فى عملية التنمية .

(ب) العمل على تنفيذ توصيات الحلقة الدراسية المعنية بالمرأة والتنمية المعقودة بالتعاون بين جامعة الدول العربية والبرنامج الانمائى للامم المتحدة .

(جـ) دعوة المنظمات العربية والدولية المعنية بعقد حلقة دراسية عن دور المرأة العربية فى تطوير الاقتصاد المنزلى والتثقيف الاجتماعى .

* **واستعرض الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣ ،** العوامل المؤثرة فى زيادة دور المرأة فى التنمية ، فضلا على تعزيز مركزها واتاحة تكافؤ الفرص أمامها للحصول

على التعليم والتدريب والائتمان وخدمات الارشاد الأخرى كمساهمة قيمة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة . علاوة على ذلك تتحمل الأسرة المسئولية الأساسية لرعاية الأطفال وتوفير الحماية لهم منذ طفولتهم الى بلوغهم ريعان الشباب ، وتعريف الأطفال على ثقافة وقيم وسلوك مجتمعهم يبدأ فى الأسرة .

وترى جامعة الدول العربية أن استراتيجية نيروبى للمرأة (عندما يؤخذ بها) تمثل اطار التعاون فى جميع أنحاء العالم ، ولذلك بذلت جامعة الدول العربية جهودا مثمرة لترويجها داخل نطاقها ، مما أدى الى اعتماد استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتنفيذها ومتابعتها .

وبالاضافة الى ذلك ، تعمل جامعة الدول العربية بصورة نشطة حاليا فى الاعداد لـ ١٩٩٤ " سنة الأسرة " فضلا عن اتفاقية حقوق الأسرة التى من المقرر أن يعتمدها المؤتمر العالمى المعنى بحقوق الأسرة فى عام ١٩٩٤ .

كما أن جامعة الدول العربية نشطة فى التحضير لاشتراكها فى المؤتمر العالمى المعنى بالمرأة (بكين ١٩٩٥) الذى سيركز على منجزات المرأة فى اطار المساواة والتنمية والسلم .

والتعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة فى مجال تنمية المرأة يخص مركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشئون الانسانية ، وادارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، واليونيسيف ، وصندوق التنمية الزراعية ، وصندوق الأمم المتحدة الانمائى للمرأة .



■■ رابعا : التعاون الثقافى والتربوى والإعلامى والاتصال

ا - التربية والثقافة والعلوم .

٢ - الملكية الفكرية .

٣ - الاعلام والاتصال .

استحوذ هـذا المجـال على اهتمـام مبكر من التعاون المشترك بين منظومة الأمـم المتحـدة وجـامعة الـدول العـربية ومنظمـاتها المتخصصة حيث شمل الجوانب الآتية :

(ا) التربية والثقافة والعلوم :

* **أقر الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣ ،** المقترحات الآتية للتعاون مع منظومة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم / اليونسكو :

– اقامة مشاريع مشتركة لزيادة المعرفة والتفهم فيما يتعلق بالحضارة العربية الاسلامية وقيمها وانجازاتها فى الماضى والحاضر .

– اعداد دراسة جدوى مشتركة لتعزيز الصناعات المرتبطة بالثقافة والتربية فى الوطن العربى لضمان الاكتفاء الذاتى العربى فى هذا المجال .

– الاضطلاع بجهود مشتركة للحفاظ على المواقع التاريخية العربية والاسلامية فى الوطن العربى ، والحفاظ على المخطوطات العربية .

- زيادة اشتراك اليونسكو فى مشاريع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المتعلقة بمحو الأمية وتعليم الكبار .
- القيام بدراسة مشتركة بشأن المسائل المتعلقة بالاتصال داخل الوطن العربى وبالبلدان الأخرى .
- إعداد دراسات مشتركة بشأن الشباب والثقافة والتنمية الاعلامية .
- المشاركة فى مشاريع رئيسية مثل البرامج المتعلقة بعالم المياه ، وعالم البحار ، والعلوم والتكنولوجيا الجديدة المتعلقة بالطاقة .
- الاشتراك فى الدراسات والمشاريع الرامية الى تعزيز تدريس العلوم والرياضيات .
- المساهمة فى انشاء بنوك للبيانات ، ولاسيما فى مجال الطاقة الشمسية .
- وضع برامج مشتركة للحفاظ على الهوية الثقافية العربية للشعب الفلسطينى ، وحماية التراث العربى فى القدس وسائر الاراضى العربية المحتلة .
- انشاء مشاريع مشتركة بشأن الابتكارات والشبكات التربوية .
- الاشتراك فى برامج لانشاء معاهد تدريبية وتربوية للمعوقين .

*** وفى الاجتماع المشترك عام ١٩٨٨ تم تحديد ميادين التعاون الآتية :**

☐ التعليم :

العمل على الصعيد الاقليمى على تنفيذ مشاريع رئيسية تشمل بالذات محو الأمية والتعليم التقنى والمهنى ، وتطوير التعليم العالى ، وادخال نظم المعلومات الالكترونية فى جميع مستويات التعليم ، واجراء دراسات جدوى مشتركة فى ميدان الصناعات التعليمية.

☐ العلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية : تنفيذ مشاريع رئيسية .

☐ قطاع العلوم الاجتماعية :

التعاون على الصعيد الاقليمى فى تطوير العلوم الاجتماعية بما فيها التخصصات الحديثة للدراسات الاجتماعية ، وتدريس حقوق الانسان ، واجراء دراسات عن المجتمع

العربى المعاصر .

□ **الثقافة :**

المشاريع الرئيسية فى هذا المجال تشمل التعاون فى الاضطلاع بالأنشطة المقرر تنفيذها داخل اطار " العقد العالمى للتنمية الثقافية " وحماية التراث الثقافى .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠ ،** : تم الاتفاق على :

(أ) عقد مؤتمر وزراى اقليمى بشأن التعليم (يناير / كانون الثانى ١٩٩١) .

(ب) تنظيم السنة الدولية لمحو الأمية .

(جـ) تنفيذ الاجراءات المتعلقة بتوصيات " المؤتمر العالمى المعنى بالتعليم للجميع " .

(د) الاضطلاع بانتاج برامج تعليمية باللغة العربية ، تعمل بالحاسب الالكتروني لتوزيعها على الدول العربية .

(هـ) اقامة دورة تدريبية لعدد من كبار الموظفين العرب الذين يعملون فى ميدان الأساليب التعليمية المتصلة بالتخطيط والادارة والانتاج .

(و) تبادل المعلومات بشأن البرامج والمواد السمعية والبصرية والمواد الاذاعية والمنشورات ذات الصلة بنواحى التعليم والعلوم الموجهة لافادة الأطفال والأمهات فى تحقيق حياة أفضل .

(ز) انشاء استديو تليفزيونى فى مقر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لانتاج البرامج التعليمية .

* وفى مجال العلوم أتفق الاجتماع المشترك فى عام ١٩٩٠ على :

(أ) تنشيط التعاون بين الدول العربية فى مجال التكنولوجيا الحيوية .

(ب) تطوير التعاون بين الدول العربية فى مجال حماية بيئة البحر الأبيض المتوسط .

(جـ) تعزيز التعاون بين الدول العربية في ميدان تجهيز المعلومات .

(د) تنظيم المؤتمر الثانى للوزراء العرب المسئولين عن البحث العلمى .

(هـ) ترجمة استراتيجية العلوم التى نشرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم باللغة العربية الى اللغة الانجليزية ، وذلك لنشرها على الصعيد العالمى .

(و) التدريب ونشر الوثائق العلمية فى ميدان عالم المياه .

وفى حقل الثقافة أتفق الاجتماع المشترك فى عام ١٩٩٠ على :

- تعزيز التعاون فى اطار " العقد العالمى للتنمية الثقافية " ، ولاسيما المشروع المسمى عربية ARABIA .

- توسيع استخدام ونشر " الخطة العالمية للثقافة العربية " التى نشرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بين الدول العربية .

- تنمية التعاون بين الدول العربية لحفظ تراث القدس الثقافى الاسلامى .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٣ ، تم تحديد بعض الأولويات للفترة المقبلة ، على النحو الآتى :**

(أ) المقترحات العامة :

١ - التركيز على الأولويات والبرامج التى حددتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واليونسكو كل على حدة .

٢ - مواصلة المشاورات الدورية بينهما من خلال الآليات الثابتة .

٣ - زيادة تطوير نهج العمل المنسق مع ما يقابله من أعمال المتابعة والتقييم .

٤ - تشجيع وزيادة التبادل الدورى للآراء والزيارات بين رؤساء وموظفى المنظمتين / المقار المعنية أو الممثلين الاقليميين / الوطنيين .

٥ - استطلاع امكانية تقديم الخدمات التقنية دون ان تتحمل المنظمتان المتعاونتان تكاليف كبيرة .

٦ - تعزيز التعاون بينهما عن طريق التنفيذ المشترك للمشاريع .

٧ – كفالة استخدام الخبرة العربية القائمة لتنفيذ الانشطة المشتركة فى المنطقة أو خارج تلك المنطقة .

٨ – التعاون من اجل تحقيق الأهداف التى اعتمدها المؤتمر العالمى المعنى بتوفير التعليم للجميع (جومتيين ، تايلاند ١٩٩٠) واهداف التعليم التى اعتمدت فى تونس فى نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٢ فى اطار خطة البلدان العربية لبقاء الطفل وحمايته ورعايته .

(ب) الأولويات للتعاون والتفاعل :

١ – سيظل تحسين فعالية التعليم الأساسى (محو الأمية) المرحلة اللاحقة لمحو الأمية (تعليم الكبار) والتعليم غير الرسمى يمثل مجالا ذا أولوية عليا للتعاون بين جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والجهاز الاقليمى العربى لمحو الأمية ، واليونسكو .

٢ – التعليم المهنى والتقنى عن طريق الأنشطة التدريبية .

٣ – النهوض بتعليم المرأة .

٤ – تقديم المساعدة الطارئة فى مجال التعليم وتوفير التعليم لفئات خاصة (تقديم الخدمات التقنية والاستشارية لتعليم اللاجئين النازحين) .

(جـ) العلوم والبيئة :

وتشمل الانشطة الهامة للتعاون فى المستقبل مايأتى :

١ – المتابعة المشتركة لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية فى المنطقة العربية .

٢ – تنفيذ الاستراتيجية العربية لسياسات العلم والتكنولوجيا ، بما فى ذلك :

(أ) تعزيز شبكات الحاسوب وبرامج الحاسوب الخفيف .

(ب) المساهمة فى حفظ التنوع البيولوجى والاستفادة منه (على سبيل المثال : المسائل المتصلة بالمياه ، برنامج الانسان والمحيط الحيوى ... الخ) .

(جـ) المشاركة فى الانشطة الرائدة الرئيسية التى تضطلع بها اليونسكو لتحديث التعليم والبرامج فى مجال الهندسة .

(د) ترجمة الأساسيات فى مجال التقدم العلمى الى اللغة العربية .

(د) الثقافة :

١ – توسيع نطاق التعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واليونسكو داخل نطاق العقد الدولى للتنمية الثقافية .

٢ – المشاركة فى برامج اليونسكو لحماية الثقافة التقليدية ، بما فى ذلك تسجيل حصر وتنشيط التقاليد والمهارات الثقافية .

٣ – التركيز على تشجيع القراءة ووضع الكتب .

(هـ) الاتصال وتبادل المعلومات فى هذا المجال :

١ – التدريب التخصصى فى مجال الاتصال .

٢ – تطوير وسائط الاتصال المجتمعية فى المناطق الريفية والمناطق المهمشة .

٣ – زيادة المشاركة فى شبكات المعلومات القائمة لليونسكو من أجل الحصول على المعلومات وتبادلها .

* * *

٢ - الملكية الفكرية :

* **فى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣** ، وافق المجتمعون على ضرورة تدعيم التعاون فى ميدان حماية حقوق النشر وتقويته ، لاسيما من خلال :

- عقد اجتماع على أعلى مستوى بين الموظفين المسئولين فى الجانبين .
- ابرام اتفاق عمل ينظم التعاون بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .
- زيادة المساعدة التقنية التى تقدمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الى البلدان العربية ، ولاسيما عن طريق تدريب الموظفين وتنظيم الادارات ذات الصلة ، وعقد الحلقات الدراسية ، ونشر دراسات باللغة العربية عن حقوق النشر .
- المساعدة فى تطوير وتحديث قوانين النشر وأنظمتها فى البلدان العربية .
- تشجيع الدول العربية على الانضمام الى " اتفاقية بيرن لحماية الأعمال الأدبية والفنية " .

* **ونظر الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨** ، فى جوانب التعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم و " المنظمة العالمية للملكية الفكرية " فى الحاضر وفى المستقبل ، ووافق على مايلى :

(أ) الاستمرار فى توفير فرص التدريب التى تهيئها المنظمة العالمية للملكية الفكرية للموظفين العرب فى ميدان حقوق الطبع والنشر وما يتصل بها من الحقوق ، وكذلك تدريب موظفى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى نفس الميدان .

(ب) مواصلة التعاون بين المنظمتين فى استكمال وتحديث التشريعات والهياكل الأساسية للمسائل المتعلقة بحقوق الطبع والنشر فى البلدان العربية .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠** ، وافق المجتمعون على تبادل الخبرات والتدريب فى حلقات العمل فى ميدان حقوق النشر .

كما أكدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية انها ستواصل تنظيمها ، على الصعيد الوطنى والاقليمى ودون الاقليمى ، لدورات تدريبية وحلقات دراسية وتدريبية منتظمة معنية بمختلف جوانب الملكية الفكرية ، وتدريب الخبراء الوطنيين والاستفادة منهم على أوسع نطاق فى أنشطة المساعدة التقنية والتعاون فى مجال التنمية فى المنطقة العربية .

وستقوم هذه المنظمة بانشاء " وحدة الاعلام وتوثيق المعلومات والوثائق المتعلقة بالبراءات " ضمن اتحاد مجلس البحوث العلمية العربية ، وبتقديم المساعدة فى ترجمة التصنيف الدولى لبراءات الاختراع الى اللغة العربية ، واعداد مقترحات بشأن اقامة تعاون تقنى فى مجال الملكية الصناعية .

* * *

(٣) الاعلام والاتصال :

* **وافق الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣ ، على التدابير الآتية فيما يتعلق** بالتعاون بين ادارة شؤون الاعلام بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية :

(أ) مواصلة الاتصالات والاجتماعات الدورية المتكررة بين الجانبين ، لاسيما على مستوى القيادات فى مقر كل من المنظمتين وفى الميدان .

(ب) تقوية الخدمات اللاسلكية والمرئية التى تقدمها الأمم المتحدة باللغة العربية ، وذلك بالتشاور مع اتحاد إذاعات الدول العربية ، ولضمان تلبية البرامج للاحتياجات الفعلية .

(جـ) اعادة تقييم برامج الاذاعة اللاسلكية الموجهة الى المنطقة العربية على الموجات القصيرة وتعديلها وفقا للتغذية المرتدة فيما يتعلق باستخدامها .

(د) بث برنامج المجلة التلفزيونية الأسبوعية الذى تعده الأمم المتحدة باللغة العربية بالتوابع الاصطناعية الى مختلف البلدان العربية ، ومساعدة جامعة الدول العربية لهيئات التليفزيون الوطنية فى دولها الأعضاء ، ولاسيما فى ضوء الآثار المتعلقة بتكاليف الاتصال بالأرض فى عمليات البث هذه .

(هـ) تعزيز الطرفين لتغطية الأحداث التى تحظى باهتمام مشترك ، ولاسيما عندما يوجه الأمين العام للامم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية رسائل خاصة (فى يوم التضامن مع الشعب الفلسطينى ، ويوم ناميبيا ، ويوم البيئة ، ويوم حقوق الانسان) .

(و) تبادل المعلومات بين مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة ومكاتب جامعة الدول العربية لتعزيز قوائم المراسلات البريدية لدى كل من الجانبين ، وتبادل وجهات النظر بشأن تعاونهما على أساس منتظم .

(ز) توجيه الدعوات الى المزيد من المسئولين فى الأمم المتحدة لحضور الحلقات الدراسية الموضوعة تحت رعاية جامعة الدول العربية .

(ح) دعوة الأجهزة الفرعية المعنية بوسائط الاتصال فى جامعة الدول العربية للاشتراك فى الاجتماعات التى تعقدها الأمم المتحدة لوسائط الاتصال ، وإجراء مشاورات مع هذه الأجهزة بشأن الاشتراك فى مثل هذه الاجتماعات .

(ط) تمتين التعاون فى مجال الاعلام المتعلق بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، بما فى ذلك أنشطة اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

(ى) استطلاع امكانية الاشتراك فى عقد حلقة تدريبية للمحررين الاقتصاديين بشأن مواضيع مثل الاعلام الانمائى .

(ك) إنتاج المزيد من منشورات الأمم المتحدة عن المسائل التى تهم الدول العربية ، عند توفر التمويل اللازم .

(ل) قيام ادارة شؤون الاعلام التابعة للأمم المتحدة ، فى اطار مواردها المحدودة بتدعيم مركز الاعلام التابع للأمم المتحدة فى تونس ، لتمكينه من القيام بدور حلقة الوصل الفعالة ، ومن التعاون على نحو أوثق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات الأخرى ذات الصلة المعنية بوسائل الاتصال ، مثل اتحاد إذاعات الدول العربية ومجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز .

وارتأى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣ أيضا ، انه ينبغى تنظيم ندوة لممثلى الوسائط العربية للاتصال الجماهيرى تتعلق بدور الاعلام فى مجال التنمية ، على ان تقوم بتنظيمها ادارة شؤون الاعلام التابعة للأمم المتحدة والادارة العامة للاعلام بجامعة الدول العربية ، فضلا عن برنامج الأمم المتحدة الانمائى والوكالات المتخصصة العربية المعنية مباشرة .

* **ووافق الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨** ، على تكثيف التعاون بين الادارة العامة لشؤون الاعلام بجامعة الدول العربية من خلال البعثات الدائمة العاملة فى نيويورك وجنيف وفيينا ، وادارة شؤون الاعلام التابعة للأمم المتحدة ، فى عرض أنشطة الجامعة عن طريق : المنشورات الدورية للأمم المتحدة ووقائع الأمم المتحدة والرسالة الاخبارية الاسبوعية للأمم المتحدة ، وبرامج الأمم المتحدة الاذاعية والتلفزيونية ، والمعارض التى تنظمها الأمم المتحدة والفعاليات المنظمة فى مناسبات خاصة . وتوفير المعلومات اللازمة للدورات التدريبية ، وعقد اجتماع مشترك لموظفى شؤون الاعلام فى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، ومواصلة التعاون مع بعثات تقصى الحقائق التى توفرها ادارة شؤون الاعلام التابعة للأمم المتحدة الى الشرق الأوسط فيما يتعلق بقضية فلسطين .

□ □ □

■■ خامسا : المسألة الفلسطينية

حظيت احتياجات الشعب العربى الفلسطيني باهتمام سائر الاجتماعات التى عقدت فى اطار التعاون الدولى العربى ، وصدرت بشأن هذه الاحتياجات عدة مقررات وتوصيات فى مجالات مختلفة .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٣** ، وفى مجال " النقل البحرى " تم الاتفاق على صياغة أساليب تكفل استفادة الشعب الفلسطينى من المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية والتدريبية المقدمة من " المنظمة الدولية للملاحة البحرية " بما فى ذلك السبل المناسبة للحصول على التسهيلات اللازمة للتدريب والتمويل اللازمين ، فضلا على الفرص المناسبة لتشغيل العاملين الفلسطينيين بعد تدريبهم .

وفى مجال التعاون مع اليونسكو تقرر فى الاجتماع المشترك عام ١٩٨٣ أن يتم وضع برامج مشتركة للحفاظ على الهوية الثقافية العربية للشعب الفلسطينى وحماية التراث العربى فى القدس وسائر الأراضى العربية المحتلة .

وسلم الاجتماع المشترك عام ١٩٨٣ " بان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هى مسئولية دولية ، وأن من الضرورى تقديم أكبر قدر من المساعدات الى وكالة الاونروا والى البلدان المضيفة لتلبية احتياجات اللاجئين "

* **وأكد الاجتماع المشترك ، عام ١٩٨٨** ، على أن امكانية قيام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بأداء أفضل فيما يتعلق ببرنامجها للتعاون التقنى من أجل الشعب الفلسطينى ، تتطلب توفير حرية الوصول الكامل الى الأراضى المحتلة لخبراء اليونيدو من أجل رصد المشاريع وتنميتها بشكل فعال .

وفى الاجتماع المشترك عام ١٩٨٨ تم الاتفاق أيضا على أن " تتعاون اليونيسيف مع وكالة الاونروا فى عدد من الأنشطة المتعلقة بصحة ورفاه الأطفال الفلسطينيين اللاجئين فى غزة والضفة الغربية ، وكذلك فى الجمهورية العربية السورية والأردن ، وسوف تتضمن المرحلة الجديدة من مشروع اليونيسيف امداد المناطق الريفية بالمياه .

وأكد الاجتماع المشترك عام ١٩٨٨ كذلك على أن " من الضرورى بذل جهود انمائية صادقة لصالح السكان العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى ، واعداد خطة انمائية ايجابية يمكن للمنظمات الدولية ، ومنها منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ان تقوم بدور هام فى تنفيذها ، ومن المسائل الهامة فى هذا السياق السماح لخبراء وفنيين من اليونيدو بزيارة الأراضى المحتلة من أجل رصد وتطوير مشاريع المساعدة التقنية بشكل فعال " .

* **وفى الاجتماع المشترك ، عام ١٩٩٠** ، تم الاتفاق على " تعزيز التعاون بين الاونكتاد وجامعة الدول العربية فيما يتعلق بتبادل الاحصاءات والتقارير وغيرها من المواد ذات الصلة بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة " .

وفى هذا الاجتماع أعربت جامعة الدول العربية عن أملها فى انشاء ادارات خاصة (فى الأمم المتحدة) لمساعدة الشعب الفلسطينى ، ورصد حالته ، والعمل على اعتماد برامج عاجلة لتحسين أوضاعه فى الأراضى المحتلة .

واعربت منظمة الصحة العالمية فى هذا الاجتماع عن اعتزامها ، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ، أن تكفل تمتع الشعب الفلسطينى بأفضل مستوى صحى ممكن ، باعتبار ذلك من حقوق الانسان الأساسية ، وان تعمل على تحسين الأوضاع الصحية

للشعب الفلسطينى فى الأراضى العربية المحتلة ، وأن توفر الحماية الصحية له ، وانها ستقوم بتكثيف جهودها الرامية الى تنفيذ برنامج تقديم المساعدة التقنية الخاصة لتحسين الأوضاع الصحية للشعب الفلسطينى فى الأراضى العربية المحتلة ، والسعى نحو تأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ ذلك البرنامج ، ودعم وتطوير الوحدة الصحية التنظيمية للشعب الفلسطينى التى أنشئت فى مقر منظمة الصحة العالمية ووضع خطة صحية شاملة لهذا الشعب بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية واتخاذ الخطوات والمبادرات اللازمة لتنفيذ قرارات منظمة الصحة العالمية بشأن الأوضاع الصحية للسكان العرب فى الأراضى العربية المحتلة بما فيها فلسطين .

* واتخذ الاجتماع المشترك عام ١٩٩٠ توصية تقضى بتطوير التعاون بين وكالات الانباء المتحدة المعنية وجامعة الدول العربية فى مجالات تعليم الفلسطينيين وهى :

(أ) توفير التعليم للطلاب فى الأراضى العربية المحتلة عن طريق استخدام البرامج التليفزيونية والاذاعية ، وذلك بسبب اغلاق المدارس والجامعات .

(ب) دراسة الصعوبات والمشاكل الناشئة عن استخدام الكتب المدرسية العربية فى مدارس الأراضى العربية وايجاد الحلول الملائمة لها .

كما قررت منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية أن تتعاونا فى تنفيذ العمل الذى بدأ بالفعل من أجل الهوية الثقافية للشعب الفلسطينى .

* **وفى الاجتماع الموسع ، عام ١٩٩٣ ،** تم التأكيد على أن القضية الفلسطينية تمثل لب النزاع العربى الاسرائيلى ، وتتصدر قائمة شواغل جامعة الدول العربية ، والجامعة تهيب بالمجتمع الدولى ، وبالدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن بوجه خاص، أن تطبق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بهدف تنفيذ القرارات التى تعبر عن الشرعية الدولية والتزام جميع الدول دون استثناء بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وهذا ما سيساعد على نجاح محادثات السلام الجارية حاليا وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ " الأرض مقابل السلام " والشرعية الدولية ، وصولا الى اقامة سلام عادل ودائم وشامل فى الشرق الأوسط .

ورأى الاجتماع أنه ينبغى دفع عجلة الجهود الدولية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذى يقضى بالانسحاب الكامل والفورى وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جنوب لبنان ، ورأى أن من شأن ذلك أن يسهم فى تعزيز جهود السلم الجارية .

وطلب الاجتماع زيادة المساعدة المقدمة الى الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة لأغراض التنمية الاقتصادية واعادة البناء وصياغة مزيد من المشاريع فى ضوء الدراسة التى سيضطلع بها الأونكتاد .

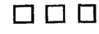
وفى اطار تعزيز التعاون بين جامعة الدول العربية ووكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) ، تم الاتفاق على :

(أ) استمرار الاتصالات على الأصعدة كافة بينهما .

(ب) العمل على كافة الأصعدة من أجل مزيد من تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات والتعاون بين موظفى التعليم والصحة التابعين للوكالة والوزارات والمصالح المختصة فى الحكومات المضيفة .

(جـ) متابعة فكرة حشد جهود مشتركة مع البلدان المانحة أو المتوقع أن تكون مانحة للحصول على المزيد من الدعم المالى اللازم لبرامج المساعدة التى تقدمها الأونروا لصالح اللاجئين الفلسطينيين .

ومن الجدير بالذكر أن معالجة المسألة الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى قد تناولتها مجالات التعاون فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، ووردت ضمنا فى سياق تلك البرامج أو فى النص عليها صراحة ، وأولتها أهمية متميزة فى هذا التعاون .



■ القسم الرابع ■

الاجتماعات القطاعية

- الاجتماع القطاعى بشأن التنمية الاجتماعية .
- الاجتماع القطاعى المعنى بحماية ورعاية وتنمية الطفل فى المنطقة العربية .

□ الاجتماع القطاعى بشأن التنمية الاجتماعية

(عمان ، الأردن ، ١٩ - ٢١ / ٨ / ١٩٨٥)

١ - عملا بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٣٩ / ٩ تم عقد الاجتماع النظامى بشأن التنمية الاجتماعية فى الوطن العربى فى عمان ، الاردن ، خلال الفترة من ١٩ حتى ٢١ أغسطس / آب ١٩٨٥ فى اطار التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة المعنية .

٢ - شارك من الجانب العربي : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ، واتحاد اذاعات الدول العربية ، والمنظمة العربية للعلوم الادارية ، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) .

٣- ومثل منظومة الأمم المتحدة مكتب المسائل السياسية الخاصة ، وادارة الشئون الدولية والاقتصادية والاجتماعية ، وادارة التعاون التقنى لاغراض التنمية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، وبرنامج الاغذية العالمى ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والأونروا ، وصندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية ، ومنظمة العمل الدولية ، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية ، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية .

٤ – تضمن جدول أعمال الاجتماع المسائل الآتية :

(أ) حجم ومستوى المساعدة التقنية التى تقدمها وكالات الأمم المتحدة فى المنطقة العربية فى ميدان التنمية الاجتماعية .

(ب) استعراض وتقييم الجهود السابقة المبذولة من الجانبين فى ميدان التنمية الاجتماعية .

(جـ) المساعدة من الأمم المتحدة لاصدار التقرير الاجتماعى العربى الموحد ، والتقارير القطاعية المماثلة .

(د) المساعدة المشتركة فى مجال الشباب ، بمناسبة " السنة الدولية للشباب " .

(هـ) مشاركة الأمم المتحدة فى المؤتمر العربى لسياسات الرعاية الاجتماعية حتى عام ٢٠٠٠ .

(و) المشاريع العربية المتعلقة بـ : التربية السكانية ، والتنمية ، ووسائل الاتصال ، ومحو الأمية ، وتشجيع التعليم التقنى ، والمؤسسات الاصلاحية .

(ز) انشاء مركز عربى للبحث والتدريب فى مجال التنمية الاجتماعية ، بالتعاون مع الأمم المتحدة .

٥ – الاستنتاجات والتوصيات :

أولا – المسائل ذات الطبيعة العامة :

بعد أن استعرض الاجتماع المفاهيم العامة بغية تحديد الاطار لمداولاته الفنية ، تمت الموافقة على الآتى :

(أ) لغرض أعمال الاجتماع ولتحقيق فهم أفضل لتقاريره سيؤخذ مفهوم التنمية الاجتماعية بمعناه الشمولى لا بوصفه نهجا قطاعيا فقط .

(ب) ينبغى أن تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأجهزة الأمم المتحدة الملائمة ، كل من جانبه ، بالبدء فى اجراء اتصالات أخرى باستخدام كل السبل المكنة ، بما فى ذلك المراسلات ، لضمان التبادل المثمر للآراء والخبرات بين المنظومتين فيما

يتعلق بالنهج والمفاهيم العامة والشاملة التى ستتبع فى دراسة القضايا الاجتماعية ووضع منظور مستقبلى للتقدم الاجتماعي والاقتصادى . ومن شأن هذه الاتصالات التمهيدية أن تمهد الطريق ، اذا ما اقتضت الحاجة ، لعقد اجتماع لفريق خبراء على مستوى رفيع من الكفاءة ، لمحاولة تحديد نهج ملائم لتخطيط التنمية الاجتماعية فى المستقبل .

(جـ) تعنى غالبية الوكالات والاجهزة داخل منظومة الأمم المتحدة ، بصورة أو بأخرى ، بالتنمية الاجتماعية ، ولمساعدة جامعة الدول العربية فى تأمين المتابعة الفعالة ، قد يكون من المفيد تعيين واحدة من المؤسسات أو وكالات منظومة الأمم المتحدة ، يمكن لجامعة الدول العربية الاتصال بها بشأن قضايا محددة ، وتكون مسئولة عن تسهيل التعاون فيما بين منظمات الأمم المتحدة المعنية . على ألا يخل تعيين مؤسسة الاتصال هذه بالاتفاقات الثنائية القائمة .

(د) ان قيود الموارد فى مجال التنمية الاجتماعية يجب أن تفهم ، فى سياق هذا التقرير ، بأنها تشمل الموارد المالية والتقنية والموارد من القوة العاملة ، وبالنسبة للقيود المالية فان من المهم أن تقوم هيئات التمويل الاقليمية ، وهيئات التمويل التابعة للأمم المتحدة معا ، بتعزيز اشتراكها فى مشاريع المنطقة العربية بصورة أكثر تنسيقا وتزامنا .

(هـ) وأكد الاجتماع فائدة وأهمية العمل المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية فى مجال بحوث التنمية الاجتماعية والتدريب ، وتبادل المعلومات والمطبوعات ، والمساعدة التقنية ، والاشتراك فى الاجتماعات التقنية التى ينظمها الجانبان ، معتبرا ان هذه الأنشطة المشتركة تؤدى الى زيادة التعاون والتفاهم ، وفى هذا الصدد لاحظ الاجتماع بارتياح الاهتمام الملموس الذى أعربت عنه المؤسسات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، خصوصا برنامج الأغذية العالمى ، الذى لم يشترك حتى الآن فى أى جهد مشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

ثانيا – " حجم ومستوى المساعدة التقنية التى تقدمها وكالات الأمم المتحدة فى المنطقة العربية فى ميدان التنمية الاجتماعية ، واستعراض وتقييم الجهود السابقة المبذولة بين الجانبين فى الميدان " :

لاحظ الاجتماع بارتياح ان حجم ومستوى ، ونطاق ، وتنوع المساعدة التقنية التى تقدمها منظومة الأمم المتحدة فى المنطقة العربية يتواكب مع الاحتياجات المحسوسة ، التى للعديد منها أثر مباشر فى القطاع الاجتماعى ان لم يكن جزءا لايتجزأ منه ، واتفق على وجوب مواصلة هذه المساعدة التقنية وزيادتها بهدف الوصول الى مرحلة الاعتماد على الذات .

ورأى ان القيود التى يواجهها التنفيذ المشترك للمشاريع ، والتى يشعر بها الجانبان بشكل متزايد ، لاتتصل بمسألة توافر الموارد ومدى المرونة فى استخدامها فحسب ، بل تتصل ايضا بمراحل تنفيذ المشاريع طبقا لخطة عمليات مقررة مسبقا . واتفق الاجتماع على القيام فى مرحلة تالية بالنظر بامعان فى هذه القيود .

وينبغى لمنظومة الأمم المتحدة ان تنظر الى ايلاء قدر اكبر من الأهمية للمشاريع الاقليمية المتعددة الأطراف فى المنطقة العربية ، لان هذه المنطقة تسعى جاهدة الى تحقيق التكامل واعادة تخصيص الموارد ، على نحو ما تحدده حكوماتها ، وان استراتيجيات جامعة الدول العربية لتحقيق التكامل الاجتماعى والاقتصادى تتعزز كثيرا بالمشاريع الاقليمية . وكذلك ترى جامعة الدول العربية ان هناك ضرورة لتنقيح المشاريع الاقليمية والمشاريع المتعددة الأطراف واستعراضها لايجاد مساع جديدة على المستوى الكلى ، تساعد على تحديد مناظير التنمية الاجتماعية فى المنطقة العربية خلال العقدين المقبلين ، مع تركيز خاص على الاحتياجات الأساسية – العمالة والعمل ، والصحة ، والغذاء ، والتعليم ، والملجأ – وامكانية الوفاء بها فى المستقبل ، وتتطلب مثل هذه المشاريع الشاملة وجود تعاون أوثق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . ومن الملائم التفكير فى دورة تخطيط خماسية لمثل هذه الانشطة المشتركة .

ورأى الاجتماع انه بينما تنظر جامعة الدول العربية الى العديد من المشاريع المتعددة الاطراف بينها وبين منظومة الأمم المتحدة بوصفها مشاريع ناجحة ، وانه يتعين لهذا

السبب الاستمرار فيها ودعمها ، كان لبعض انشطة التعاون الأخرى نواتج اقل مدعاة للرضا ، ومن ثم فهى تحتاج الى استعراض ، وقد تحتاج الى اعادة صياغة .

ويتعين بصفة خاصة تقوية اواصر التعاون فى مجال التنمية الاجتماعية بين جامعة الدول العربية وكل من اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا اللتين تضمان جميع الدول العربية ، بغية ترجمة اتفاقيات التعاون بين جامعة الدول العربية واللجنتين الى أنشطة وجهود ملموسة . ومن الملائم لتحقيق هذه الغاية القيام بتنظيم اجتماع ثلاثى للتنسيق بهدف التعرف على البرامج والمشاريع المشتركة وتحديدها .

" المساعدة من الأمم المتحدة لاصدار التقرير الاجتماعى العربى الموحد والتقارير القطاعية "

قدم الجانبان معلومات تتعلق بمشروع جامعة الدول العربية لاصدار تقرير اجتماعى عربى موحد ، وبالتقارير الاجتماعية التى تصدرها منظومة الأمم المتحدة فى الوقت الحالى ، خصوصا التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية فى العالم ، واعتمدت الاستنتاجات والتوصيات الآتية :

(أ) ان مشروع اصدار تقرير اجتماعى عربى موحد كان موضع ترحيب ، لان هذا التقرير المقترح من شأنه ان يكون وسيلة هامة لتحقيق فهم افضل للقضايا الاجتماعية ، وتعزيز التنمية الاجتماعية فى المنطقة العربية .

(ب) واتفق على أن هذا التقرير يجب ان يتسم بالشمول ، وان يتضمن عناصر مثل السكان والاسكان والصحة والعمالة والتغذية والتنمية الريفية والعمل والاتصالات والتعليم والجوانب الثقافية للتنمية ، على ان تولى اهمية خاصة لمسائل الانصاف وحالة المرأة ، والطفل ، والشباب ، وفئات اخرى محددة من السكان .

(جـ) وينبغى الا يكون التقرير الاجتماعى العربى الموحد نسخة اخرى من المطبوعات الحالية فى مجال التنمية الاجتماعية التى تصدر على الصعيد الوطنى والاقليمى والدولى ، بل على العكس ، ينبغى ان يكون هذا التقرير مكملا للتقارير القطاعية أو الشاملة الاخرى التى ستستفيد بدورها من المعارف التى يخرج بها أى تحليل على

الصعيد الاقليمى .

(د) واعتبر ان مفهوم التقرير الاجتماعى ، بما فى ذلك نطاقه ، ومنهجه ، واستخدام المؤشرات الاجتماعية ، والقراء المستهدفين ، هو مفهوم على قدر بالغ من الاهمية ، وقد أولت جامعة الدول العربية بالفعل اهتماما كبيرا لهذه المسألة ، فى ضوء الخبرة المكتسبة فى الامم المتحدة فى مجال اعداد التقارير الاجتماعية الشاملة ، وأوصى بان تقوم ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بامداد جامعة الدول العربية بخدمات مستشار أقدم لفترة قصيرة الأجل ، ليشترك فى تصميم التقرير الاجتماعى العربى الموحد .

(هـ) وينبغى القيام على نحو منظم بتعزيز تبادل المعلومات والوثائق والزيارات والمشاورات بشأن القضايا الاجتماعية والتقارير الاجتماعية بين جامعة الدول العربية ووكالات ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الاجتماعية بصفة خاصة ، ودعيت الوكالات والمؤسسات المعنية فى منظومة الأمم المتحدة الى تعيين مراكز تنسيق لضمان ايجاد حوار منظم مع جامعة الدول العربية ، واعتبر ان الدور المحدد لكل من اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، فى هذا الشأن ، دور ذو صلة وثيقة جدا بالموضوع ، واتفق ايضا على ضرورة قيام الاطراف المعنية بايلاء اعتبار مناسب لامكانية القيام فى المستقبل بعقد اجتماع لمتابعة اشكال التعاون المختلفة فى هذه المجالات .

المساعدة المشتركة فى ميدان الشباب، بمناسبة السنة الدولية للشباب :

نظر الاجتماع فى عدد من المقترحات المتعلقة بتوسيع التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وتكثيفه من اجل ترجمة السياسة العربية فى مجال الشباب الى خطة عمل ، ويأتى هذا التعاون منسقا مع خطة العمل طويلة الأمد المتعلقة بمتابعة السنة الدولية للشباب ، وتضمنت المقترحات المحددة تقديم المشورة وتوفير المعلومات بشأن المسائل المتصلة بالشباب وتقديم خدمات الخبراء والمساعدة فى اعداد ورقات عمل متخصصة تتعلق بقضايا الشباب العربى واحتياجاته ومشاكله ، وأكد

الاجتماع انه يتعين على السياسة العربية المتعلقة بالشباب ان تشمل جميع المشاكل الرئيسية بما فى ذلك البطالة ، والتسرب من المدارس ، والفجوة بين الاجيال ، والاغتراب وادمان المخدرات .

وأشير الى توافر خدمات مستشار الأمم المتحدة الأقاليمى للشباب ، وأشير ايضا الى ان ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية (مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية) وغير ذلك من المؤسسات المعنية فى منظومة الأمم المتحدة ، مستعدة للاستجابة لمقترحات جامعة الدول العربية ، وأوصى الاجتماع بأن تقوم الجامعة العربية بتقديم مقترحات محددة الى ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية / مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، لاتخاذ التدابير الملائمة .

مشاركة الأمم المتحدة فى المؤتمر العربى لسياسات الرعاية الاجتماعية حتى عام ٢٠٠٠ (أيلول / سبتمبر ١٩٨٥) :

رحب الاجتماع بقرار جامعة الدول العربية عقد المؤتمر العربى لسياسات الرعاية الاجتماعية ، بوصفه جزءا من عملية التحضير لعقد المشاورة الاقاليمية بشأن السياسات والبرامج الانمائية فى مجال الرعاية الاجتماعية ، والمقرر عقدها فى خريف عام ١٩٨٧ ، عملا بقرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ذى الصلة بالموضوع (القراران ١٩٨١ / ٢٢ و ١٩٨٥ / ٢٦) . فالمشاورات تتيح فرصة قيمة للنظر فى مسائل التنمية الاجتماعية على مستوى شامل بصورة متكاملة ومترابطة ، ويوفر المؤتمر العربى ، مثل غيره من الجهود المشابهة التي تبذل فى المناطق الاخرى ، نواتج تحتاج اليها هذه العملية اشد الاحتياج ، وحث الاجتماع المؤسسات والوكالات فى منظومة الأمم المتحدة على مساعدة جامعة الدول العربية فى وضع الصيغة النهائية للمقترحات التى يوافق عليها المؤتمر وفى تنفيذ هذه المقترحات .

المشاريع العربية المتعلقة بالتربية السكانية ، والتنمية ، ووسائط الاتصال :

أحيط الاجتماع علما بالتنفيذ المرضى للعناصر المختلفة للمشروع المشترك الجارى بين جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وادارة التعاون التقنى لأغراض التنمية ، المعنون " تقديم المساعدة الى الوحدة السكانية للبحوث والتدريب " الموجودة ضمن الأمانة العامة . واتفق على انه فى ضوء الطلب الذى قدمته جامعة الدول العربية لتمديد المشروع الى ما بعد عام ١٩٨٦ ، واستعداد صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية امكانية اجراء مثل هذا التمديد ينبغى النظر بعين الاعتبار الى هذا الطلب كى يتسنى للمشروع دخول مرحلة جديدة تمهد السبيل للاعتماد على الذات .

ووافق الاجتماع ، ايضا ، على طلب اتحاد اذاعات الدول العربية تمديد المشروع المشترك بين اليونسكو واتحاد اذاعات الدول العربية بشأن ادماج المفاهيم السكانية ومفاهيم التنمية الاجتماعية فى برامج الاذاعة فى البلدان العربية ، نظرا لاهميته ومنجزاته واثره على التنمية الاجتماعية فى المنطقة العربية .

المشاريع العربية المتعلقة بمحو الأمية وتشجيع التعليم التقنى :

لاحظ الاجتماع مع الارتياح الجهود التى تبذلها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى مجال محو الأمية . ودعا المنظمة واليونسكو وجميع المنظمات المعنية فى منظومة الأمم المتحدة الى زيادة جهودها الحالية .

المشاريع العربية المتعلقة بالمؤسسات الإصلاحية :

نظر الاجتماع فى الأنشطة التى تبذلها البلدان العربية فى مجال منع الجريمة والقضاء الجنائى ، ولاسيما المشاريع المقترحة التى تتعلق بـ :

(أ) وضع استراتيجية عمل فى المجال الاصلاحى والتهذيب .

(ب) اعادة تنظيم المؤسسات الاصلاحية والتهذيبية وتدريب الموظفين العاملين فيها .

واحاط الاجتماع علما بدرجة التعاون العالية الموجودة الآن بين جامعة الدول العربية وادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون

الانسانية ، وباستعداد الوحدة ذات الصلة فى مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية للاستجابة الى طلبات محددة قد تتقدم بها جامعة الدول العربية .

إنشاء مركز عربى للبحث والتدريب فى مجال التنمية الاجتماعية بالتعاون مع الأمم المتحدة :

لاحظ الاجتماع ان مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب اقر انشاء مركز عربى للبحث والتدريب فى مجال التنمية الاجتماعية ، وان الاقتراح يتفق مع قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٤٠٦ (د - ٤٦) المعتمد بتاريخ ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٩ ، الذى دعا من بين جملة امور : الى انشاء مراكز اقليمية لتعزيز وتنفيذ الجهود الانمائية فى مجال الرعاية الاجتماعية .

ووافق الاجتماع على ان يكون غرض المركز المقترح هو القيام بالدراسات والبحوث الاجتماعية فى مختلف المجالات الاجتماعية ، وتنفيذ مشاريع اجتماعية رائدة وتنظيم برامج تعليم وتدريب وانتاج مواد تعليمية ومعينات سمعية وبصرية وتنظيم لقاءات عربية على مختلف المستويات للعاملين فى برامج التنمية الاجتماعية ، وانه يتعين ألا يكون هناك ازدواج بين انشطة المركز والانشطة التى تقوم بها المؤسسات الوطنية ، انما يتعين ان يسعى المركز لتنسيق هذه الجهود ودعمها ، وان يستفيد من الهياكل القائمة لبرامج البحوث والتدريب .

واتفق ايضا على انه ينبغى لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بما لها من خبرة فنية وتجربة من المؤسسات المشابهة ، ان تساعد جامعة الدول العربية فى القيام بالاعمال التحضيرية الضرورية عن طريق تزويدها بأحد الخبراء وعدد من الخبراء الاستشاريين لمدة عام واحد ، لاعانتها على اعداد دراسة جدوى ، وستشمل هذه الدراسة مسائل تتصل بـ :

(أ) غرض المركز وأهدافه .

(ب) طبيعة ونوع وأنشطة البحث والتدريب التى سيضطلع بها .

(جـ) الموظفين الذين سيجرى تدريبهم ومستوى هذا التدريب .

(د) أسلوب التدريب ونهجه .

(هـ) استحداث مناهج ومواد تدريب ذاتية .

(و) الوثائق ونشر المعلومات .

(ز) المسائل التنظيمية ، والتمويل ، والموقع ، الخ ...

وعلاوة على ذلك ستتناول الدراسة استعراضا للمؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية القائمة ، ومجالات التعاون الممكنة بينها وبين المركز المقترح .

وسيجرى ، كجزء من المرحلة التحضيرية ، وثيقة مشروع شاملة تحدد طبيعة ومدى الاحتياجات من المساعدة المطلوبة للمركز فى المستقبل ، بما فى ذلك المساعدة التى قد تقدمها منظومة الأمم المتحدة .

وقد اعلن الممثل المقيم للبرنامج الانمائى للأمم المتحدة فى عمان اثناء الجلسة الأخيرة للاجتماع ، انه تلقى رسالة من مقر البرنامج الانمائى فى نيويورك تفيد بأن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة سيقوم ، فى ضوء التوصيات ذات الصلة التى اقرت فى الاجتماع ، بتقديم الدعم للمركز العربى المقترح للبحث والتدريب فى مجال التنمية الاجتماعية ، ولاحظ الاجتماع مع الارتياح اعلان الدعم للمركز المقترح .

ثالثا - توصيات أخرى :

١ - التعاون بين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية :

سلم الاجتماع باهمية المشروع الاقليمى العربى لادارة العمل الذى من شأنه ضمن امور اخرى ، ان يعزز التعاون والعمل المشترك بين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية ، وينبغى على جميع الاطراف المعنية أن تسعى لضمان تنفيذ هذا المشروع . وينبغى ايضا بذل جهود للبدء فى المشروع الاقليمى العربى للعمالة . وفى هذا السياق اكد الاجتماع مرة اخرى التوصيات الواردة فى الفقرة ٦٣ ب (٣) من تقرير الامين العام فى الوثيقة ٢٩٩ / ٣٨ / A .

٢ - اللاجئون :

سلم الاجتماع بأهمية النظر فى مشاكل اللاجئين فى سياق سياسات التنمية الاجتماعية ، كما سلم بأهمية تعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المؤسسات والوكالات المعنية .

٣ - الصحة :

لاحظ الاجتماع بارتياح التعاون القائم فى الوقت الحالى بين منظمة الصحة العالمية وجامعة الدول العربية فى صياغة البرامج والانشطة فى مجال الصحة وتنفيذها ، ولاحظ ايضا بارتياح أن منظمة الصحة العالمية ستعقد اجتماعا فى جنيف يومى ١٢ و ١٣ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٥ ، بشأن برامج الرعاية الصحية التى ستنفذ فى اطار السياسة العـامة لمنظمة الصحة العالمية لتوفير الصحة من اجل الجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، وذلك فيما يتعلق بالمنطقة العربية ، وطبقا لتوصية اعتمدت فى اجتماع الامم المتحدة وجامعة الدول العربية فى تونس فى عام ١٩٨٣ (٢٩٩ / ٣٨ / A) الفقرة ٦٢ (ح)) .

٤ - الطفولة :

أعربت اليونيسيف عن اهتمامها الكبير بالتعاون مع جامعة الدول العربية فى وضع تقرير عن حالة الطفل العربى يمكن الاستعانة به فى اعداد التقرير الاجتماعى العربى الموحد ، ويهدف هذا التعاون الى تطوير البيانات المتعلقة بوفيات الاطفال ومواد الاتصال فى مجال نشر المعلومات مع اتحاد اذاعات الدول العربية وعربسات ، واتفق على عقد اجتماعات تقنية لترجمة هذه المقترحات الى أعمال .

٥ - المتابعة :

وافق الاجتماع على ان يجرى ، بالنسبة لمقترحات عمان ، اتباع الاجراء المتعلق بالمقترحات ، الذى اعتمده اجتماع الامم المتحدة وجامعة الدول العربية فى تونس فى عام ١٩٨٣ ، وهو كما يلى :

(أ) **المقترحات الثنائية** : تواصل المؤسسات والوكالات المتناظرة اتصالاتها الثنائية المتعلقة بأعمال المتابعة ، وتقوم مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة باعلام مكتب المسائل السياسية الخاصة دوما بما تقوم به من أنشطة فى مجال المتابعة ، وبالمثل تقوم المؤسسات المتخصصة فى جامعة الدول العربية باعلام امانتها العامة دوما بما تقوم به من هذه الانشطة .

(ب) **المقترحات متعددة الأطراف** : يتشاور كل من مكتب المسائل السياسية الخاصة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية مع الوكالات والمؤسسات الداخلية فى المنظومة التى يتبعها ، للاتفاق على أساليب المتابعة بما فى ذلك القيام ، عند الاقتضاء ، بعقد فرق عمل مشتركة وتعيين من يحضرونها .

* * *

□ الاجتماع القطاعى المعنى بحماية ورعاية وتنمية الطفل فى المنطقة العربية :

١ ــ وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٤٥/٨٢ الصادر بتاريخ ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠ بخصوص التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فقد تم عقد اجتماع قطاعى للوكالات الدولية بجنيف فى ٢٥ و ٢٦ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩١، وقد كان موضوع هذا الاجتماع هو حماية وتنمية الطفل فى المنطقة العربية. وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، فقد طلب من اليونيسيف أن تكون هى نقطة الارتكاز والوكالة التى تدير هذا الاجتماع. على أن تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية / إدارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق وتمثيل الجانب العربى.

٢ ــ تضمنت أهداف الاجتماع ما يلى:

(أ) زيادة تبادل المعلومات والعمل على تنمية وتدعيم الجهود المشتركة بين المنظمات والوكالات التى تعمل ضمن منظومة الأمم المتحدة بصفة منفردة أو مجتمعة، وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، وذلك فى مجال رعاية الطفولة والحماية والتنمية.

(ب) وضع خطة لعقد اجتماع عربى عال المستوى للطفولة يعقد فى خلال عام ١٩٩٢.

(جـ) عرض وتقييم وتقديم مقترحات خاصة بتطوير الوسائل الفنية للوصول إلى تعاون فعال بين كل من المنظمتين.

٣ ـ حضر الاجتماع (٣١) مندوبا **ومثل الجانب العربى** كل من الإدارة العامة للشؤون السياسية والإدارة العامة للشؤون الاجتماعية فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إضافة إلى كل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبرنامج الخليج العربى لمنظمات الأمم المتحدة للتنمية، **ومثل الأمم المتحدة** كل من: إدارة الاستفسارات السياسية المتخصصة والتعاون الاقليمى، والأمانة العامة لإلغاء الاحتلال والوصايا، وصندوق الأمم المتحدة الدولى لرعاية الطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، ومكتب مندوب الأمم المتحدة السامى لشؤون اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمى، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية.

٤ ـ توصل الاجتماع إلى عدد من التوصيات من أهمها :

- الإعراب عن الرضا للانجازات التى تمت فى المنطقة العربية فيما يتعلق برعاية الأطفال والمبادرات الخاصة بالحماية والتنمية. فقد انخفض معدل الوفيات بين الأطفال فى الدول العربية فى الحقبة الأخيرة إلى النصف، وتضاعف غطاء الحصانة فى معظم الدول فى الفترة ١٩٨٥ ــ ١٩٩٠، كما انخفض معدل الوفيات بسبب انخفاض أمراض الجفاف.

- الاستمرار فى تعزيز وتنشيط التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بزيادة الأنشطة الخاصة بحركة الطفولة فى المنطقة. وإمكانية ربط هذه الأنشطة بالأنشطة الإقليمية والعالمية التى تختص بالأنشطة السكانية والبيئة والمرأة.

- زيادة المساعدات المالية والفنية من قبل الأمم المتحدة لبعض المشروعات، ومن ذلك على

سبيل المثال المشروع الخاص بـ «المشروع العربى الشامل لتنمية الطفل» الذى هو بحاجة إلى مزيد من التعزيز وتمديد فترته حتى يتسنى استخراج البيانات المطلوبة لتقييم المؤشرات القائمة والمقترحة، وذلك بهدف مراقبة الأهداف المتفاوتة التى وضحتها خطة العمل الخاصة بالمحافظة على حياة الطفل وحمايته وتنميته فى التسعينات. كما أن هناك مشروعا آخر يتطلب مساعدة الأمم المتحدة وهو دعم الأبحاث السكانية ووحدة التدريب التى يمولها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، وتقوم دائرة التعاون الفنى للتنمية فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنفيذها.

- التوصية بأن تقوم جامعة الدول العربية بتشجيع الدول العربية على إعداد برامج العمل القطرية الخاصة بها.
- التوصية بأن تقوم جامعة الدول العربية بدعوة الدول العربية بالتصديق على معاهدة رعاية حقوق الأطفال.

وقد حدد الاجتماع ثلاثة مجالات للعمل، تعتبر من المجالات الحيوية فى المنطقة العربية :

(أ) مواصلة الاجراءات الخاصة بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل، والموافقة على أهداف مؤتمر القمة، وإعداد وتنفيذ برامج العمل القومية الخاصة بالأطفال.

(ب) خلق تعاون دولى جوهرى لضمان وجود حلول عاجلة بشأن مشاكل الديون الخارجية التى تعانى منها الدول العربية حتى تتمكن من تحقيق نمو اقتصادى ثابت يضمن التخلص من الفقر وضمانا للرعاية والحماية والتنمية الخاصة بالطفل العربى.

(جـ) إعطاء أولوية خاصة لما يأتى :

- تخفيض معدل الوفيات بالنسبة للرضع والأطفال.
- تدعيم العناية بالصحة الأولية، خاصة الاستمرار فى تحصين الأطفال وتطوير وتحسين وسائل التغذية مثل الرضاعة الطبيعية.
- تطبيق المبادئ العالمية للتعليم الإلزامى، وذلك بواسطة تعليم النساء بصفة خاصة،

وإعطاء اهتمام خاص بالتعليم غير الرسمي، كذلك محو أمية النساء. كما ينبغي إعطاء أولوية خاصة للتعليم المبكر للأطفال.

- تحسين صحة المرأة خاصة فيما يتعلق بالإنجاب، مع توفير المعلومات المفيدة عن تنظيم الأسرة والخدمات النوعية المتعلقة بهذا الشأن.

- تحسين الحماية المتاحة للأطفال خاصة الذين يعيشون في ظروف صعبة ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه الأوضاع. وذكر على وجه الخصوص، الاحتياجات المطلوبة لعمل الأطفال والأطفال المعوقين وكذلك الأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع الصراع المسلح، وقد نبهت جامعة الدول العربية إلى الأطفال ضحايا سياسة التمييز العنصري والاحتلال العسكري والحاجة إلى حفظ هوية هؤلاء الأطفال وكذلك ضمان حقوقهم القومية والثقافية والدينية واللغوية ، وفقا لما نص عليه إعلان المؤتمر العالمي للطفولة في الفقرة (٢٠) بند (٧).

٥ - حدد الاجتماع مجالات التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة وبين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وفقا للآتي:

(أ) صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة:

- تركزت مجالات التعاون بين جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في الارتقاء برفاهية الطفل العربي والمرأة وذلك من خلال تبادل المعلومات والمواد، والاجتماعات المشتركة لمناقشة الموضوعات الخاصة بالصحة والتنمية الاجتماعية، والتمويل المشترك للدراسات وتبادل الزيارات وإجراء المشاورات بصفة منتظمة، وتتضمن مجالات التعاون الهامة ما يأتي:

- تشكيل لجنة مشتركة من جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة لدراسة ومناقشة المسائل المتعلقة بالتعاون بين كل من المنظمتين، على أن تعقد اللجنة اجتماعين في العام بصورة تبادلية في كل من مقر الجامعة العربية ومقر المكتب

الاقليمى للصندوق.

- مشاركة صندوق الأمم المتحدة الدولى لرعاية الطفولة كمراقب فى اجتماعات كل من مجلس وزراء الصحة العرب ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على أن تحضر جامعة الدول العربية كمراقب جلسات المجلس التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وقد أصدر كل من المجلسين المشار إليهما قرارا فى سنة ١٩٨٨ يشير إلى انخفاض معدل الوفيات فى الدول العربية بنسبة ٥٠٪ فى عام ١٩٩٠ عما كان عليه فى عام ١٩٨٠.

(ب) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية:

- يعلق الصندوق أهمية كبيرة على الدول العربية، كما يقوم بتوفير وسائل التعاون الفنى لهذه الدول فيما يتعلق بمجالات السكان .

إن الجهود التى قام بها الصندوق فى إطار التعاون العربى تظهر بوضوح فى الأعمال التى نفذها مع جامعة الدول العربية منذ عام ١٩٧٠ وذلك من خلال تأسيس وحدة لبحوث السكان بجامعة الدول العربية، تختص بالبحوث وتبادل المعلومات والتنسيق فى مجالات الأنشطة السكانية.

واستجابة للمبادرة التى قام صاحب السمو الأمير طلال بن عبدالعزيز، فقد شارك الصندوق مع كل من المكتب الإحصائى لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة ، وجامعة الدول العربية، وبرنامج الخليج العربى لمنظمات الأمم المتحدة للتنمية، وصندوق الأمم المتحدة الدولى لرعاية الطفولة، ومنظمة الصحة العالمية ، فى دعم المشروع العربى الشامل لتنمية الطفل.

ويقوم المشروع بجمع معلومات رئيسية عن الخواص الاجتماعية والاقتصادية والاحصائية والصحية للسكان بصفة عامة، وللمرأة والطفل على وجه الخصوص، وذلك بهدف صياغة القرارات الخاصة بخطط التنمية فى مجالات تحسين الإسهام فى صحة الطفل وتطور نظم المراقبة أملا فى الوصول إلى الأهداف الاجتماعية

المنشودة للدول العربية خلال التسعينات.

- تعاون الصندوق مع جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا فى عقد المؤتمر الإقليمى لسكان الوطن العربى فى عام ١٩٨٤، الذى انبثق عنه إعلان عمّان لسكان الوطن العربى، وهى الوثيقة الشاملة التى أعدت تمهيدا للمؤتمر الدولى للسكان المنعقد فى المكسيك عام ١٩٨٤.

- قدم الصندوق العون للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من خلال توفير الخدمات الخاصة بالمستشار الإقليمى للسكان وإجراء الاتصالات وتوفير المعلومات وتقديم التسهيلات الخاصة بمعلومات الانتشار السكانى من خلال وسائل الإعلام.

- استمرار الصندوق فى تقديم معونته لجامعة الدول العربية خلال برنامج ١٩٩٢ - ١٩٩٦، وذلك فيما يتعلق بالمشروع العربى الشامل لتنمية الطفل ووحدة البحوث السكانية، بالإضافة إلى ذلك، فسوف يتعاون الصندوق مع كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا وجامعة الدول العربية لعقد الاجتماع الإقليمى العربى للسكان والبيئة والتنمية المستديمة عام ١٩٩٣، وذلك تمهيدا لعقد المؤتمر العالمى للسكان والتنمية المستديمة عام ١٩٩٤.

جـ - وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين:

- تتضمن برامج وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين مساعدات تغطى (٢,٥) مليون لاجئ فلسطينى، وتشمل التعليم، والصحة، والإغاثة، والخدمات الاجتماعية، ويغطى برنامج التعليم، وهو أكبر البرامج أكثر من (٣٧٠,٠٠٠) طفل فلسطينى منخرطين فى حوالى (٣٦٠) مدرسة. ويوفر البرنامج الصحى الرعاية الصحية الأولية التى تقدم فى شكل خدمات طبية. وتتضمن هذه الحماية الصحية وخدمات للتنمية وخدمات فى مجال الصحة البيئية فى مخيمات اللاجئين، وتقديم المؤن والأغذية التكميلية لمجموعات المرضى من السكان. وقد قامت الوكالة، بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، بانتهاج الوسائل الضرورية للتحكم فى الأمراض المعدية

والسيطرة على عدم الانتظام فى الأغذية، كما تم وضع برنامج لمعالجة نقص الحديد المسبب للأنيميا بين الأطفال والنساء فى سن الإنجاب ولتأخر النمو عند الأطفال. وتحاول الوكالة أن تصل بالمستويات الخاصة بتوفير المياه، وتصريف فائضها والمحافظة على الصحة العامة فى المخيمات وبخاصة فى غزة والضفة الغربية ولبنان، إلى مستوى المعدلات العالمية.

- تتعاون الوكالة مع الإدارات المختصة بالصحة العامة فى الدول المضيفة مثل الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، وتتبادل الآراء مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال اجتماع المراقبين التابعين للجامعة العربية، وحكومات الدول العربية المضيفة ، أيضا أعضاء باللجنة الاستشارية للوكالة، وقد قامت الوكالة بتنفيذ عدة مشروعات بالاشتراك مع برنامج الخليج العربى لمنظمات الأمم المتحدة للتنمية، وذلك بغرض تحسين الخدمات التى تقدم للأطفال والأمهات.

د ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا :

تقع أنشطة اللجنة فيمايتعلق برعاية وحماية وتنمية الطفولة ضمن البرامج التى تقوم بها فى مجالات التنمية الاجتماعية والسكانية والاحصائيات والمجالات الخاصة بتنمية المرأة وتكثيف الاهتمام بالبيانات فى ضوء خطة اللجنة متوسطة المدى ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ وفى ضوء ميزانية برامج الخطة الحولية لسنة ١٩٩٢ / ١٩٩٣، ومع الأخذ فى الاعتبار نظم التعاون القائمة بين اللجنة والجامعة العربية، فإنها تقترح تقوية وتدعيم التعاون مع جامعة الدول العربية فيما يتعلق برعاية وحماية وتنمية الطفولة من خلال الأنشطة الآتية:

- الديموغرافية (الدراسة الاحصائية للسكان من حيث المواليد والوفيات والصحة والزواج) التى ترتكز على إحصائيات التنمية الاجتماعية للأطفال والنساء، مع الأخذ فى الاعتبار الدراسات الخاصة بالمنازل (بالتعاون مع قسم الإحصاء فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبرنامج الخليج العربى لمنظمات الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة الدولى لرعاية الطفولة).

- وضع خطة متكاملة لبناء قاعدة تسهم إسهاما فعالا فى مسار العملية التنموية للأطفال والشباب والنساء، مع مراعاة ما يلى ضمن هذا الاقتراح:

- ملاءمة وسائل العمل بما يتناسب مع احتياجات المرأة.

- تدعيم القدرات الفنية والمهنية الخاصة بالأطفال.

- تنمية الروح الإيجابية لدى الأطفال وتحفيزهم على العمل المنتج.

- التصدى لتشغيل الأطفال دون سن العمل.

(وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية).

- دراسة مضامين الحركة العمالية فى المنطقة العربية فى مجال الأطفال والأسرة، مع الاهتمام بالأثر الناتج عن حرب الخليج (بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية).

- توفير الحماية للأطفال المعوقين، خاصة أولئك الذين يعانون من ظروف صعبة، والذين يعيشون فى ظل أوضاع الصراع المسلح، وإعداد الترتيبات اللازمة لنقل التكنولوجيا المناسبة للأطفال المعوقين فى المنطقة (وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وصندوق الأمم المتحدة الدولى لرعاية الطفولة، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والمعهد الدولى للبحوث والتدريب لتنمية المرأة).

هـ - مكتب مندوب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

كانت العلاقة بين جامعة الدول العربية ومكتب مندوب الأمم المتحدة السامى لشؤون اللاجئين تتم على مستوى تبادل المعلومات فيما يتعلق بالاهتمام الدائم بوضع اللاجئين الذين منحوا حق اللجوء السياسى فى بعض الدول العربية.

وفى إطار زيادة الوعى العالمى بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للحركات

السكانية ، يمكن إيجاد مجالات عديدة لدعم سبل التعاون وزيادته، وتتضمن فيما يأتى:

- إقامة اتصالات وثيقة بين الأمانة العامة للجامعة والمكتب الإقليمى للمندوبية فى الشرق الأوسط ، ومقرها القاهرة، كذلك بين مكتب الجامعة العربية فى جنيف ورئاسة المندوبية ، وذلك من خلال عقد اجتماعات بصفة منتظمة وتبادل المعلومات.

- الانتهاء من إعداد اتفاقية تعاون بين الجامعة العربية ومكتب المندوبية تهدف إلى توسيع الأنشطة الجوهرية المشتركة بهدف تقليل الآثار السلبية الطارئة أو الخاصة بأوضاع اللاجئين المبعدين فى الدول العربية.

- دعم الجهود المشتركة التى تهدف إلى تطوير المنظمات غير الحكومية العربية بهذا الخصوص وتبادل المعلومات، وجمع الأموال وإعداد الخطط التى من شأنها الإسهام فى حل أوضاع اللاجئين فى الدول العربية.

- تعاون جامعة الدول العربية ومكتب المندوبية لإعداد اتفاقية خاصة بأوضاع اللاجئين فى الدول العربية.

- تضمين مجالات الحماية والمساعدات التى تقدمها المندوبية ، القطاعات الفنية مثل : الصحة، والغذاء، والمياه، والمأوى، ومراعاة الصة العامة، وتطوير أماكن الإقامة، كما يهتم مكتب المندوبية بمجالات تنمية الإنسان فى التعليم والتدريب والأنشطة المربحة وإعطاء أولوية خاصة للاحتياجات والمصادر الخاصة بالمجموعات الضعيفة، والنساء، والأطفال، والمعوقين من الكهول أو من الفقراء المعوزين.

- تتم هذه الجهود من خلال تعاون الوزراء المعنيين والهيئات الحكومية الأخرى، وتهدف هذه المقترحات الشاملة للوصول إلى حلول سليمة وقوية لتسوية أوضاع اللاجئين .

و ـ منظمة العمل الدولية:

يشكل التعاون بين منظمة العمل الدولية والدول العربية ومنظمة العمل العربية مجالات واسعة الانتشار مثل عمل المرأة والأطفال، ووضع معايير دولية للعمل والتشغيل. وقد

أعدت منظمة العمل الدولية برنامجا كبيرا للمساعدات الفنية وذلك ضمن إطار عمل برنامجها الدولى الذى يحظر عمل الأطفال، ويهدف إلى تشجيع حظر عمل الأطفال وتوفير الحماية للأطفال العاملين، ويمد البرنامج المهتمين فى الدول العربية بالمساعدات فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ السياسات والبرامج لصالح الأطفال العاملين، وذلك من خلال إعداد البحوث والاستفسارات وتبادل المعلومات.

وسوف تقوم المنظمة بجهود كبيرة لعقد مؤتمر دولى فى عام ١٩٩٣ لحظر عمل الأطفال، وهو الأول من نوعه الذى يتيح اجتماع المنظمات والأفراد المهتمين بشؤون رعاية الأطفال من جميع أرجاء العالم.

وتأمل المنظمة، بل ترحب، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية للإعداد والتنظيم لهذا المؤتمر.

ز - منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم:

- بدأ التعاون بين المنظمة وجامعة الدول العربية فى عام ١٩٥٧، وهو تاريخ عقد اتفاقية تعاون فيما بينهما، وقد تجلت هذه الاتفاقية بوضوح، على مدى العقدين الماضيين، فى التعاون بين المنظمة والمنظمات المتخصصة للجامعة العربية مثل المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة، والصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربستات)، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس.

- تتمتع المنظمة بعلاقات عمل جيدة مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى مجالات التعليم والعلوم الاجتماعية والثقافة والاتصالات وكذلك الاحصائيات وحقوق الطبع.

- عملت المنظمة على التعاون الوثيق فى مجال تنمية الطفولة والبيئة الأسرية مع الدول العربية خاصة فى المملكة العربية السعودية فى مجال تطوير سبل الرعاية المبكرة للأطفال وبرامج التعليم، وتدريب الأفراد وتنمية المؤهلات، وإقامة مركزين للإيواء

العائلى (وينظر فى إقامة مركزين آخرين) وتنفيذ (١٦) مشروعا يرتبط ببرامج تعليم السكان التى تركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتعليم العائلى فى ثمانى دول عربية (الجزائر، ومصر، وموريتانيا، والمغرب، والسودان، وسوريا، وتونس، واليمن) وقد حافظت المنظمة على إقامة اتصالات جيدة مع الدول العربية الأخرى فيما يتعلق بالبرامج التدريبية، فى مجال عملية الاتصالات بخصوص التخطيط العائلى وصحة الأم والطفل، كما أن للمنظمة برامج أخرى فى كل من الأردن وسلطنة عمان فى مجال المداولات بشؤون التخلف العقلى للأطفال.

- تأمل المنظمة أن تكون أكثر فعالية مع جامعة الدول العربية بشأن تنمية ورعاية الطفل فى الدول العربية، وفى هذا الصدد فقد تم عرض مشروع خاص بـ «المساعدات للأطفال والأسر الكويتية». وقد تم التوسع فى هذا المشروع، خاصة عقب حرب الخليج، وينتظر أن يتم تمويله من قبل برنامج الخليج العربى لمنظمات الأمم المتحدة للتنمية ودولة الكويت، ويهتم المشروع بالمساعدات العاجلة اللازمة، ويركز على أهمية تأسيس مراكز متعددة الأغراض للأطفال والأسر والمجتمعات، وذلك بغرض دعم وتعزيز الأسر فى الكويت، ويمكن اعتبار هذا المشروع كمشروع استرشادى وإجراء متعدد الضوابط يخدم مصالح الدول العربية، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بها فى مجال رعاية الطفل.

ح ـ منظمة الصحة العالمية:

- تحتفظ منظمة الصحة العالمية وجامعة الدول العربية بعلاقات تعاون فعالة فى العديد من المجالات الخاصة بالصحة، وتشمل أنشطة المنظمة الآتى:

- المشاورات المستديمة والتعاون مع جامعة الدول العربية والوكالات الأخرى لتنفيذ المشروع العربى الشامل لتنمية الطفل.
- التعاون المستمر فى مجال تعريب التعليم الطبى.
- زيادة نشر برامج المنظمة التى تختص بالمصطلحات الطبية باللغة العربية.

- تحديث استراتيجية التنمية الصحية فى الوطن العربى ومتابعة تنفيذها .

- تقوية المجالات ذات الأولوية المتفق عليها فيما يتعلق بالاستراتيجية العربية لتجنب مرض الإيدز والسيطرة عليه، والعقاقير الطبية الهامة، ونقل الدم، والحماية من الإشعاع، والصحة البيئية، والقيام بتنفيذ البرامج.

□ □ □

■ القسم الخامس ■

الاستنتاجات والتوصيات

اضطلع ممثلو المنظمات والوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة خلال مداولاتهم في الاجتماع الموسع الثانى (جنيف ٣٠ - ٣١ آب / أغسطس ١٩٩٣) باستعراض وتقييم نقديين للتقدم المحرز في مجال التعاون خلال السنوات العشر الأخيرة ، واتفقوا في الرأى على أن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية شريكتان هامتان في صياغة وتنفيذ المشاريع والأنشطة المتعلقة بتعزيز السلم والأمن ، والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية ، ومراعاة للحاجة الى زيادة ترسيخ التعاون القائم وتعزيزه وتوسيع نطاقه خلال العقد القادم في المجالات التى دعا اليها قرار الجمعية العامة ٤٧ / ١٢ ، وهى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية والثقافية والادارية ، وافق الاجتماع على **ما يأتى :**

١ - استرشاد منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بالمجالات المحدودة ذات الأولوية كأساس للتعاون بين المنظومتين بغية وضع نهج متضافر لصياغة مشاريع وبرامج مشتركة .

٢ - تعيين وكالات رائدة ومراكز تنسيق في كل مجال ذى أولوية للقيام بأعمال المتابعة فيما يتعلق بالاستنتاجات والتوصيات التى وافقت عليها الاجتماعات بين المنظمتين بغرض التنسيق القطاعى .

٣ - استخدام المنظمات المتخصصة العربية كبيوت للخبرة ووكالات منفذة في ميادين تخصصها لتنفيذ مشاريع وبرامج التعاون التى تقترحها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة للبلدان العربية على الصعيدين الاقليمى والقطرى ، وحيثما تندرج الأنشطة في نطاق أكثر من منظمة واحدة عربية أو تابعة للأمم المتحدة ، ينبغى تكوين فريق عمل خاص من هاتين المنظمتين لهذا الغرض .

٤ - دعوة جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية التى لم توقع اتفاقات تعاون مع الدول العربية على أن تفعل ذلك .

٥ – قيام جامعة الدول العربية باستكشاف امكانيات اعتماد وكالات الأمم المتحدة التى توجد مقارها فى القاهرة كمكاتب اتصال بالامانة العامة لجامعة الدول العربية لكى يتسنى تعزيز التعاون مع المنظمات والوكالات المعنية .

٦ – قيام جامعة الدول العربية باشراك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللتين هما فى الواقع اللجنتان الاقتصاديتان الاقليميتان للبلدان العربية ، بشكل فعال فى أعمال لجانها التقنية ، وأن تستفيد الى أقصى حد ممكن من الخبرة المتاحة لديهما .

٧ – مراعاة ادارة الشؤون السياسية فى جامعة الدول العربية فى اعطاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، بوصفها لجانا اقليمية ، دورا أكثر فعالية فى التعاون بين المنظمتين .

٨ – تشجيع تبادل الزيارات بين موظفى مقر جامعة الدول العربية للوكالات الرائدة فى منظومة الأمم المتحدة ونظرائهم التابعين لجامعة الدول العربية للقيام بأعمال المتابعة المتعلقة بتنفيذ التوصيات .

٩ – دراسة امكانية انتداب خبراء عرب لمساعدة جامعة الدول العربية فى اعداد الدراسات وأوراق العمل المتعلقة بالمشاريع الاجتماعية أو الاقتصادية التى ترتئيها جامعة الدول العربية مع وكالات الأمم المتحدة .

١٠ – يمكن لجامعة الدول العربية أيضا أن تستكشف امكانيات انتداب الموظفين التقنيين الى وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتدريب والتوجيه .

١١ – ترتيب زيارة (من خلال ادارة الشؤون السياسية) كبار موظفى جامعة الدول العربية لمقر الأمم المتحدة للاجتماع مع كبار المسئوولين من الأمانة العامة للأمم المتحدة ، فضلا على كبار المسئولين من البرنامج الانمائى للأمم المتحدة واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية لأفريقيا . وأن يقيم كبار موظفى جامعة الدول العربية صلات منظمة مع المنظمات والوكالات المعنية فى جنيف وفيينا ، وروما ، وباريس ، ونيروبى وأديس أبابا .

١٢ – انشاء لجان قطاعية دائمة تمثل جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، تجتمع سنويا لاستعراض ورصد وتنفيذ الاتفاقات المتبادلة ، والتقدم المحرز فى الأعمال المتعلقة بالأنشطة المشتركة وتحديد المجالات الجديدة للتعاون .

سلم الاجتماع بأهمية استمرار التعاون بين المنظمتين لكى يتسنى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المنطقة العربية ، وغرس التفاهم الاقليمى لتأمين وصيانة السلم ، ووافق على الاستنتاجات والتوصيات .

■ ■ ■

مطابــع جامعــة الــدول العربيــة - القاهــرة - المعــادى

